* سعيدة*جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الدفاعية للجزائر و أثرها في مكافحة الإرهاب

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية

إشراف الأستاذ: بن الشيخ محمد صلاح الدين.

إعداد الطالب : بن زايد أمحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ شاربي محمد.....عضوا رئيسا.

الأستاذ بن زايد أمحمد..... مشرفا مقررا.

الأستاذ بالحاج الهواري.....عضوا مناقشا.

السنة الدراسية : 2015- 2016

شكر وتقدير

بعد شكر الله عز وجل على كريم فضله وتوفيقه يشرفني أن أتقدم بخالص شكري و احترمي

إلى الأستاذ **بن زايد أمحمد** على قبوله الإشراف على هذا الموضوع بداية، ثم على ماقدمه لي من نصح وإرشاد وما خصصه لي من وقت حتى تم العمل

إلى كل من شارك بطريقة أو بأخرى حتى الوصول إلى نهاية هذا العمل

إلى كل أساتذتي بكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

إلى كل زملائي بالإقامة الجامعية

****

📖الإهـــداء📖

أقدم هذا الجهد المتواضع عربون ولاء إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى من كانت سندا لي طوال هذا المشوار والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عروقي إلى إخوتي: زكرياء و عبد الباسط و أيوب . و إلى أختي العزيزة : هوارية هديل.

إلى روح جدي رحمه الله و رزقه الجنة بغير حساب ولا سابقة عذاب، و إلى روح أخي محمد سلاخ رحمه الله.

إلى من كان لهم أثر في حياتنا و ساعدونا و لم يبخلوا بشيء إلى كافة أصدقائي و أخص منهم: بغدادي يخلف، أسامة صحران، إبراهيم دان كولو، داودي هشام، مصطفى قطاف، بن عامر عواد، حاجي فتحي، وإلى كافة الأصدقاء.

الفهـرس

مقدمة.....أ.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب.....07.

المبحث الأول: تعريف الإرهاب.....09.

المطلب الأول: التعريف اللغوي و الاصطلاحي للإرهاب.....09.

المطلب الثاني: تعرف الإرهاب على مستوى الاتفاقيات الدولية.....14.

المطلب الثالث: تعريف الإرهاب على مستوى تشريعات الدول.....15.

المبحث الثاني: الإرهاب الدولي و بعض المفاهيم المشابهة له.....18.

المطلب الأول: الإرهاب و التحرر الوطني.....18.

المطلب الثاني: الإرهاب و العنف السياسي.....21.

المطلب الثالث: الإرهاب و الجريمة المنظمة.....22.

المبحث الثالث: الإرهاب أشكاله و أساليبه و أسبابه..... 25.

المطلب الأول: أشكال الإرهاب.....25.

المطلب الثاني: أساليب الإرهاب.....28.

المطلب الثالث: دوافع الإرهاب..... 32.

الفصل الثاني: ميكانيزمات السياسة الدفاعية الجزائرية ضد الإرهاب داخليا و خارجيا.35.

المبحث الأول: أسباب الإرهاب في الجزائر و نتائجه.....37.

المطلب الأول: عوامل الإرهاب في الجزائر.....37.

المطلب الثاني: تطور التنظيمات السياسية الإسلامية في الجزائر.....40.

المطلب الثالث: آثار الإرهاب على الجزائر.....49.

المبحث الثاني: الأطر العملياتية لمكافحة الإرهاب.....56.

المطلب الأول: المواجهة الأمنية العسكرية.....56.

المطلب الثاني: المواجهة السياسية و الإعلامية.....65.

المطلب الثالث: المواجهة الاجتماعية و الاقتصادية.....73.

المبحث الثالث: التنسيق الأمني بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.....76.

المطلب الأول: الإطار الثنائي للتنسيق بين البلدين.....76.

المطلب الثاني: الإطار الجماعي للتنسيق بين البلدين.....81.

الفصل الثالث: المصالحة الوطنية.....89.

المبحث الأول: مفهوم المصالحة الوطنية.....90.

المطلب الأول: تعريف المصالحة الوطنية.....90.

المطلب الثاني: شروط و عوامل نجاحها.....93.

المبحث الثاني: دوافع المصالحة الوطنية في الجزائر.....95.

المطلب الأول: الأزمة الانتخابية.....96.

المطلب الثاني: الأزمة الأمنية.....97.

المبحث الثالث: تطورات مسار المصالحة الوطنية ونتائجها.....99.

المطلب الأول: الحوار السياسي.....99.

المطلب الثاني: تطور المسار من قوانين تدابير الرحمة إلى الوئام الوطني.....101.

المطلب الثالث: أهداف الصالحة الوطنية و نتائجها.....107.

الخاتمة.....126.

قائمة المصادر و المراجع.....130.

مقدمـة

مقدمة:

يشهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة وضعا يختلف في بنيته عن الشكل التقليدي لمضامين التهديد والأمن و يتبلور ذلك في تصاعد مستويات العنف، و تنامي أشكال الجريمة على نحو يفوق قدرة الدول منفردة و مجتمعة في السيطرة على تداعيات هذه الأنشطة و الحد منها، بل تعدى الأمر ذلك إلى تهديد وجود هذه الدول في ذاتها خاصة عندما يتعلق الأمر بما أصبح يعد يصطلح عليه الإرهاب الدولي، هذا الأخير يصنف على أنه الشكل الأسوء لتطبيقات التوجهات العنيفة.

لقد طرح الشكل الجديد من الإرهاب وما يسعى إليه من أهداف و غايات مستندة إلى بنية متطورة في التجنيد و التنفيذ طرح واقعا من المخاوف و الإحباطات خصوصا في دمجه بين النطاقين الدولي والخارجي، و تقف الجزائر التي عانت ظاهرة العنف لأكثر من عشرية من الزمن أمام هذا التحدي ليس بسبب كونها تعرضت لإنتكاسة في مسار التنمية و التماسك المجتمعي، وإنما أكثر من ذلك كونها شهدت حالة من التكيف في مواجهة الأساليب المستحدثة من الجماعات المسلحة وفي آن ذاته تداعيات رهيبة في الإقتصاد و قدراتها في النهوض بجملة من القطاعات الخدمية.

عمل الانقلاب على المسار الانتخابي سنة 1992 في إذكاء الرغبة لدى آلاف من الشباب في استهداف السلطة وكل رموزها و حتى انجازاتها على يقين هؤلاء أنه لا توجد حلول أخرى و أن هذه السلطة لا تفهم إلا بلغة العنف، ولقد لقي هذا الخيار تقبلا من عدد الفئات التي واجهت مأساة الانهيار الاقتادي منتصف التسعينات لكن استفحال الناط المسلح واكتسابه صفة من الوحشية والعنف غير المسبوق، الذي مس جل القطاعات و الفئات ولد نقمة مضادة وحرم هذه الجماعات من سند لوجستيكي مهم، وأتاح الفرصة للنظام السياسي الجزائري أن يستعيد المبادرة وأن يؤسس لإستراتيجية ضمن مناهضة ومكافحة ما اصطلح عليه بالإرهاب، حيث سيتم التناول في هذا البحث السياسية الدفاعية كمقاربة ينظر إليها بالكفاءة و النجاح في تحقيق الهدف السياسي وهو منع وصول الإسلاميين إلى السلطة الموصوفين بالتطرف و القضاء على مشروع الدولة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

يأتي البحث في سياق تناول قضية محورية تتعلق بجوهر الإهتمامات الإنسانية في تحقيق السلم والاستقرار، و يكتسي الموضوع أهمية من موضوع جاد من عملية الربط ما بين الاستراتيجيات التي تتخذها الدولة، فيما يوصف بمواجهة الظاهرة الإرهابية وبين قدرة النظام السياسي في تكريس هذه الاستراتيجية كواقع و أداة دفاعية يمكن أن تنقل كتجربة غير مسبوقة تغني الدول عن عديد من الخسائر، في جانب آخر تقف هذه الدراسة كمحطة مهمة للإلمام بالتطورات الحاصلة خلال العشرية التي وصفت بالدموية على أساس أنها تتجاوز الكرونولوجية إلى ربط ما بين الأحداث و الدلالات وتكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها عمل بحثي يرجى منه الأكاديمية يلغي عددا من الأحكام السابقة ويقف إخفاقات النظام السياسي في مواجهة الإرهاب، وذلك اعتمادا على مدى الزمن الذي طبقت فيه هذه الاستراتيجية قياسا على أنه طويل المدى بحسب النفاقات والخسائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تم عملية اختيار الموضوع انطلاقا من توجهين أساسيين يتضمنان الأهداف الحقيقة و الدافعة لهذا الاختيار.

أسباب شخصية تنصرف إلى الميل البحثي الذي انسقنا وراءه لتغطية الفضول العلمي في فهم مرحلة مهمة من تاريخ الجزائر فهما يتجاوز ذكر الأحداث و ترتيبها، خصوصا انتمائنا لمناطق عانت من ويلات العنف المسلح و عجزت الدولة فيها أن تحمي الأشخاص و المنشآت لسنوات.

أسباب موضوعية ترتبط بصعود أولوية هذا الموضوع ضمن نطاق الدراسات الأمنية على نحو يجعلنا نفرد الاهتمام به، خصوصا وأن الجزائر تعد مثلا رائدا على قدرة النشاط المسلح على عرقلة الخطط التنموية و تهديد التماسك المجتمعي و السلم الأهلي، و ضمن هذه الأسباب يمكن الإشارة إلى العلاقة ما بين السياسي و الإقتصادي و الأمني كقطاعات وظفت ضمن إستراتيجية مكافحة الإرهاب.

الإشكالية:

يعالج البحث مشكلة مضمونها حقيقة تنامي النشاط المسلح مع ما حمله من انعكاسات سلبية على الجزائر كدولة محورية في شمال إفريقيا هذه الدولة التي وقعت أمام رهانين، رهان الاستمرار كنظام سياسي قادر

على الوفاء بإلتزاماته تجاه الشعب، ورهان التفرغ لمتطلبات الجوار الإقليمي و الانتقال من الحالة الدفاعية إلى الحالة الهجومية أمام جملة من التهديدات الجديدة.

إن انتهاج النظام السياسي الجزائري للحل الأمني ربط هذا الحل ببروز تجربة جزائرية في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي بما يشبه الخبرة التي يتم تناقلها، لكن اكتساب هذه الخبرة لا يغفل حقيقة الاختلاف حول أولوية العامل الحاسم في مكافحة الإرهاب بين تفعيل الحل الأمني أو الحل السياسي التفاوضي، وعلى ضوء هذا الجدل يمكن أن نصوغ الإشكالية التالية:

إلى أي ما مدى ساهمت السياسة الدفاعية للجزائر في مكافحة الإرهاب؟

ومن هذه الإشكالية تطرح مجموعة من التساؤلات:

-ما هو الإرهاب الدولي و ما أهدافه و ما أشكاله وما أساليبه وأهدافه؟

-ما هي انعكاسات الإرهاب على الدولة الجزائرية؟

-ماهي الآليات المتبعة من النظام السياسي الجزائري لمكافحة الإرهاب؟

-إلى أي مدى ساهمت المصالحة الوطنية في القضاء على الإرهاب؟ وما مدى نجاحها؟

الفرضيات:

-تزداد احتمالات اللجوء إلى العنف كلما ضاقت أفق التجربة الديمقراطية، على غرار ما حدث في الجزائر سنة 1992.

-كلما زاد تصاعد العنف من طرف الجماعات المسلحة زاد اقتناع السلطة بترجيح الحل الأمني الإستئصالي.

-كلما كانت المعالجة أحادية المنظور لظاهرة الإرهاب كلما زاد في إطالة أمده لاستفادته من نقائص وإخفاقات النظام السياسي.

الاطار النظري:

النظرية الواقعية: تنطلق هذه النظرية من فرضية أن الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها حيث أنها إذ لم تبحث عن القوة في سبيل تحقيق غاياتها فإنها سوف تبحث عنها لأسباب تتعلق بالحفاظ على الذات. ومن أبرز روادها كارل فون كلاوزفيتشKarl FounKlouze Fitch الذي يرى أن الحرب هي أحد الوسائل السياسية وكذلك ريمون أرونRimoneAron الذي شرح أن العلاقات الدولية تنشط في ظل الحرب. وتعتمد المدرسة الواقعية في نظرتها للعلاقات الدولية على 4 عناصر: التعطش للقوة، أسبقية السياسي والدولة ،العلاقات بين الدول هي علاقات قوة، توازن القوى.[1]

نظرية المساومة: تعمل هذه النظرية في وقت السلم وفي وقت الحرب ومن بين أهم مفكري هذه النظرية توماس تشيلينغ Thomas SHelling الذي يعرف التساوم بأنه: "مواقف تعتمد خلالها قدرة أحد المشاركين على الحصول على أهداف وتعتمد بدرجة هامة على الاجتيازات أو القرارات التي سوف يتخذها الطرف الآخر.

وتتكون عناصر المساومة من التفاعل– صراع المصالح، نتائج واتصالات ومن خصائصها:

–تعقد من الأطراف المتنازعة أن المساومة تستطيع تحسين وضعها إذا أقدمت على نوع من الاتفاق، سواء لأن عدم الاتفاق مكلف للطرفين أو لأن الاتفاق سيحسن الوضع.

–أن التصرف المشترك مطلوب للطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق.

نظرية التحالفات: من بين أهم مفكري هذه النظرية جورج ليمكاولد، وليام زيكر اللذان يتفقان على أن التحالفات تنتهي بتحقيق الهدف الذي أقيمت من أجله ،سواء كان ذلك ضد طرف معين أو لتحقيق غرض معين.

وإذا كانت المصالح المشتركة هي القوة الدافعة والمحركة لقيام أي تحالف دولي فإن التحالفات الدولية التي يمكن أن تختلف من حيث الشكل والموضوع تبعا للتأثيرات للعوامل التالية:

---

[1] محمد شلبي، **منهجية التحليل السياسي**، الجزائر : دار هومة ، 1997، ص 56.

-الطبيعة الخاصة للمصالح وطبيعة العلاقات التي تربط بين الدول المتحالفة.

-الفترة الزمنية التي يشملها التحالف الدولي.

-مدى فعالية التدابير المعمول بها أو مدى كفاءتها العملية في خدمة المصالح المشتركة.

منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع محل الدراسة تقتضي أن يتم تفكيكه علة نحو يتيح لنا القدرة على منقاشة الإشكالية البحثية بشكل أعمق، والوقوف على مدى تطابق الفرضيات مع النتائج المرجو التوصل إليها هذا العمق لا يتاح إلا إذا استندنا إلى منهجين مهمين من مناهج البحث:

المنهج التاريخي: باعتباره القاعدة الارتكازية لموضوعنا بحيث لا يمكن إفراغ الدراسة من خلفياتها التاريخية، كما ان هذا المنهج تجاوز بنا مرحلة ذكر الأحداث إلى مرحلة إقامة المقارنات التاريخية والمكانية و المؤسساتية، و هي المقارنة التي دعمت البحث ضمن إطار **المنهج المقارن**، حيث تكتسي المقارنة خاصية الانتقال الزماني و المكاني ومطابقة الأحداث و البيانات خصوصا وأننا استندنا في جمع هذه البيانات إلى طرق إحصائية في التطرق إلى مؤشرات أساسية في الإطار الإقتصادي و السياسي و الاجتماعي، إضافة إلى المنهج الوصفي، و الإحصائي، وكذلك دراسة حالة التي هي الجزائر.

مجال الدراسة:

-المجال المعرفي المقترن أساسا بسياق الدراسات الأمنية و العنف المجتمعي وموضوع الإرهاب كموضوع أساسي في حقل دراسات النزاع و السلام.

-المجال الزمني الذي يرتبط بفترة مهمة من التاريخ الجزائري مازالت ممتدة، وتتصل أساسا بأولى بوادر العمل المسلح سنة 1992 إلى غاية المصالحة الوطنية 2005.

-المجال المكاني: و الذي يحدده بطبيعة الحال موضوع الدراسة في بلد محوري في شمال إفريقيا وهو الجزائر، كدولة ذات عمق استراتيجي وصاحبة موارد ضخمة وتنوع سكاني و تجاذبات هوياتية ودينية.

الدراسات السابقة:

يمثل الموضوع المتناول من قبلنا جزء من الإهتمام البحثي لكوكبة من المؤلفين و الباحثين و انساقا من المستوى الذي يمثله دور الماستر و مرحلة البحث الجامعي، فقد توفرت مجموعة من الدراسات التي تمثل أدبيات سابقة للموضوع وتتلائم وسياق البحث، ويمكن التطرق إليها على النحو التالي انطلاقا من تدرج مستواها الزمني و مناقشتها.

1 – دراسة "**محمد بوضياف**" بعنوان "**مستقبل النظام السياسي الجزائري**" التي قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر سنة 2008، والتي تم فيها التطرق إلى مراحل النظام السياسي الجزائري في ثلاث فترات وصولا إلى سنة 2010، وذلك بإعطاء صور مستقبلية للنظام السياسي الجزائري، هذه المراحل تضمنت طورين الانغلاق و الانفتاح السياسيين ومتعرضة لصعود وتراجع النشاط المسلح في الجزائر، غير أن ما يمكن الإشارة إليه أن النظام السياسي الجزائري جعل الموضوع يغفل التعمق في دراسة آليات هذا النظام السياسي و التعمق في مجال دراسة آليات هذا النظام في مواجهة العنف و قدرته على البقاء.

2 – دراسة "**احميدي بوجليطة**" التي وردت كبحث مقدم لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان "**سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي**" **دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص ديبلوماسية و تعاون دولي بجامعة الجزائر، 2009–2010، و التي أفرز فيها المجال و الإطار المفاهيمي واستعراض التجربة الجزائرية مقارنة بالتجربة المصرية غير أن ما يهمنا هو تطبيق نطاق البحث بالتركيز على التجربة الجزائرية فقط.

–دراسة "**رمضاني مفتاح**" تحت عنوان "**الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر (1992–2009)**"، التي قدمت لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر، سنة 2011–2012، وبالرغم من كون الدراسة ستعرض الحقبة الأهم في صعود النشاط المسلح إلا أن التحليل كان أحادي المتغير بشكل واضح بتهميش باقي الآليات و استعراضها على نحو مختصر.

تقسيم الدراسة:

–لمعالجة إشكالية البحث و الأسئلة المتفرعة منها تم تنظيم الكم المعلوماتي المتوافر ضمن خطة من ثلاث فصول تم فيها التطرق في الفصل إلى ماهية الإرهاب الدولي تعريفه و الفرق بينه و بين المفاهيم المشابهة له و أسبابه و أساليبه و أهدافه.

– وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى ظاهرة الإرهاب في الجزائر عبر استعراض الإطار التاريخي لنشأة الظاهرة و العوامل المواكبة لها التي ساهمت في إحداث حالة وصفت بأنها أقرب إلى الحرب الأهلية، وكذلك التطرق إلى الآليات التي انتهجها النظام السياسي الجزائري في مجابهة التصاعد الخطير للنشاط المسلح و التي من خلالها انتقل من حالة تلقي العنف إلى احتواءه و القضاء عليه من خلال التعاون الأمني الأمريكي الجزائري.

–وفي الفصل الأخير تم التطرق إلى المصالحة الوطنية الجزائرية و مدى مساهمتها في مكافحة الإرهاب وما استجد من تطورات على ضوء إقرار النظام السياسي الجزائري بحالة الانتصار على الإرهاب بالرغم من استمرار النشاط المسلح و إن كان بوتيرة بسيطة.

صعوبات الدراسة:

يطرح موضوع السياسة الدفاعية للجزائر لمكافحة الإرهاب جملة من التحديات و الصعوبات التي لا يمكن انكارها و تتصل أساسا بخصوصية الموضوع و حساسيته عدد من المعطيات إضافة إلى بعض المحطات التي مازالت غامضة خاصة مع ما يتعلق بمجال حقوق الإنسان على غرار الأحداث الدموية سنة 1997، كذلك الصخب الذي رافق مشاريع مكافحة الإرهاب أو الوئام المديني و الذي يجعل كل دراسة تخالف هذه المشرايع تندرج على أنها تواطئ و تعاطف مع النشاط المسلح يضاف إلى ذلك قلة المراجع ذات القيمة العملية حول الموضوع و ندرة الإحصاءات التي يمكن الإرتكاز عليها والتي تعاني إما من تهويل مبالغ فيه مثل حصيلة الأعمال القتالية ضد الجماعات المسلحة أو حجم الخسائر الفعلية للنشاط المسلح.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الإرهاب.

لازمت ظاهرة استخدام العنف حياة الإنسانية منذ القديم و طيلة العصور، حيث أن الإنسان منذ بداية الخلق إلى يومنا هذا يلجئ لممارسة القوة دفاعا عن نفسه ووجوده، و كان يمارسها في أغلب الأحيان رغبة في البقاء و حب التملك كسائر المخلوقات.

و أول ما حدث في التاريخ البشري على الأرض من التطرف عن قانون الجماعة موقف ابني آدم عليه السلام الذي انتهى بأول جريمة قتل، و بالتالي أول سلوك عنيف وقع على الأرض.

و بمرور الزمن و تعاقب الفترات التاريخية أخذ ذلك السلوك الناتج عن المعارضة مفهوما جديدا، وهو ما اصطلح على تسميته "الإرهاب" وهو المصطلح الذي ظهر مع الثورة الفرنسية، إلى أن وصل مع نهاية القرن العشرين إلى استهداف المدنيين، و ليأخذ بعدا عالميا مستفيدا في ذلك من التقدم العلمي و التقني الهائل للمواصلات و لاتصالات، حيث تجسد ذلك في كثير من العمليات التخريبية و الاغتيالات و خطف للطائرات...الخ مما دفع بالمجتمع الدولي إلى عقد عدة اتفاقيات قصد الحد من الظاهرة.

غير أن الاختلاف في تحديد طبيعة ظاهرة الإرهاب قد أنتج أثر بالغ الأهمية و يتمثل في صعوبة الوصول و الاتفاق على النطاق الدولي بشأن توحيد الجهود لمكافحته، و أساس الاختلاف يكمن في تحديد تعريف دقيق محدد و مقبول من كافة الدول و الجماعات و الشعوب، و من خلال هذا الفصل نحاول إيجاد تعريف دقيق و جامع للإرهاب و هذا بالتطرق للمباحث التالية:

- المبحث الأول: تعريف الإرهاب.
- المبحث الثاني: الإرهاب و علاقته بالمفاهيم المشابهة له.
- المبحث الثالث: الإرهاب أشكاله و أساليبه و دوافعه.

- **المبحث الأول: تعريف الإرهاب.**

يعتبر الإرهاب من بين المصطلحات التي اختلف في تعريفها تعريفا جامعا مانعا، حيث تعددت بشأنه وجهات النظر، و لعل ذلك يرجع إلى تعدد الثقافات و الإيديولوجيات و تباينها من مجتمع إلى آخر، فما يعد إرهابا في مجتمع و ثقافة معينة لا يعد إرهابا في بلد له ثقافة و إيديولوجية أخرى، و بذلك تعددت تعريفات لفظ الإرهاب و تعددت المفاهيم و الآراء تبعا لتعدد وجهات النظر التي تعبر عنها.

المطلب الأول: التعريف اللغوي و الاصطلاحي للإرهاب.

1-لغويا: إن مصطلح الإرهاب يعد من المصطلحات الحديثة الاستعمال في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات حيث إن المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة الإرهاب أو الإرهابي وقد وردت كلمة "الرهبة " في القرآن الكريم بمعان متعددة منها الخشية وتقوى الله سبحانه وتعالى و وردت بمعنى الرعب والخوف في عدة مواضع من القرآن الكريم[1] منها:

1- "**وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**"[2].

2-" **إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**"[3].

3-"**وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ**" [4].

4-" **إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً**"[5].

ومن الحديث النبوي الشريف ما رواه البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم "**إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ**

---

[1] جاد عبد الرحمن واصل، **إرهاب الدولة** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، بدون طبعة ،2008، ص4.

[2] **سورة البقرة**، الآية 40 .

[3] **سورة النحل**، الآية 50.

[4] **سورة القصص**، الآية 32.

[5] **سورة الأنبياء**، الآية90.

أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ"[1]

لم يرد في المعاجم العربية مصطلح "***الإرهاب***" ولكنه عرف بالفعل "***رهب***" "***يرهب***" أي خاف وفزع، وتشتق من الفعل المزيد "***أرهب***" ويقال أرهب فلان فلانا أي أخافه، وقد تكرر لفظ الإرهاب في القرآن الكريم بمعان متعددة تفيد الخوف والفزع والخشية من الله سبحانه وتعالى. وكلمة "***رعب***" ظهرت لأول مرة في اللغة الفرنسية سنة 1355 بقلم الراهب "***Bersuire***" وأصلها لاتيني "***Terror***" ولها ما يقابلها في جميع اللغات الهندية والأوروبية وهي تعني في الأصل خوفا أو قلقا متناهيا يساوي تهديدا غير مألوف وغير متوقع بصورة واسعة وقد أخذت معنى جديد مع نهاية القرن 19م بعد إعدام "***روبسبير***" واتهامه بالإرهاب وفي المعاجم الإنجليزية والفرنسية ورد لفظ الإرهاب بما يفيد أنه وسيلة لنشر الذعر والخوف باستعمال وسائل عنيفة لتحقيق أهداف سياسية، ويتكون من مقطعين "***Terror***" و "***isme***" وهذا المقطع الأخير يدل على التنظيم المحكم الذي تتسم به جرائم الإرهاب.[2]

والإرهابي "***Le terroriste***" هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي هو الأسلوب الذي تعمد إليه بعض الحكومات أو الجماعات المتطرفة فكريا ودينيا لتحقيق أهداف إيديولوجية معينة. ويتضح من خلال المعاجم والقواميس العربية والأجنبية أن جوهر الإرهاب هو الرعب فأصل كلمة "إرهاب" هو "إرعاب" ولكنه جاء مخالفا لمعنى الكلمة المتعارف عليه في اللغة العربية والذي يفيد معنى الخوف المشوب بالاحترام والتوقير.

وقد بلغت أهمية التعريف اللغوي للإرهاب حدا كبيرا دفع البعض إلى أن يتخذ منه أساسا لتعريفه اصطلاحا، ولاستنباط عناصره وخصائصه التي تميزه عن غيره من الظواهر التي قد تختلط به[3].

---

[1] **صحيح البخاري**،الدعوات (5956) ، مسلم الذكر و الدعاء و التوبة و الاستغفار (2710) ، الترمذي الدعوات (3394).

[2] ريموش سفيان ،**جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية 2003-2004،ص 20.

[3] عبد الرحمان أبو بكر ياسين، **الإرهاب باستخدام المتفجرات**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991، ص 106.

2-اصطلاحا: لا يوجد هنالك اتفاق عام حول تعريف الإرهاب لدى المختصين سواء في العلوم السياسية أو في الإستراتيجيات المعاصرة أو لدي علماء النفس أو الاجتماع، لذا سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف التي قدمها المتخصصين بغرض تحديد مفهوم لهذه الظاهرة الدولية المعقدة المتغيرة و هي كالآتي:

عرف قاموس أكسفورد Oxford مصطلح الإرهاب بأنه: مجموعة أعمال العنف الصادرة عن مجموعات سياسية لتحقيق أغراض و غايات سياسية، و لكلمة إرهاب Terrorisme تشير إلى أي شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد أو الترويع[1].

الإرهاب في الموسوعة السياسية: يتضمن معنى الإرهاب استخدام العنف غير المقنن أو التهديد باستخدامه، بمختلف أشكاله و صوره كالاغتيال أو التشويه أو التعذيب أو التخريب أو النسف، و ذلك بغية تحقيق هدف سياسي معين و هو بشكل عام وسيلة من وسائل الحصول على السلطة أو المعلومات أو المال و استخدام الإكراه للوصول إلى الآخرين[2].

و في موسوعة لاروس ورد مصطلح TERRORISME و تعني أعمال العنف اعتداء، خطف الرهائن..الخ، التي ترتكبها المنظمات لخلق جو من اللا أمن، و إرهابي Terroriste هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف[3].

كما يعرف أيضا على أنه محاولة نشر الذعر و الفزع لأغراض سياسية كما أن الإرهاب وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لإرغام الشعب على الخضوع و الاستسلام لها، و يشير إلى اختلاط مفهوم الإرهاب كظاهرة في

---

[1] joul lrrieger, (**the exford com panionto polities**) **worls**, oxford-university , newyork.1993, p 902.

[2] عبد الوهاب الكيالي و آخرون: **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط2، ص153.

[3] Larousse boards , le petit la rousse, 1998. P 1003.

الصراع السياسي مع أنماط أخرى من العنف، مثل حركات التمرد و العصيان و الانقلاب، حتى وصل الأمر أحيانا إلى اعتبار بعض وسائل الضغط السياسي نوعا من الإرهاب[1].

كما يعرف على أنه استخدام للعنف، مقصود و غير قابل للتنبؤ به أو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح و موظفي السفارات و الطاقم العسكري و العاملين في مجال الإغاثة و موظفي الشركات المتعددة الجنسيات، يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الإفراد و الجماعات ضد الحكومات و يمكن أن تستخدمها و ترعاها حكومات ضد مجموعات معينة[2]، فهو فعل من أفعال العنف أو التهديد به يسبب فزعا و رعبا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات، و الذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد و ذلك غير الكفاح الوطني المسلح المشروع...[3]

كما عرفه الفقيه الفرنسي سوتيل (**Sotil**) بأنه "العمل الإجرامي المقترن بالرعب و العنف و التخويف الشديد بقصد الوصول إلى هدف محدد، أما سالدانا أستاذ القانون الجنائي بجامعة مدريد **Saldana** فيعرفه: هو كل جريمة أو جناية سياسية أو اجتماعية، يترتب عن تنفيذها الفزع العام، كونها تحمل بطبيعتها معنى الضرر العام[4].

---

[1] محي الدين عوض، **دراسات في القانون الدولي الجنائي**، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ط1، 1996، ص 34.

[2] نعوم تشو مسكي و آخرون، **العولمة و الإرهاب حرب أمريكا على العالم**، ترجمة حمزة المزيني، القاهرة، ط1، 2009، ص63.

[3] أحمد يوسف التل، **الإرهاب في العالمين العربي و الغربي**، عمان: دائرة المطبوعات للنشر، ط1، 1998، ص32.

[4] عبد الله سليمان، **المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1962، ص 219.

كما وضح اليكس شميد **Alex chmid** إلى وجود عناصر مشتركة بين هذه التعاريف في كتابه الإرهاب السياسي **Political Terrorisme** و ذلك بعد مراجعة مائة تعريف للإرهاب، من قبل خبراء و باحثين في هذا المجال و هذه العناصر هي:

-مفهوم تجريدي بدون جوهر.

-لا يكفي تعريف واحد لحصر جميع استخدامات المصطلح.

-العديد من التعاريف تشترك في عوامل عامة.

-معنى الإرهاب مستمد من الضحية المستهدفة[1].

يقول الدكتور محمد مؤنس محب الدين "عندما نتأكد أن الفاعل قد اتجه إلى إحداث حالة من الرعب، لغرض فرض سيطرته نكون أمام حالة إرهاب"[2].

و هناك من أشار إلى أن التعريف الأمثل للإرهاب يجب أن تتوافر فيه عناصر التجريد و الموضوعية و يستبعد عنصر العدوان و المشروعية.

كما يعرفه ليمكن **lemkin** بأنه: "طريقة عنيفة أو أسلوب عنيف للمعارضة السياسية و هو يتكون من العنف و التهديد به، وقد يتضمن التهديد أو العنف البدني الحقيقي، أو ممارسة العنف النفسي، و قد يمارس الإرهاب ضد أبرياء، أو ضد أهداف لها ارتباط مباشر بالقضية التي يعمل الإرهابيون من أجلها.

---

[1] أحمد فلاح العموش، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**، الرياض: أكاديمية نايف، ط1، 2006، ص20.

[2] محمد مؤنس محب الدين، **الإرهاب في القانون الجنائي على المستوى الوطني و الدولي**، القاهرة: دار الوزان للطباعة و النشر، ط1، 1987، ص71.

أما الكاتب "جنيكر" فيعرفه بأنه "العنف الذي يهدد ضحاياه سواء أجاء من قبل الأفراد أو الجماعات، من أجل تحقيق مظاهر الخوف و الرهبة...إن الإرهاب هو العنف الموجه ضد العامة من أجل تحقيق مظهر الخوف[1].

أما التعريف الإجرائي للإرهاب: هو أي عمل يهدف إلى قتل أو إحداث أذى جسدي لأي من المدنيين، أو أي شخص منخرط في أعمال عدائية أو صراعات مسلحة، أو النيل من الأمن العام.

المطلب الثاني: تعريف الإرهاب على مستوى الاتفاقيات الدولية.

1-اتفاقية جنيف الخاصة بمنع و قمع الإرهاب لعام 1939.

تعرف الاتفاقية الإرهاب في المادة الأولى من الفقرة 2 على أنه يتطرق إلى الأفعال الإجرامية الموجهة ضد الدولة و التي من شأنها إثارة الفزع لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس لدى الجمهور[2].

المادة الثانية من الاتفاقية تقرر أنه على الدول الأطراف أن تدرج في تشريعاتها الجنائية الأفعال التالية كجرائم إرهاب وفق المادة الأولى، إذا ارتكبت على إقليمها:

أ-الأفعال العمدية الموجهة ضد الحياة أو السلامة الجسدية أو صحة أو حرية الفئات التالية:

-رؤساء الدول ومن اختصاصات رئيس الدولة.

-أزواج الأشخاص السابقين.

---

[1] سليم قرحالي، **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بجامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية 2000-2001، ص38.

[2] شرقي عبد الغاني، **الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية جامعة الجزائر 2006-2007، ص3 – 29.

-الأشخاص المكلفين بوظائف أو أعباء عامة، إذا ارتكب الفعل بسبب الوظائف أو الأعباء التي يؤديها[1].

ب-الفعل العمدي المتمثل في التخريب أو الإضرار بالأموال العامة أو المتخصصة للاستعمال العام و التي تخص دولة طرف أخرى أو تخضع لها.

ج-الفعل العمدي الذي من طبيعته تعريض الحياة الإنسانية للخطر لإنشاء وضع خطر عام.

د-محاولة ارتكاب الجرائم السابقة.

هـ-حيازة أو تقديم الأسلحة و الذخائر و المتفجرات أو المواد الضارة، بهدف تنفيذ إحدى الجرائم السابقة في أي بلد كان.

المطلب الثالث: تعريف الإرهاب على مستوى تشريعات الدول.

لقد سارعت العديد من الدول إلى وضع تعريف خاص للإرهاب من خلال إصدار قوانين و تشريعات وطنية تجرم الفعل الإرهابي و يتضح ذلك فيما يلي:

-**التعريف الأمريكي:** مع نهاية الستينات و بداية الثمانينات ووصول "ريغان" للحكم تكاثفت جهود المؤسسات الأمريكية لمكافحة الإرهاب ومحاولة إيجاد تعريف له، و قد أيد بعض رجال القانون الرئيس الأمريكي في أفكاره واعتبروا الإرهاب عنفا موجها إلى بعض الدول وليس من الدول،[2] و تم اعتباره تهديدا للأمن القومي، حيث أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية عام 1988 تعريفا للإرهاب هو: "العنف المهيأ مسبقا و المسير سياسيا و المرتكز ضد أهداف غير قتالية من قبل مجموعات وطنية أو عملاء سريين، و يقصد به التأثير على جمهورها.

---

[1] مشهور بخيت العريمي، **الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب**، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009، ص 32-33.

[2] شرقي عبد الغاني، **مرجع سابق**، ص 30.

– وعرفت كذلك وكالة الاستخبارات الأمريكية الإرهاب عام 1988 بأنه التهديد باستعمال العنف لأغراض سياسية من قبل أفراد أو مجموعات تعمل لمصلحة أو ضد مصلحة سلطة حكومية قائمة، و عرفه كذلك مكتب التحقيق الفيدرالي بأنه: "استخدام القوة أو العنف غير القانوني ضد الأشخاص وممتلكاتهم"[1].

وفي سويسرا نجد (المادة304) من قانون العقوبات تصنف عنصر الوسيلة حيث ورد تعريف للأعمال الإرهابية على أنه: "جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر، و ترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة و الأسلحة الحربية و المواد الملتهبة و المنتجات السامة أو المحرقة و العوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطرا عاما[2].

–الاتفاقية الأمريكية (02 فيفري 1971) و عرفت باتفاقية منع و قمع أعمال الإرهاب و هذه الأعمال طبقا للمادة الأولى هي تلك التي تتخذ شكل الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وما يتصل بها من ابتزاز من قتل واختطاف و غيراها...التي تعرض حياة و سلامة أولئك الأشخاص الذين يتعين على الدولة وفقا للقانون الدولي أن توفر لهم حماية خاصة.

–الاتفاقية الأوروبية لمنع و قمع الإرهاب (29 جانفي 1977) : المادة الأولى منها تضمنت تعريف حصري للإرهاب، حيث عددت بعض الجرائم التي لا تعتبر من الجرائم السياسية أو الجرائم التي ترتبط بها أو من الجرائم الناتجة عن دوافع سياسية[3].

---

[1] هبة الله خميس، **الإرهاب و الصراع و العنف في الدول العربية**، ط2، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011، ص 24.

[2] محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي**، لبنان دار العلم للملايين، 1992، ص 51.

[3] Alexander younuh , **terrorism, political and legal documents**, dordec htm, 1992, p250.

- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (22 أفريل 1988):

عرفت الإرهاب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة و احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعرض أحد الموارد الوطنية للخطر"[1].

من خلال هذه التعريف نجد أن جل الاتفاقيات ركزت على أسلوب أساليب الإرهاب ألا وهو اختطاف الطائرات أو احتجاز الرهائن في البداية ثم أكدت على تجريم العمل الإرهابي جملة و تفصيلا.

أما في فرنسا و بموجب القانون رقم 1020/86 لعام 1986 عرف القانون الفرنسي الإرهاب بأنه خرق للقانون يقدم عليه فرد من الأفراد أو تنظيم جماعي، بهدف إثارة اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب[2]. ومثل هذا التعريف يركز على عنصر الفاعل سواء فردا أو تنظيم جماعي، و كذا الأثر الذي يخلفه بوصفه الخطير باستخدامه عنصر الترهيب.

في حوصلة لما تناولناه في هذا المبحث نخلص إلى أن الإرهاب الدولي ظاهرة تكتسي ثوب العالمية لأنها حضيت باهتمام الجميع سواء باحثين أو فقهاء أو منظمات دولية أو دول في حد ذاتها هذا الاهتمام و لديهم الفضول و الرغبة في وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة فذهب كل برؤيته لها و قام بوضع العديد من التعاريف التي بسطت على الأقل مفهوم هذه الظاهرة، و جعلت جزءا منها بارزا للعيان.

---

[1] عمر المستري، **ملاحظات حول الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول 22 مارس 2016، على الساعة 21:30:
http://hem.breadband.net

[2] محمد عزيز شكري، **مرجع سابق**، ص51.

-أما إذا اتجهنا إلى التشريع الجزائري نجد أن أول تعريف للإرهاب ورد في المرسوم التشريعي المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 المتعلق بمكافحة الإرهاب و التخريب، كما تنضر المادة (87) من القانون الجزائري و المعدل بالأمر رقم 95-11 المؤرخ في فبراير 1995 تحت عنوان الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية على النحو الآتي: "يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف أم الدولة و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية واستقرار المؤسسات و سيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي".

-بث الرعب في أوساط السكان و خلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم، عرقلة حركة المرور، أو حرية التنقل في الطرق و التجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية، الاعتداء على رموز الأمة أو الجمهورية و نبش أو تدنيس القبور، الاعتداء على وسائل المواصلات و النقل و الممتلكات، الاعتداء على المحيط، عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة، عرقلة تطبيق القوانين و التنظيمات[1].

المبحث الثاني: الإرهاب و بعض المفاهيم المشابهة له.

كثيرا ما تتداخل التعريفات و المصطلحات فيما بينها حتى وان كانت تختلف من حيث الأهداف و الرؤى و من ذلك نجد النظام الدولي عرف مثل هذه الوقائع كثيرة و إلصاق التهم بها هو مشروع وبما هو غير مشروع.

المطلب الأول: الإرهاب و التحرر الوطني.

أقرت الأمم المتحدة منذ إنشائها حق تقرير المصير، و حق الشعوب المقهورة في النضال المسلح ضد الاحتلال الأجنبي و النظم العنصرية من اجل التحرر و الاستقلال و الحق في تقرير المصير ، و يحد هذا الحق من

[1] فضيل حسنين، **التعاون الجزائري الأمريكي حول مكافحة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية، جامعة قسنطينة 2012-2013، ص 120.

الملامح الحيوية في ميثاق الأمم المتحدة الذي ربط بين مبدأ تساوي الشعب في الحقوق و يبين حقها في تقرير مصيرها باعتبارها الأساس الذي ينبغي أن تنص عليه العلاقات الودية بين الدول[1].

إن عدم وجود تعريف موحد لظاهرة الإرهاب قد أدى إلى عدم التمييز والفريق بين الإرهاب والمقاومة الشرعية لتحقيق تقرير الشعوب المستعمرة ،ولقد كفل ميثاق الأمم المتحدة سنة 1942 ،حق الشعوب العالم في تقرير مصيرها إذ جاء في نص المادة الأولى ، الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ما يلي :"إنما العلاقات الودية بين الأمم ،على أساس احترام مبدأ المساواة في حقوق بين للشعوب وحق تقرير مصيرها واتخاذ التدابير الأخرى المناسبة لتعزيز السلم العام ".[2]

وكثيرا ما يختلط مفهوم الإرهاب بأنشطة حركات التحرر مما يستلزم التمييز بينهما احترما للأنشطة التي تساهم في تقرير مصير الشعوب واستقلالها وعدم السماح للدول والأنظمة المستعمرة أن تدعي بمواجهة الإرهاب في القضاء على هذه الحركات وإبادتها فقد تميزت الفترة التي صاحبت الحرب العالمية الثانية انتشار حركات المقاومة لمواجهة الاحتلال النازي ولا سيما في فرنسا ففي عام 1939 واستنادا لأحكام محكمة لاهاي لم يتمتع بصفة المحاربين غير الحركات المقاومة المنظمة واستغلت ألمانيا النازية هذه الثغرة واعتبرت أفراد المقاومة إرهابية وأعدمت كل من وقع في قبضتها.

هناك إذا انقسام عميق في المجتمع الدولي حول تعريف الإرهاب الدولي فعلى الرغم من أن الأفعال الإرهابية تشمل تهديدًا لأمن وسلامة واستقرار المجتمع الدولي واستفزازًا خطيرًا لمشاعر الإنسانية والضمير العالمي وعاملًا

[1] سامي جاد عبد الرحمان واصل، **إرهاب الدولة** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ،2008، ص 224.

[2] محمود مسعود قيراط، **الإرهاب**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011 ، ص 20.

من عوامل التوتر في العلاقات الدولية إلا أنه ما زال هناك تباين شديد في وجهات النظر بين أعضاء المجتمع الدولي حول تعريف المقصود بمصطلح الإرهاب الدولي.[1]

ونجد الظروف والشروط التي تمارس حركات التحرر الوطني عملياتها العسكرية والعنيفة في إطارها قبولا من المواثيق والأعراف الدولية والمجتمع الولي ، ومن أهمها وضوح هدف هذه العمليات وهو إزالة الاحتلال أو الاستعمار الذي تفرضه إحدى الدول أو الشعوب على غيرها من الدول أو الشعوب وهذا الهدف يجد قبولا من المجتمع الدولي والرأي العام العالمي ، وكما أن الأمم *المتحدة* خصصت إحدى أجهزتها لتصفية الاستعمار وتقرير حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاحتلال وأكد ميثاق الأمم المتحدة على هذا الحق.[2]

ولذلك يرى العديد من فقهاء القانون الدولي أن استخدام السلاح والعنف من قبل الشعوب المتقدمة للحصول على تقرير مصيرها أو الاستقلال والحرية ويعد مثالا لحق الاستعمال القانوني للقوة وبالتالي لا يعد من قبيل الأعمال العدوانية أو الإرهابية لأنها تستعمل حقا تطبيقا للمادة 7 من تعريف العدوان والتي تنص أيضا على أن الدول الأخرى تمنح هذه الشعوب مساعدتها ومع ذلك نجد أن كندا وايطاليا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وعددا من فقهاء الغرب يرون أن عبارة حق تلك الشعوب في الكفاح واردة في مواد هيئة الأمم المتحدة لا يبرر استخدام القوة والسلام وإنما الكفاح بالوسائل السلمية.

وقد أكدت الأمم المتحدة، في ميثاقها من حيث المبدأ في كثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عقدتها في قراراتها، من حيث الأحكام والممارسة أكدت على الشرعيتين الأخلاقية والسياسية للكفاح المسلح الذي

---

[1] سامي علي حامد عياد، **استخدام تكنولوجية المعلومات في مكافحة الإرهاب**، دار الفكر الجامعي مصر،2007 ص 86.

[2] خليل حسين، **ذرائع الإرهاب الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2012، ص 44.

تخوضه الشعوب المقهورة، بجميع الوسائل الموجودة بتصرفها. وهذا ما يميز أعمال التحرير الوطني، تمييزا واضحا، عن أعمال الإرهاب.[1]

المطلب الثاني: الإرهاب و العنف السياسي.

هناك تعاريف متعددة و متباينة للعنف نورد منها هذا التعريف الذي ورد في قاموس علم الاجتماع هو: " تعبير صادر عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة أخرى و يعبر العنف عن القوة التي تتخذ أسلوب كالضرب و الحبس و الإعدام، أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي و تعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به.[2]

في تعريف الإرهاب تم التأكيد على مؤشر العنف كعنصر أساسي للفعل الإرهابي، إن كل من الإرهاب و العنف يلتقيان في فكرتي القوة و الإكراه، ففكرة السيطرة الموجودة في الإرهاب تثير تلك القوة حيث تكون في القوة طاقة و في الإكراه أثره، و لكن الإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص فيها الفاعل على تجاوز الهدف المباشر وهو ما يعرف بالطابع الرمزي الدعائي و الأثر النفسي للفعل الإرهابي، يضاف إلى ذلك درجة التنظيم التي يتميز بها و التي تتجسد في أساليبه المختلفة كالاغتيال و خطف الطائرات في حين نجد مظاهر العنف تتعدد و تتنوع بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب من خلال مظهر الاضطراب و المظاهرات، المحاولات الانقلابية، أحداث الشغب، الحروب الأهلية، الاعتقالات، الأحكام بالحبس و الإعدام.[3]

---

[1] هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسس الدولة** ،دار الشروق ،مصر ،1997،ص 23.

[2] محمد حافظ الزهوان: **التخطيط لمواجهة الأزمات و الكوارث و مكافحة الأزمات**، القاهرة: هلا للنشر و التوزيع، 2006، ص 22.

[3] أدونيس العكرة، **الإرهاب السياسي بحث في أصول الظاهرة و أبعادها الإنسانية**، بيروت دار الطليعة للطباعة و النشر، 1992، ص 62.

من خلال ما سبق يمكننا أن نميز بين العنف السياسي و الإرهاب على النحو الآتي:

-يعتبر العنف السياسي أعم من الإرهاب و الإرهاب هو صورة من صور العنف السياسي و إن كان مختلفا عنه في الأهداف و الوسائل و الأساليب.

-الإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي تحرض الفاعلين من خلال قيامهم بالعمل العنيف، على تجاوز نطاق و حدود الهدف المباشر لهذا العمل العنيف ليصل تأثيره إلى طوائف أو أفراد مستهدفة بالعمل الإرهابي.

-أهداف الإرهاب عادة ما تكون الدعاية ما يرغب الإرهابيون في إثارتها، و جذب انتباه العالم نحو أبعادها و جوانبها و تطوراتها و ذلك على نحو مغير للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مرتكبو أعمال العنف السياسي الأخرى.

-يركز العمل الإرهابي عادة على التأثير على عقل و قلب الجماهير أي أن التركيز على ما يفكر فيه الناس و يشعرون به، و هذا يؤثر بدوره على سلوكهم و هذا الأمر ليس قائما بصورة مطلقة فيما يتعلق بصور العنف السياسي الأخرى.

-العمل الإرهابي يعتمد بصورة أساسية و جوهرية على استخدام وسائل الاتصال في تحقيق أهدافه، و توصيل رسالته و نشر قضيته و هذا بالاعتماد على وسائل الإعلام و الاتصال الجماهيري ليس محوريا في معظم صور العنف الأخرى.[1]

[1] عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي**، مكتبة مدبولي، 1997، ص53.

المطلب الثالث: الإرهاب و الجريمة المنظمة.

الجريمة المنظمة هي تلك الجريمة التي ترتكبها منظمات أو عصابات إجرامية بهدف تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية و تلجأ في ذلك إلى العديد من الوسائل كالنصب و غيرها في حين يسعى الإرهابيون إلى تحقيق غايات سياسية و الدعاية لقضيتهم عن طريق العنف، و الفعل الإجرامي عادة ما يترك تأثيرا نفسيا له نطاق محدود لا يتجاوز نطاق الضحايا في حالة الجريمة، بينما يترك الفعل الإرهابي تأثيرا نفسيا غير محدود يتجاوز نطاق الضحايا لممارسة الضغوط على المجتمع أو السلطة الحاكمة لتتخلى عن سياسة أو قرار ما.[1]

و قد استخدم الباحثون العديد من المصطلحات المتباينة عن الجريمة المنظمة ومن بينها: الجريمة الاحترافية، الجريمة المتقنة و الجريمة المخططة، ومن بين المصطلحات يعد مصطلح التنظيمات الإرهابية الدال على هذه الظاهرة و ذلك للاعتبارات التالية:

-الجريمة المنظمة ليست جريمة واحدة، أي أنها مشروع إجرامي تحوي أنشطة إجرامية متعددة يقوم بها أناس متعددون.

-يقوم هذا التنظيم على علاقات بين أدوار متباينة و أوضاع مختلفة ترتب حقوق و التزامات متباينة، و تجمع بينهم أساليب و مستويات ومواقف و اتجاهات و قواعد واتفاقيات تسهل عملية التنسيق بين نشاطاتهم الإجرامية و تدعيم تقسيم العمل بينهم.

-تنظيم على نحو هادف و له أغراض متعددة بعضها معلن و الآخر غير صريح. [2]

---

[1] شعيب مختار، **الإرهاب صناعة عالمية**، مصر: نهضة نصر للطباعة و النشر، 2004، ص 37.

[2] حسين محيي الدين أسامة، **جرائم الإرهاب على المستوى المحلي و الدولي**، الإسكندرية: المكتبة الغربي الحديث، 2009، ص 145.

يرى البعض أن الجريمة الإرهابية، أحد أشكال الجرائم المنظمة بأبعادها الجديدة، نظرا للآثار السلبية و الدمار الذي يلحقه بالمجتمع الإنساني من جراء تزايد الإرهاب و عليه من النقاط المشتركة بين كل من الجرائم الإرهابية و الجريمة المنظمة إلا أن لكل منها أهدافه و طبيعته التي تتمثل في:

-تعبر الجريمة الإرهابية عن عنف منظم، تهدف إلى تحقيق مطامع معينة قد تكون سياسية في حين أن الجريمة المنظمة تمثل عنفا منظما غايته تحقيق مكاسب مادية.

-الجريمة المنظمة هي إحدى الظواهر الاجتماعية التي تهدد الأمن العام و القومي في المجتمع الدولي، أما الجريمة الإرهابية فهي ظاهرة تهدد النظام الاجتماعي و الاستقرار السياسي و الأمني في دولة أو عدة دول.

-تنفذ الجريمة المنظمة جماعات إجرامية، أما الجريمة الإرهابية فتقوم على مجموعة تابعة لمنظمات إرهابية مثل تنظيم القاعدة أو غيرها.[1]

الجريمة المنظمة ترتكب لتحقيق مكاسب ذاتية و منافع مادية، كالاستحواذ على المال و الممتلكات أو تلجأ في سبيل ذلك إلى العديد من الوسائل كالنصب و الاحتيال و السطو و القتل في حين يسعى الإرهابيون إلى تحقيق غاية معينة و الدعاية لها عن طريق العنف نتيجة لاتساع المنظمات الإجرامية ظهر مصطلح المنظمات الإجرامية عبر الوطنية المتمثلة في: ألمانيا الإيطالية، الإجرام الروسي المنظم، الجمعيات الثالوثية الصينية، الكارتلات الكولومبية إلى غير ذلك.[2]

و للتمييز بين المصطلحين يمكن القول أن الإرهابي يسعى إلى تحقيق غايات و أهداف قد تكون سياسية و الدعاية لقضيته و مبادئه عن طريق العنف في حين تعمل العصابات الإجرامية على تحقيق غايات و أهداف مادية بحتة و منافع و مكاسب ذاتية، بينما يعمل الإرهابي مجردا عن المصلحة الذاتية أحيانا و مدافعا عن

---

[1] حسين محيي الدين أسامة، **المرجع نفسه**، ص 146.

[2] **المرجع نفسه**، المكان نفسه.

مبادئ و مثل عليا و قضايا مقبولة من وجهة نظره، فإن المجرم يعمل لتحقيق مصلحته دون أن يكون مقتنعا بفكرة ما أو مبدأ معين، و عليه فإن الإرهابي يعمل بدافع معنوي يتمثل في قناعته التامة بالمبدأ، بينما يسعى المجرم إلى إشباع حاجة في نفسه تدفعه دائما إلى ارتكاب المزيد من الجرائم. [1]

المبحث الثالث: الإرهاب أشكاله و أساليبه و أسبابه.

بعد ان تم الفصل فيما سبق بين تعريف الارهاب الدولي و المفاهيم المشابهة له. يطرح إشكال اخر هل لهذا الارهاب لأشكال متعددة واساليب تستعمل واسباب تدفعه لذلك ، و للإجابة على هذه الاسالة تم الدراسة في هذا المبحث على هذه العناصر المهمة و المشكلة لطبيعة الارهاب . وفيما يلي استعراض لاهم التساؤلات : فتناولنا في المطلب الاول اشكال الارهاب الدولي ، والمطلب الثاني اساليب الارهاب الدولي ، اسبابه الارهاب الدولي.

المطلب الأول: أشكال الإرهاب.

تتعدد أنواع الإرهاب و تتباين بتباين المعايير المتبعة، و لصعوبة الإلمام بمختلف أنماط و أشكال الإرهاب تم الاعتماد على أربعة معايير للتمييز بينها: المعيار التاريخي، معيار الفاعل، معيار غرض الفاعل و معيار النطاق، بداية بالمعيار التاريخي يمكن تقسيم الإرهاب إلى نمطين هما: إرهاب الماضي و الإرهاب المعاصر.

أولا: إرهاب الماضي:

في جذوره العميقة عبارة عن أعمال فردية منعزلة و خارجة عن إطار أي تنظيم أو سياسة ما، لكن منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين تنامت ممارسة الإرهاب و قد تركز هذا النمط من الإرهاب في إرهاب الحركات الفوضوية .[2]

---

[1] شعيب مختار، **مرجع سابق**، ص 76-87.

[2] عرسان عبد اللطيف، **الإرهاب و سبل المواجهة**، مجلة الأمن و الحياة، العدد 204، مارس-ماي199، ص 31.

و بالنظر إلى هاتين الحركتين، نجد أن ما يميز الإرهاب في هذه المرحلة "الطابع الفردي" من خلال دعوة الفرد للفرد ضد أي سلطان بشري أو ألهي، و كذا انتقاله من أيدي الحكام إلى أيدي المحكومين، فبعد أن كان الإرهاب نظام في الحكم ووسيلة بيد من هم في السلطة أصبح وسيلة تستخدم ضد الحكومات و السلطات ليدخل بذلك الإرهاب مرحلة جديدة ينقلب فيها المفهوم التقليدي بكامل أسسه و مبادئه أطلق عليه "إرهاب الماضي".[1]

ثانيا: الإرهاب المعاصر:

وهو الذي نعيشه و نعايشه من وقت لآخر في عصرنا الحالي و ظهر هذا النمط في ستينات القرن العشرين وهو خليط من حركات التحرر القومي و الثوري و اليسار الجديد و الاتجاهات الفاشية، و يتميز هذا النمط من الإرهاب بالطابع الجماعي أكثر من الصفة الفردية، كما تقوم عليه العديد من المنظمات البالغة التعقيد، المتطورة التنظيم و التسليح و المتغلغلة في أوساط قطاعات عريضة من المواطنين، و هذا النمط يضم في جناحيه كافة أنماط الإرهاب المعاصرة بما فيها الأنماط الجديدة كالإرهاب النووي حيث أن هناك تخوفا من تملك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل باختلاف أشكالها، حيث يرى البعض أن المعرفة النووية صارت متاحة بسهولة.[2]

وحسب معيار الفاعل يمكن توضيح نمطين هما: الإرهاب الفردي و إرهاب الدولة بالنسبة للإرهاب الفردي فيعرف على أنه ذلك الإرهاب الذي يرتكب بواسطة أشخاص معينين سواء عملوا بمفردهم أو في إطار مجموعة منظمة و يوجه هذا الإرهاب ضد نظام قائم أو ضد دولة معينة[3]، حتى ضد فكرة الدولة عموما، كما يعرفه

---

[1] أحمد فلاح الهوش، **عن ندوة (مكافحة الإرهاب)**، مجلة الأمن و الحياة، العدد 203، جوان – أوت 1999، ص 25.

[2] Grant ward laws, **political terrorism theory–tectic mea** sues (new york : cambridage university pres, tedition 1999) p 175.

[3] عبد الناصر حريز، **مرجع سابق**، ص 51.

أدونيس العكرة بأنه إرهاب الأفراد و المجموعات و المنظمات ومنها منظمة الأرغون الإسرائيلية و منظمة إرادة الشعب في روسيا القيصرية، كما يطلق عليه مصطلح الإرهاب الأبيض. [1]

أما عن الشكل الثاني طبقا لمعيار الفاعل فهو إرهاب الدولة الذي يقصد به الإرهاب الذي تقوده الدولة من خلال مجموعة الأعمال السياسية الحكومية التي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين في الداخل وصولا إلى تأمين خضوعهم لرغبات الحكومة أو الخارج بهدف تحقيق بعض الأهداف التي لا تستطيع الدولة ولا تتمكن من تحقيقها بالوسائل و الأساليب المشروعة و يطلق عليه مصطلح الإرهاب الأحمر.

و حسب معيار الهدف و غرض الفاعل يمكن تحديد ثلاثة أنماط للإرهاب هي :

"الإرهاب السياسي، الإرهاب الديني، الإرهاب العرقي"، حيث عرف أدونيس العكرة الإرهاب السياسي بقوله: هو منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه، و بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها.

-أما فيما يخص الإرهاب الديني فهو نمط يكون هدف القائمين به تحقيق مطامع لها علاقة بمعتقداتهم الدينية كالإرهاب الموجه ضد المسلمين من أعدائهم أو الموجه من بعض الجماعات الإسلامية ضد غيرهم بما يتعارض مع مقتضيات هذا الدين الحنيف.

[1] أدونيس العكرة، **مرجع سابق**، ص 72.

و يعرفه "محي عبد المبدئ": لقد استخدم في تعريف ظاهرة الإحياء أو الصحوة الإسلامية مصطلحات و مفاهيم تربط الإسلام و أنماط العنف و الإرهاب مثل الإسلام الثوري الراديكالي، الإسلام المتشدد، المسلح، العنف الإسلامي. [1]

أما النمط الثالث فهو الإرهاب العرقي الذي يتخذ شكلين فالأول إما أن يكون الهدف انفصالي فيكون بذلك أمام إرهاب عرقي انفصالي، ينسب إلى الحركات التي تستخدم آليات الإرهاب من أجل تحقيق الانفصال عن الدولة الأم[2]، أما الثاني يكون الهدف قهري يقول الدكتور (علي شرفي): "إرهاب عرقي يسعى إلى القهر، أو الإبادة أو العدوان على فئات أخرى منتمية إلى أعراق أخرى".

-و حسب العيار الجغرافي هناك نوعان من الإرهاب:

أولا: الإرهاب المحلي و الذي يقصد به الإرهاب الذي تتم ممارسته داخل الدولة بحيث يتطلب المحلية في جميع عناصره سواء من حيث التنفيذ و مكان التنفيذ أو التخطيط أو الإعداد للعمل الإرهابي و كذلك الضحايا والأهداف و النتائج المترتبة عليه. [3]

ثانيا الإرهاب الدولي: يعرفه محمد عزيز شكري: " عمل عنيف وراءه دافع سياسي أيا كانت وسيلته شريطة أن يتعدى العمل الموصوف حدود دولة واحدة على دولة أو دول أخرى، سواء ارتكب الموصوف في زمن السلم أو في زمن النزاع المسلح. [4]

---

[1] محي الدين عبد المبدئ، **مفهوم الإرهاب بين الأصل و التطبيق**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة: 15 مارس 2016،على الساعة 9:00:

http// :www.islamonline.net/arabic/mafaheem/rut/at-cleshtml

[2] صامويل هانتجتون، **زمن حروب المسلمين**، رسالة الأطلس، العدد 379 من 6إلى 12 جانفي 2002، ص 14.

[3] حسنين المحمي بوادي، **العالم بين الإرهاب و الديمقراطية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص 95.

[4] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 204.

وهناك صور أخرى ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجي المذهل و السريع و نذكر منها الإرهاب البيولوجي و الإرهاب الكيماوي و الإرهاب المعلوماتي.

المطلب الثاني:أساليب الإرهاب.

1/ الأساليب :

ينتهج الإرهاب في سبيل تحقيق أهدافه أساليب معينة تتناسب إلى حد كبير مع طبيعة الأهداف المقصودة و هي:

1-الاغتيال السياسي:

قد يستخدم الإرهاب السياسي الاغتيال كأحد أساليبه عن طريق استخدام العنف و التصفية الجسدية ، بحق شخصيات سياسية كأسلوب من أساليب الصراع السياسي ضد الخصوم و لكن يجب أن يستهدف من ورائه بث الرعب و الفزع في نفوس القياديين السياسيين ليتفهموا أنهم لن يكونوا في مأمن من عملياته و إلا التحول إلى مجرد عنف سياسيو تغير عمليات الاغتيال ذات الطابع السياسي من أقدم الأساليب الإرهابية والأكثر انتشارا خلال فترة الحرب الباردة ، ففي سنة 1982م مثلا حدثت 46 عملية اغتيال.[1]

2-اختطاف الأفراد و أخذ الرهائن:

تعد من بين الأساليب الإرهابية الأكثر شيوعا و التي يمارسها معظم التنظيمات الإرهابية في مختلف دول العالم ، وإن كانت تتركز عملياتها بصورة كبيرة في أمريكا اللاتينية هو أسلوب اختطاف الأفراد واحتجازهم كرهائن ، و هو يعني سلب الفرد أو الضحية حريته باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف و الاحتفاظ به في مكان يخضع لسيطرة و حماية و رقابة المختطفين تحقيق لغرض معين، و عرفتها الاتفاقية الدولية لمناهضة و مكافحة أخذ الرهائن عام 1979م في مادتها الأولى بأن جريمة أخذ الرهائن هي اختطاف الأشخاص واحتجازهم و التهديد بقتلهم آو إيذائهم أو الاستمرار في احتجازهم ، من أجل إكراه طرف ثالث سواء كان هذا الطرف دولة أو منظمة دولية حكومية أو شخصا طبيعيا أو اعتباريا أو مجموعة من الأشخاص على قيام أو الامتناع من القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة.

---

[1] حسنين عطا الله إمام، **الإرهاب و البنيان القانوني للجريمة دراسة مقارنة**، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2004، ص 180.

إذ أن اختطاف الرهائن يهدف إلى الحصول على فدية يجعل منه وسيلة من و سائل الجريمة هذه الوسيلة للحصول على موارد مالية تساعدها في تمويل عملياتها، و هذا ما يحدث نادرا نتيجة تكفل الدول الراعية للإرهاب بتمويل المنظمات الإرهابية.[1]

3-إلقاء القنابل و زرع المتفجرات :

هو أحد أقدم الأساليب الإرهابية و أوسعها انتشارا بحيث استخدم هذا الأسلوب من القرن 19م إبان الثورة الفرنسية و كذالك الثورة البلشفية سنة 1917 و قد لاقى هذا الأسلوب رواجا للأسباب التالية:

- **سهولة الاستخدام:**حيث لا تحتاج عمليات زرع المتفجرات إلى مهارات خاصة، بل قليل من التدريب كاف للقيام بمثل هذا العمل.
- **سهولة الحصول على المتفجرات:** و ذالك من خلال سرقتها من مصانع إنتاجها أو من معسكرات أو عن طريق صناعتها و إنتاجها بأيدي مدربين ، خاصة بفضل التطور في وسائل الاتصال ، فبعد كيفية صناعة القنابل منشورة في الشبكة العالمية للاتصالات و يمكن الاطلاع عليها بكل سهولة ، كما يمكن شرائها من عصابات الجريمة المنظمة وتجار السلاح .
- **كفاءة الاستخدام:** فغالبا ما تحقق عمليات التفجير و إلقاء القنابل درجة عالية من إصابة الأهداف وإلحاق قدر أكبر من الخسائر في الوسط المستهدف، بالإضافة إلى حالة الخوف و الرعب التي تحققها مثل هذه العمليات.

[1] عبد الناصر حريز، **مرجع سابق**، ص 149-150.

- **درجة الأمان:**يحقق أسلوب زرع المتفجرات و إلقاء القنابل للإرهابيين درجة عالية من الأمان، حيث يتمكن الإرهابيون من النجاة بأنفسهم، لذالك تتبع معظم التنظيمات الإرهابية أسلوب زرع المتفجرات الموقوتة أو التفجير عن بعد لاسلكيا.
- **اختطاف الطائرات :**يقصد به الاستيلاء على الطائرة أثناء تحليقها، في الجو عن طريق اللجوء إلى التهديد المقنع، باستخدام وسائل العنف، وإجبار طاقمها على تغيير وجهة السير و التوجه نحو مطار آخر محايد أو صديق للمختطفين، و ذالك بقصد عقد صفقة و الحصول على تنازلات مقابل الإفراج عن المختطفين و الطائرة.[1] ولم تكن هذه الوسيلة شائعة من قبل في الخمسينات، و لم تقع في العالم إلا حالات نادرة من خطف الطائرات، غير أن العشريات الأربعة الأخيرة شهدت تزايد ملحوظ في حوادث تغيير مسار الطائرات، فقد وقع في الولايات المتحدة الأمريكية، وحدها خلال فترة الستينات و السبعينات 73 حادث اختطاف و في أمريكا اللاتينية 51 و في أوربا الغربية 09 حوادث و في الاتحاد السوفيتي 05 و في أوربا الشرقية 09 حوادث و في إسرائيل 05 حوادث و في الوطن العربي كله 05 حوادث 02 في مصر و واحدة في المغرب،[2] كما كشف التحليل الإحصائي لإدارة الطيران الفيدرالي الأمريكي عن الأفعال الإجرامية المتعقلة بالطيران المدني في أنحاء العالم عام 1977مأن جريمة اختطاف الطائرات و احتجاز الرهائن من 1973 إلى 1988 ما يقارب من 5182 محاولة أسفرت عن وفاة 3689 شخصا و إصابة 7791 آخرين، فنلاحظ حجم عمليات الاختطاف في تزايد و يرجع ذالك إلى الصدى الإعلامي الواسع الذي يمكن لهذه الوسيلة أن تحدثه مما يجعل الاهتمام الدولي يتزايد لمعالجة هذه الظاهرة من خلال الاتفاقيات الدولية الثلاثة " طوكيو 1993. لاهاي 1970.مونتريال1971.

---

[1] عبد الناصر حريز، **مرجع سابق** ، ص 134.

[2] سليم قرحالي، **مرجع سابق** ، ص 150.

المطلب الثالث: أسباب الإرهاب.

يمكن تحديد أسباب الإرهاب في المجالات التالية:

1.أسباب ذات طبيعة سياسية :

- الاستعمار و الاستعمار الجديد و الحفاظ على السيطرة الاستعمارية.
- العنصرية و التمييز العنصري.
- العدوان واستخدام القوة لانتهاك الاستقلال السياسي للدول أو سيادتها الإقليمية.
- احتلال أراضي أجنبية أو السيطرة عليها أو على شعوبها.
- التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .[1]
- سياسة التوسع و الهيمنة.

2. أسباب ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية :

- استمرار النظام الاقتصادي الدولي الحالي.
- الاستغلال الأجنبي لموارد البلد الطبيعية .
- قيام الدولة أجنبية بالتدمير المنظم للهياكل البشرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لبد آخر.
- عرقلة التنمية المتنقلة للبلدان النامية.
-
- الظلم الاجتماعي و الاستغلال الاقتصادي.[2]

---

[1] عبد الناصر حريز، **مرجع سابق** ، ص 135.

[2] سهيل العروسي، **العنف مقدمات و نتائج**، ، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية للتوزيع، مطبوعات سوريا، 2001،ص38.

انتهاك حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و الحبس الجماعي و التعذيب و الانتقام و اللا مساواة و التهجير الإجباري و الطرد الجماعي و النزوح من الموطن و الاستعباد و القهر.

كذلك هناك أسباب أخرى ترتكز على تصاعد العمليات الإرهابية و لكن ركزت على الإرهاب الدولي نذكر منها:

أسباب إعلامية:

يعتمد الإرهاب في تحقيق أهدافه على عنصر هام و هو نشر و ترويج الأفكار التي يعمل من أجلها و طرحها أمام الرأي العام العالمي و المنظمات الدولية للحصول على دعمها و تأييدها للقضية أو خلق نوع من التحالف مع من يدافعون عنها و إجبار الحكومات على الاعتراف بعدالتها و شرعيتها و الاهتمام بها على المستوى السياسي، و فقد نجحت بعض الأعمال كخطف الطائرات و الهجوم على السفارات في خلق نوع من التعاطف على مستوى الرأي العالمي مع مرتكبي هذه الأعمال.

و لأن الإرهاب يعمل على إثارة الهلع في الرأي العام أو جزء منه تحقيقا لهدف أو تعريفا لمطلب أو كشفا عن معاناة ، فان الإعلام يكاد يكون أحد أهم مرتكزاته. [1]

أول ما يخطط له الإرهابي هو كيف يوسع من دائرة اهتمام الرأي العام و كيف يزيد من التعريف بشخصية و كيف يوظف العمل الإرهابي الذي يقوم من أجل خدمة هذه القضية،و لعل من أولى مزايا استخدام الإعلام هو انه شكل الوسيط الأول " المخطط للعملية الإرهابية " و الطرف الثالث " المقصود به العملية الإرهابية "فيما يبقى منفذو العملية و ضحاياها المباشرون في الظل في انتظار النتائج.و بما أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية تهدد العالم بأسره ، و لذا فان الأسباب أدت إلى شيوعها هي :

[1] بركان إكرام ،**الإرهاب و أسبابه وملامحه**، من موقع الإلتروني، تاريخ الزيارة: 17 أفريل 2016، على الساعة 10:00: http://ikranika.mak(tooblog.com/10/*07/2008)13h54

- هناك من يرى أن شيوع الإرهاب الدولي يعكس في الواقع أزمة ضمير و أخلاقيات يعيشها النظام السياسي الدولي .
- افتقار النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات و الانتهاكات التي تتعرض له مواثيقه بعقوبات دولية شاملة و رادعة .
- ضلوع العديد من الدول و الحكومات و تواطئها من منظمات العمل الإرهابي دون قصد أو بشكل مباشر و غير مباشر.
- انتشار و زيادة المجموعات الإرهابية على مستوى العالم ، حيث تزايد عدد المنظمات الإرهابية إلى نحو 400 منظمة إرهابية في أغلب دول العالم .

سهولة الحصول على التكنولوجيا و التزويد بالمعدات الفنية من قبل الجماعات و الشبكات الإرهابية.[1]

[1] سهيل العروسي، **مرجع سابق**، ص 83.

الفصل الثاني: ميكانيزمات السياسة الدفاعية الجزائرية ضد الإرهاب داخليا و خارجيا.

الفصل الثاني: ميكانيزمات السياسة الدفاعية الجزائرية ضد الإرهاب داخليا و خارجيا.

نظرا لتزايد ظاهرة الإرهاب و تفشيها في العالم تحرص جل الدول على الحد من هذه الظاهرة و العمل على التخفيف من حدوثها، نظرا لما تخلفه من أحداث مأساوية على الصعيد الإقليمي و الدولي، و يتجلي ذلك في عمل الدول على اجتثاث جذور هذه الظاهرة و مكافحتها بشتى الطرق و الوسائل المتاحة، و على إثر ذلك سوف يتم التطرق في الفصل الثاني إلى السياسة الدفاعية التي واجهت بها الجزائر الإرهاب و تعاونها الأمني الأمريكي، و بالتالي يكون الفصل على النحو التالي:

البحث الأول: أسباب الإرهاب في الجزائر ونتائجه.

المبحث الثاني: الأطر العملياتية لمكافحة الإرهاب.

المبحث الثالث: التنسيق الأمني بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: أسباب الإرهاب في الجزائر ونتائجه.

شهدت عدة أجزاء من الوطن العربي خلال سنوات التسعينات و خاصة في الجزائر و مصر و أقطار عربية أخرى صراعات داخلية لأسباب سياسية و إيديولوجية[1]، و قد عانت الجزائر كثيرا من ويلات هذه الظاهرة الغريبة على مجتمعاتنا العربية الإسلامية و عليه فقد قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كالتالي:

المطلب الأول: عوامل الإرهاب في الجزائر.

المطلب الثاني: تطور التنظيمات السياسية الإسلامية في الجزائر.

المطلب الثالث: آثار الإرهاب على الجزائر.

المطلب الأول: عوامل الإرهاب في الجزائر.

يمكن تصنيف عوامل الإرهاب في الجزائر في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ميزت بشكل عنيف في أغلب الأحيان الساحة الوطنية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 – معارضة التوجهات الاشتراكية:

إنّ الإسلاموية في الجزائر تستمد جذورها من السنوات الأولى من الاستقلال بفضل نشاط بعض الأئمة الذين لم يترددوا في اقتحام المجال السياسي، والأئمة المحتجين المنتمين إلى جمعية "القيام". إنّ هذين التيارين المعارضين للتوجهات الاشتراكية للنظام انتقلا شيئا فشيئا من المطلب الروحي إلى مطلب سياسي وذلك لبروز إسلام سياسي أكثر.

2 – عملية التعريب والاستعانة بالمتعاونين من الشرق الأوسط:

إنّ استعمال اللغة العربية في التعليم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهوية الجزائرية والتي تجاهلها الاستعمار المدمر منذ أكثر من قرن، والتي كانت امتدادا طبيعيا للحركة الوطنية وحرب التحرير الوطني، عملية تبنّتها الدولة.غير أنّ نقص المعلمين الجزائريين في تدريس هذه اللغة دفع السلطات بالاستعانة بالمتعاونين من الشرق الأوسط الذين ساهموا في توعية المجتمع دينيا ،لكن ثمة من يرى أن هيئة التدريس هذه كانت تتضمن مناضلين في الحركة الإسلاموية ومن ثم ساهموا في تشبع تلاميذ المدارس ببعض الأفكار السياسية والعملية لتلك التيارات.

---

[1] محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، الرياض: أكاديمية نايف للعربية للعلوم الأمنية،1999، ص 107.

3 – تطعيم الجامعة التيارات الإسلامية:

شكلت الجامعة إطاراً للتحسيس و التجنيد لم يسبق له مثيل سرعان ما أدى إلى مواجهات وأعمال عنف بين الطلبة الإسلاميين والطلبة الشيوعيين التابعين لحزب الطليعة الاشتراكية من أجل مراقبة كل النشاطات بهدف فرض وجهات نظرهم على كافة الأسرة الجامعية بالقوة والردع[1].

4 – استقطاب الأحزاب الإسلامية لفئة الشباب:

أصبح الانضمام إلى حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عملا دينيا ووطنيا بالنسبة لشرائح واسعة للسكان الذين شعروا بالانخداع بسبب وعود كاذبة ولّدت في نفوسهم الشعور بالارتياب والانتقام إزاء السلطة القائمة التي انحرفت عن مبادئ ومكاسب ثورة نوفمبر 54،لاسيما لدى الشباب الذين تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من استقطابهم لصالحها، كما استطاعت أن تكون إطار تنصّب فيه كل الأخطاء السابقة .ومن جهة أخرى، وحيث أن هذه الجبهة منحت لنفسها الشرعية الدينية والتاريخية وأيضا ممثلاً للإسلام دون سواه، وخاضت صراعا شديدا تجاه الأحزاب الإسلامية الأخرى من أجل الاستحواذ على الأماكن التي تشكل أراض طبيعية مناسبة للدعاية لطموحات إسلاموية وإنشاء لجان مساجد الأحياء والنقابة الإسلامية للعمال، والشرطة الإسلامية.....

5 – تعزيز الأطروحات الراديكالية المؤيدة لإقامة الجمهورية الإسلامية:

إذا كان توقيف المسار الانتخابي قد وضع حدا نهائيا لأهداف الحزب في الهيمنة على المؤسسات التشريعية، إلاّ أنّه أدى إلى تعزيز الأطروحات الراديكالية المؤيدة لإقامة الجمهورية الإسلامية، ونشرها من طرف مناضلي الحزب والمتعاطفين معه الذين انتهى بهم الأمر بالالتحاق بجماعات مسلحة من أجل الجهاد ضد النظام الكافر والغاضب.

6 – مظاهر الخلل في العدالة الاجتماعية:

وُجه الاتهام أيضا إلى الدولة فيما يتعلّق بالفساد الأخلاقي الذي يطبع المجتمع الجزائري منذ سنوات 1980 وما حملته من انعدام العدالة الاجتماعية ومن إفقار لم يكن العنف الإرهابي إلاّ ردّ فعل الظروف.إنّ بعض الكُتّاب وإن لم يذهبوا إلى حدّ إدانة الدولة الوطنية وقوى الأمن بالجرائم الإرهابية إلاّ أنهم ينسبون إلى الطرفين ضلوعاً

---

[1] سيف الإسلام شويه، **الإرهاب في الجزائر: الأسس التاريخية، و الإجتماعية و الإقتصادية**، مأخوذ من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 19 أفريل 2016، على الساعة 15:00 :

https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/PSJhQIZpNuI/iVXCjP1hBpYJ

كبيراً في انتشار الإيديولوجية الإسلاموية في الجزائر من خلال محاولات استخدمها وتحريك الشعور الديني بقصد استغلاله.

ويتجلى هذا حسب زعمهم من تسيير محلات العبادة والمدرسة فأصبحت تربة خصبة للإسلاموية على أن يتم العمل بفعل السياسات المؤسساتية في ميدان الذاكرة الجماعية وفي الحقل اللغوي وحتى الدّيمغرافي[1].

7 - بداية الأزمة الإقتصادية:

بالفعل فإن انهيار سعر المحروقات المتزامن للضغط الديمغرافي (لمجموع من السكان تضاعف عددهم أكثر من ثلاث مرات منذ 1962) سيدفع الدولة إلى التخلي عن تدخلها في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي أسفر عن إفقار السكان وارتفاع البطالة إلى نسبة رسمية تقارب 30% مع تجاوز هذه النسبة بكثير عند أصغر الفئات.

8- التنمية البشرية:

أشار تقرير الأمم المتحدة سنة2002 وسنة 2005 إلى أن أكثر من 40% من السكان في الجزائر أو ما يعادل 12.4 مليون نسمة في دائرة الفقر أو على حافة الفقر . منهم حوالي 6 إلى 7 ملايين جزائري مصنفين في خانة الفقر المدقع لدولة قدر نتاجها المحلي الخام بأكثر من 55 مليار دولار لعام 2001 ، وبلغت مداخيل البترول والغاز خلال السنوات الأربع الماضية فقط سجلت أعلى أرقامها حيث تراوحت ما بين 18 و31 مليار دولار . إن ثلث الجزائرين البالغين سن العمل في حالة بطالة.

حسب تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية فإن مليون جزائري فقدوا مناصب عملهم منذ 1990-2005.

بلغت مديونية الجزائر بين 21-33 مليار دولار بين 1990-2005. أما احتياطي الصرف بلغ في أكتوبر 2005 حوالي 55 مليار دولار.

أشار تقرير الأمم المتحدة 2005 إلى تراجع العملة الجزائرية مقابل الدولار منذ سنة 1900 إلى 2005 بلغت أزيد من 1000٪.

قدرت مصادر مصرفية الخسائر الناتجة عن أهم الفضائح المالية التي عرفتها الساحة المالية بين 1990-2005 بلغت 2.5 مليار دولار.

---

[1] سيف الإسلام شويه، **مرجع سابق**، ص 2.

في الفترة الممتدة بين 1990-2005 لوحظ أن نسبة الزيادة في الأجور لدى العمال والموظفين في المجتمع الجزائري تراوحت بين حوالي 40٪ إلى 60٪ غير أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية في نفس الفترة بلغ بين 100٪ إلى 500٪ مما ساعد على زيادة الفقر.[1]

ارتفاع نسبة التضخم بين سنة 1990-2001.

9 - خصائص التعليم في المجتمع الجزائري :

في منتصف السبعينات عدد الجامعات أربع. لكن في سنة 2002 اصبح عدد الجامعات 26 جامعة ،08 مراكز جامعية ، 12 مدرسة كبرى ، و04 مدارس عليا . فضلا عن ذلك كان عدد الطلبة في الجامعات في منتصف السبعينات لا يتجاوز 18000 طالب تضاعف هذا العدد ليصبح 574725 طالبا في سنة 2002 .

حسب التقرير ألأممي حول التنمية البشرية لسنة 2005 بلغ عدد الأميين ممن تجاوز سنه 15 سنة (07) ملايين أمي (من أصل 30 مليون مجموع سكان الجزائر) ، وأن 200 ألف طفلا لا يذهبون إلى المدرسة سنويا بسبب عدم القدرة على ذلك.

إن المدرسة الجزائرية لفظت (05) ملايين تلميذ منذ 1990- 2005 مما يجعل نسبة التسرب في الجزائر من أعلى النسب في العالم.

حسب إحصاء 2005 فإن عدد الأطفال في الجزائر بلغ 09 ملايين و600 ألف طفل بنسبة 30٪ من مجموع السكان ، وأن (500 ألف) طفل يتركون سنويا مقاعد الدراسة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشونها.

حسب الإحصاءات الرسمية لسنة 1998 أن نسبة الأمية في الجزائر قدرت بـ 31.90% أي 7ملايين و 172 ألف أمي.[2]

المطلب الثاني: تطور التنظيمات السياسية الإسلامية في الجزائر.

كان هدف التنظيمات الإسلامية الجزائرية في بادئ الأمر إحياء الإسلام و التأكيد على الشخصية العربية الإسلامية في مواجهة التغريب و الفرنسة و مواجهة الاحتلال الفرنسي و بعد حصول الجزائر على الاستقلال عام 1962 بدأ الصراع بين التنظيمات الدينية و السلطة ووصل هذا الصراع إلى الذروة إثر إلغاء انتخابات

---

[1] سيف الإسلام شويه، **المرجع نفسه**، ص 3.

[2] **المرجع نفسه**، ص4.

جانفي 1992 و التي حقق فيها الجناح الإسلامي نجاحا كبيرا، و كانت بداية العنف عندما اضطرت التنظيمات الدينية إلى الدخول في العمل السري و التغلغل في المساجد و الجامعات فوقع الصراع بين جماعات التعريب واليسار داخل الجامعة 1969 ثم تطور إلى صدام دموي بين الجماعات الإسلامية و النظام السياسي، و كان لانتفاضة أكتوبر 1988 أثرا كبيرا في نمو الحركات الإسلامية، و توالى الاصطدام بالنظام ليصبح أكثر عنفا بعد انفجار الأزمة الجزائرية في جانفي 1992 و اغتيال الرئيس بوضياف.

و عليه يمكن تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين:

أولا: أصول العنف السياسي في الجزائر.

ثانيا: تطور الحركات الإرهابية في الجزائر.

أولا: أصول العنف السياسي في الجزائر:

قبل الحديث عن موضوع الإرهاب في الجزائر و كيفية مكافحته كان من الضروري التعرض إلى أصول العنف السياسي في الجزائر و التطرق إلى الأسباب الكامنة وراء اتجاه التيارات الدينية إلى ممارسة العنف السياسي ولذلك يستوجب فهم أصول العنف السياسي في الجزائر الرجوع إلى قراءة سريعة لتاريخها الحديث فمنذ نيل الجزائر استقلالها عام 1962 أطلق قادة جبهة التحرير الوطني مشروعا يرمي إلى بناء دولة جزائرية "اشتراكية عربية إسلامية عصرية".[1] و بدا أن هذا التحرك السياسي كان الحافز الذي وقف وراء هذا الإجراء الثوري دون أن يأخذ في الاعتبار التعددية الثقافية و اللغوية و الدينية للبلاد، ناهيك عن تنوع إرثها التاريخي، وابتداء من عام 1965 و بعد استقرار النظام السياسي بعد الحركة التصحيحية و تحقيق الاستقرار السياسي انطلق النظام السياسي في إقامة مشروعات صناعية كبرى، و مع ذلك فقد أمن الحفاظ لبعض الوقت على التناغم الاجتماعي في البلاد من خلال التوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية و إطلاق برنامج لخلق فرص عمل في القطاع الحكومي العام جرى تمويله من عائدات النفط و الغاز.

[1] شوقي عماري، الجزائر: **الانتفاع من الإرهاب في ظل حروب عادلة: العنف و السياسة و العمل الإنساني**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2005، ص 244-245.

بيد أن ظهور أولى حركات التمرد الإسلامية في مطلع الثمانينات جاء ليشير إلى بداية سقوط النظام السياسي في دوامة الأزمات. فقد اجتمع تراجع أسعار النفط و توظيف استثمارات كبيرة في مشروعات صناعية ضخمة، والاعتماد الشديد على الاستيراد، كعوامل ساهمت في دفع البلاد إلى حافة العجز عن سداد ديونها.[1]

ولم يكن لتدابير "التحرير" الاقتصادي التي طبقتها السلطات الحكومية تأثير كبير في الحد من تداعيات الأزمة، أو من ضياع فرص العمل جراء تواصل إلغاء المشروعات العامة. وعلى العكس فإن هذه الإصلاحات قد مهدت السبيل أمام ظهور فئة قليلة حققت ثراء سريع مقابل أغلبية متوسطة من الشعب الجزائري و إثر وفاة الرئيس هواري بومدين ديسمبر 1978 بدأت تتكشف للعيان مظاهر الفساد في المجتمع الجزائري و تفرقه متنافسة، ونتيجة لهذا التباين الكبير بين الطبقات المشكلة للمجتمع الجزائري، الأمر الذي ولد إحساسا عميقا بالسخط والاستياء لدى السكان العاديين حيال طبقة الأثرياء الجدد.

ومع تضاؤل موارد البلاد عمدت الدولة بقيادة جبهة التحرير الوطني إلى الوقوف في وجه مد الاحتجاجات المتصاعدة عن طريق كسب ود دعاة التعصب الإسلامي و أنصاره كما أن القيود التي فرضت على قنوات الحوار السياسي إبان الثمانينيات قد أحالت الدين إلى ميدان مفضل يجري الحديث فيه عن جوانب الصراعات الاجتماعية و تحديد معالمها فشرع الإسلام السياسي[2] ، كما روج له المتطوعون العرب– الذين قدموا لتدعيم سياسة تعريب النظام التعليمي– و "الجهاديون" ممن سبق لهم القتال في أفغنستان، بالتصدي لما حل بالمجتمع الجزائري من علل و محن. فصار هؤلاء يشجعون فكرة "التقدم" واصفين إياها بأنها احتكار النخب الحكومية لمقاليد السلطة و الاقتصاد، و يطرحون مشروعا بديلا "لإقامة مجتمع مثالي" يصبح بفضل تبنيه أحكام الإسلام أكثر فاعلية من شعارات التحديث التي ترفعها جبهة التحرير الوطني و إذ أقلقها تعاظم نفوذ تيار الإسلام السياسي، فقد حاولت الحكومة احتواءه عندما تبنت بعض مطالبه، فحرمت الخمر، و المراهنة و أعادت يوم الجمعة كعطلة لنهاية الأسبوع، و أعادت النظر في وضع المرأة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] شوقي عماري، **المرجع نفسه**، ص 245.

[2] محمد عصامي، **في عمق الجحيم: معول الإرهاب لهدم الجزائر**، ترجمة محمد سطوف، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر و التوزيع،ص 99.

ولم تحقق هذه الجهود التي بذلها النظام سوى الخلط بين السياسة و الدين مما ساعد الإسلاميين على وضع ركائز انتقاداتهم للنظام السياسي.[1]

و في عام 1988 انقلبت الاحتجاجات الشعبية إلى وضع مأساوي عندما خلفت أحداث شغب اندلعت في الجزائر العاصمة العديد من القتلى، ويوم ذاك اضطر النظام الحاكم للإذعان لضغوط الشارع الجزائري عندما بدأ بتطبيق عملية التحول إلى نظام التعددية الحزبية و الذي تم إقراره باستفتاء أجري عام 1989 بيد أن أجهزة الدولة عززت حضورها في كثير من الأحزاب و المنظمات و الصحف التي ظهرت إلى الوجود، وفي العام نفسه أقدمت الحكومة على خطوة مهمة و حاسمة تمثلت في الإقرار بشرعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب ديني أساسي أملا في مواجهة الحركات العلمانية المنقسمة على نفسها و التي آثرت تبني المبادئ الديمقراطية في الحياة السياسية الجزائرية.[2]

ولم تتردد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في استثمار شرعيتها الجديدة هذه فعملت على تقوية استراتيجياتها للاستيلاء على السلطة عن طريق اختراق الأجهزة الإدارية الرئيسية و الانخراط في العديد من النشاطات و الأعمال الخيرية، ولقد استغلت تدني مستويات الرفاهية الاجتماعية فقدمت معونات مادية لأولئك الذين يعانون آثار الأزمة الاقتصادية و انهيار الخدمات الاجتماعية (ومن ذلك مثلا، المساعدات الكبيرة التي قدمتها لضحايا زلزال تيبازة الذي وقع في أكتوبر 1989). وخلال الفترة 1989-1991، وبعد أن نالت الثقة التي تحتاج إليها، تحركت الجبهة باتجاه فرض نظام صارم ومثير للقلق في الوقت نفسه يقوم على التعصب الديني من غير أن يثير ذلك أي ردود فعل ذات طابع خاص من جانب سلطات النظام السياسي.[3]

و النتائج دون ريب معروفة جيدا فالجبهة الإسلامية للإنقاذ تحقق انتصارا كبيرا في الانتخابات البلدية لعام 1990 وفي أولى جولات الانتخابات التشريعية للعام اللاحق و قبل خمسة أيام فقط من إجراء الجولة الثانية، وضعت عملية توقيف المسار الانتخابي نهاية للعملية الانتخابية بأسرها و أعلنت حالة الطوارئ من 12 شهرا بتاريخ 09 فيفري 1992 طبقا للمرسوم الرئاسي (92-44) لتمدد حالة الطوارئ إلى اليوم و تحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتاريخ 05 مارس 1992، و قدم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته في 11 جانفي 1992

---

[1] Abderrahim Lamchichi, fondamentalisme, i,tégrisme , une menace pour les droits de l homme, France : bayard Edition, 1997, p 44.

[2] شوقي عماري، **مرجع سابق**، ص 246.

[3] شوقي عماري، **المرجع نفسه**، ص 249.

وهذا ما أدى بدخول الجبهة الإسلامية للإنقاذ في صراع عنيف و محتدم مع النظام السياسي آنذاك، فانتهزت مجموعات المقاتلين القدامى في أفغانستان و الحركات الإسلامية المتطرفة لحث الجبهة الإسلامية للإنقاذ على اللجوء للسلاح. و إذ تبنى الإسلاميون خيار الصراع المسلح، فقد دأبت قوات الأجهزة الأمنية على اعتقال الآلاف من المشتبه بهم ووضعهم في معسكرات اعتقال أقيمت في وسط الصحراء خاصة معتقل "رقان" وما لبث الآلاف من الشبان الذين تولد لديهم إحساس عميق بالجور و الظلم أن التحقوا بالحركة الإسلامية السرية حيث أقاموا صلات قوية و شبكات تغطي البلاد برمتها،[1] فنشب صراع مسلح كتب على السكان المدنيين أن يتحملوا أشد آثارها قسوة و أذى واستمر الصراع لسنوات عديدة حيث أصبحت تلك المرحلة المريرة من تاريخ الجزائر تعرف بالعشرية الحمراء وما زالت آثارها مستمرة إلى غاية اليوم مع تطور فقط في الأساليب لكن النتيجة هي واحدة المزيد من القسوة و المرارة و عدد الضحايا.

وعليه فإن العنف السياسي في الجزائر له أسباب كثيرة تداخلت فيما بينهما و يرجع ذلك إلى أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية كان لها دور في انطلاق شرارة العنف في الجزائر لكن السبب الرئيسي الذي كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس هو العامل السياسي جراء إلغاء المسار الانتخابي و تحكيم منطق القوة مما أدى إلى ردة فعل قوية و سريعة و عنيفة من الحركات الإسلامية و على رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ و التي لم تكن لوحدها في الميدان إنما كانت هناك كثيرا من الحركات الإسلامية المتطرفة التي شاركت بدورها في المواجهات التي حدثت مع السلطات.

ثانيا: تطور الحركات الإرهابية في الجزائر.

بلغت أعمال الحركات الإرهابية في الجزائر معدلات غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة ولم تعد هذه الظاهرة مجرد تهديد للدولة و النظام الحاكم بل أصبحت تهدد المجتمع الجزائري كله سواء بنيته الداخلية أو في اقتصاده و أمنه الاجتماعي و السياسي و مكتسباته الثقافية و الفكرية و كذلك انجازاته الاقتصادية و المالية و لا تقل الحرب التي شنتها الحركات الإرهابية ضراوة عن أي حرب خاضتها الجزائر مع أعدائها الخارجيين في هذا القرن، بل ربما كانت هذه الحرب أشد ضراوة لأن أطرافها معظمهم أبناء الجزائر فاختاروا السياسات العدائية سبيلا لفرض إرادتهم وزعزعة استقرار الوطن و خدمة لأغراض خارجية و مستغلين في ذلك عدة عوامل داخلية

[1] محمد عصامي، **مرجع سابق**، ص 88-97.

و خارجية ساعدتهم على تنفيذ مخططاتهم في شتى الميادين السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، الثقافية و الدينية.

و بما أن الجزائر التي نالت استقلالها بعد التضحيات جسام، سارت على نحو الشمولية في التسيير و تطبيق نظام الحزب الواحد في الحكم، حتى بداية التسعينات أين دخلت في عهد الديمقراطية الذي جاء به التحول الجيوسياسي العالمي الجديد[1]، فإنها لم تعهد أن عاشت توترات كبيرة أو صعبة تسببت فيها حركات هدامة، ما عدا منظمة الجيش السري (O.A.S)، التي ظهرت في الجزائر بعد قرار السلطات الفرنسية بحتمية استقلال الجزائر، حيث عمدت هذه المنظمة إلى استهداف الشخصيات الجزائرية المثقفة أمثال مولود فرعون، كما قامت بعدة أعمال تخريبية مست المؤسسات الاقتصادية، غالبية المنتمين إليها من المعمرين ذوي توجه اليميني المتطرف و المحاولات التي قامت بها جبهة القوى الاشتراكية بعد الاستقلال للمطالبة بالتعددية الحزبية والمحاولة الانقلابية التي نظمها العقيد طاهر زبيري ضد الرئيس الراحل هواري بومدين.

وعن المحاولات المحتشمة التي قامت بها حركة الإخوان المسلمين في السبعينات و الحركة البربرية و الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، نقول أنها كانت معرضة لأسلوب نظام الحكم[2]، إذ كانت تهدف أساس إلى المطالبة بالمشاركة في الحكم إلى جانب جبهة التحرير الوطني و ليس الاستيلاء على الحكم و نلاحظ ذلك بعد تطبيق المسار الانتخابي في الجزائر من خلال الدستور الجديد الذي أقر التعددية الحزبية، حيث باشرت نفس التيارات الخوض في المعركة السياسية ضمن هذا الإطار، ثم تبعتها التيارات الدينية المتمثلة في التنظيمات السالفة الذكر، و التي رغم مشاركتها في المعركة السياسية حسب ما جاء في الدستور، فإنها سرعان ما اتضح لها أنها طغت على الساحة السياسية، لجأت إلى أساليب التهديد ثم اللجوء إلى العنف قصد الإطاحة بالنظام والاستيلاء على السلطة.

---

[1] رضوان أحمد شمسان الشيباني، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006، ص 40.

[2] بدر حسن شافعي، **الجزائر ...ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة الجزائرية؟**، السياسة الدولية، ع148، أفريل 2002، ص102-105.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الحركات فإن هذه الأخيرة تستعمل الأساليب التالية:

1-بناء المنظمات و الجماعات التخريبية: وهو كل نشاط يوجه إلى تكوين المنظمة التخريبية و يشمل الانتقاء و التكوين القاعدي لعناصر المنظمة، و دسهم في ميادين مختلفة و في مؤسسات الدولة سواء كانت اقتصادية أو إدارية أو تربوية أو حتى عسكرية.[1]

2-الهيكلة الشعبية: و ذلك عن طريق حملات بسيكولوجية بواسطة الدعايات و الإشاعات و توريط الأفراد و الاستفادة من التناقضات و الأخطاء و التصرفات الخاطئة الموجودة في أي مجتمع مهما كانت درجة تطوره.

3-الهيكلة: وذلك بتحويل الجماهير الشعبية إلى مواجهة السلطة بواسطة التنظيمات القاعدية.

ولكي تحقق الحركات الإرهابية أهدافها ميدانيا وعلى أرض الواقع فإنها تستعمل تقنيات موجهة أساسا ضد الدولة و الجماهير الشعبية و تتمثل هذه التقنيات فيما يلي:

1-التفكيك: وهو فعل يهدف إلى زعزعة تماسك بنية المجتمع بواسطة نشاطات بسيكولوجية دعائية و جلب عادات و تقاليد و تصرفات غربية عن المجتمع، و محاولة فرضها على الجماهير بهدف المساس بالميادين الأخلاقية و المعنوية التي يبنى عليها الحس المدني.

2- الرعب: وهو نشر الخوف في نفوس الموطنين و التهديد بالقوة بغرض إرغام الآخرين على القيام بعمل غير شرعي كالقتل و مختلف الأنواع الخاصة بالتهديد و العنف و التخريب و أعمال العصابات. [2]

3- تحطيم المعنويات: هو التأثير على التصرفات الفردية و البسيكولوجية، و سلب إرادتهم و الاستيلاء على الأملاك الشخصية، و الإحساس الجماهيري بعجز السلطة و عدم قدرتها على المحافظة على الأمن العمومي.

4- الاغتيالات و الإرهاب: ذلك من خلال اغتيال رموز الدولة و الشخصيات البارزة وكل من لا يؤمن بعقائدهم.[3]

---

[1] لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، 2003، ص 230.

[2] **المرجع نفسه**، ص 321.

[3] **المرجع نفسه**، ص 324.

وعموما فإن الظاهرة السياسية الإسلامية في الجزائر ليست وليدة العشرية الأخيرة، بل تتعداها إلى سنوات السبعينات، أين برزت بعض المجموعات الإسلامية الصغيرة، التي تأثرت باتجاهات مختلفة، إلا أنها لم تنفذ أي مخطط إجرامي، إذا ما استثنينا الاعتداء الذي سجل على مدرسة الشرطة بالصومعة من طرف جماعة بويعلي.

هذه الفترة بدأت تشهد الجيل الجديد، من الشباب المتحمس الذي أصبح يمرر مطالبه تحت غطاء ثقافي في غالب الأحيان، مستعملا في ذلك الثوابت الوطنية من اللغة و الإسلام، و بدأت اللجان الدينية التي تهدف إلى بناء المساجد، تكثر في كل القرى و المدن الجزائرية، و تنشط بطرق غير قانونية في جمع الأموال و تحويها إلى أغراض مشبوهة.

موازاة مع هذا، كان هناك تيار إسلامي آخر أشد خطورة، بدأ يتنامى و يقوى في أوساط الطلبة بمختلف جامعات القطر الجزائري، و كان أول استعراض لقواته بتاريخ: 12 فيفري 1980، بالجامعة المركزية الجزائر وهنا ظهر مؤشر بارز للعنف.[1]

بعد أحداث أكتوبر 1988، و الانفتاح الذي شهدته الساحة السياسية، ثم إنشاء بعض الأحزاب السياسية ذات اتجاه إسلامي، خاصة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ(**FIS**) الذي وجد فيه المتشددين المتنفس الذي يمررون منه خطبهم التحريضية ضد كل ما هو نظامي.[2]

الخطر بدأ يظهر بوضوح، بعد إطلاق عناصر جماعة بويعلي، المحكوم عليهم بالمؤبد، خاصة عند صلاة الجمعة التي كانت تشهد تجمع أعداد هائلة من المواطنين الذين استقطبتهم الخطب الملتهبة التي كان يشعلها المتشددين.

ليس بعيدا عن هذا كله، كانت جماعة "الهجرة و التفكير" قد بدأت في بعض الأعمال الإرهابية، نذكر منها الاعتداء على محكمة البليدة، سرقة المتفجرات من جيجل، و كذا سلسلة من الاعتداءات على محطات البنزين

---

[1] زهرة بن عروس و آخرون، **الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية**، ترجمة: غازي البيطار، بيروت: دار الفارابي، 2002، ص 62.

[2] مجدي حماد و آخرون، **الحركات الإسلامية و الديمقراطية، دراسات في الفكر و الممارسة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001، ص 97.

والحانات...الخ وكان الاعتداء الذي استهدف ثكنة الجيش الوطني الشعبي بقمار ولاية الوادي، بمثابة استعراض للقوة من طرف الإرهابيين، وخطرا حقيقيا يجب الاحتياط منه من طرف مختلف مصالح الأمن.[1]

بعد توقف المسار الانتخابي و حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بدأت المجموعات الإرهابية التي تنطوي تحته في الظهور، و كان أولها الحركة الإسلامية المسلحة (M.I.A) ، التي أسسها المحكوم عليهم بالسجن المؤبد، و الذين تم إطلاق سراحهم، من بينهم "منصور الملياني، شبوطي عبد القادر ، بالإضافة إلى مخلوفي السعيد"، هؤلاء كانوا هم أول من قام بتجنيد اللبنات الأولي من الشباب و بناء القاعدة الإرهابية بالجزائر.

وبعدها بدأت حرب الزعامة تطفو على ساحة الجماعات الإرهابية، انتهت في الأخير إلى ظهور الجماعة الإسلامية (G.I.A)، في أكتوبر 1992، التي أصبحت في بضعة أشهر تسيطر على الوضع برمته، في أغلب مناطق الوطن،[2] في الوقت نفسه تم تفكيك عدة جماعات صغيرة أخرى من طرف مصالح الأمن، كجماعة "الموحدين" المختصة في صناعة واستعمال القنابل التقليدية، جماعة "الباقون على العهد" المختصة في جلب الأسلحة من الخارج...الخ.

على خط الحركة الإسلامية المسلحة (M.I.A)، ظهر تنظيم مسلح جديد يسمى "الجيش الإسلامي للإنقاذ" (A.I.S)،[3] إلا أنه أصبح مطاردا من طرف الجماعة الإسلامية المسلحة، واتخذ بعدها منطقة الشرق الجزائري ميدانا لنشاطه وقد حل فيما بعد واستسلم جميع أفراده بعد صدور قانون الوئام المدني سنة 1999، أما في الغرب الجزائري فقد ظهرت "جماعة حماة الدعوة السلفية".

كما شهدت الساحة الأمنية، ظهور تنظيم إرهابي آخر سمي "الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح" (F.I.D.A) أسسه مجموعة من الطلبة جامعيين وكان ينشط في منطقة الجزائر العاصمة، يهدف إلى اغتيال وزير الداخلية السابق المرحوم "أبو بكر بلقايد" سنة 1995، كما كان يقوم عناصره من حين لآخر بتنفيذ عمليات إجرامية ضد عناصر الأمن للاستحواذ على الأسلحة و الذخيرة.

لكن هذا التنظيم لم يعمر طويلا، فتم إلقاء القبض على جميع عناصره خلال سنتين و قضي عليه نهائيا سنة 1997.

---

[1] محمد عصامي، **مرجع سابق**، ص165.

[2] لياس بوكراع، **مرجع سابق**، ص 282.

[3] **المرجع نفسه**، ص 275.

نظرا للمجازر التي كانت ترتكبها الجماعة الإسلامية المسلحة (G.I.A) في حق الشعب و المواطنين العزل، انشقت عنها سنة 1998 مجموعة إرهابية تختلف عنها في المنهج الشرعي، سميت "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" (G.S.P.C) و التي أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة رسميا سنة 2006.[1]

إن الإستراتيجية التي انتهجتها مصالح الأمن في مكافحة المجموعات الإرهابية أدت إلى القضاء عليها جميعا، ما عدا هذا التنظيم الأخير الذي لا يزال يشكل من حين إلى آخر خطرا على الساحة الأمنية رغم الخسائر التي لحقت بصفوفه و الحصار الدائم المضروب من طرف مصالح الأمن الجزائرية بمختلف أجهزتها، وما يمكن قوله هو أن هذه التنظيمات الإرهابية خلفت خسائر كبيرة سواء معنوية أو مادية.

المطلب الثالث: آثار الإرهاب على الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة الآثار السلبية طبعا التي خلفتها ظاهرة الإرهاب على الجزائر مدى التسعينات و التي دامت حوالي 10 سنوات كاملة شهدت الجزائر خلالها الكثير من الأعمال التخريبية والإجرامية التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء و كذلك خسائر اقتصادية تراوحت بملايير الدولارات و عليه يمكن أن نقسم المطلب إلى نقطتين أساسيتين نعالج من خلالها آثار العمليات الإرهابية على الجزائر و ذلك وفق التقسيم التالي:

أولا: الخسائر البشرية للأعمال الإرهابية في الجزائر.

ثانيا: الخسائر الاقتصادية للأعمال الإرهابية في الجزائر.

أولا: الخسائر البشرية للأعمال الإرهابية في الجزائر:

لقد خلف الصراع المسلح و الأعمال الإرهابية في الجزائر ،خصوصا إذا علمنا بأن المنظمات الإرهابية الجزائرية مرتبطة بالشبكات الإجرامية للاتجار في المخدرات و الأسلحة و التي تسيطر عليها المافيا الأوروبية و العالمية وفي نفس السياق ذكر ممثل الجزائر في الجلسة العامة الخامسة في دورة الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية السابعة و الستين أن المنظمات الإرهابية تستخدم لتمويل نشاطاتها كل أنواع الأنشطة الإجرامية، مثل الابتزاز و الاتجار في الأسلحة و في السيارات و المخدرات و غسل الأموال.

---

[1] Salgon (j.m), le groupe salafiste pour la prédication et le combat (GSPC), **in Algérie- les nouveaux islamistes**, les cahiers de l orient, n.62, p 66 .

ووفقا لمصادر حقوق الإنسان الدولية، فأن الصراع في الجزائر قد حصد منذ عام 1992 أرواح ما يزيد على (100000 شخص)، [1] ناهيك عن نزوح 5% من سكان البلاد (1.2 مليون نسمة) و نزوحهم من مواطن سكناهم الأصلية من جراء أعمال العنف، وفقدان 7 آلاف شخص بحسب السجلات الرسمية.

و حسب معلومات من إدارة المباحث الجنائية الفدرالية الأمريكية يقدر عدد القتلى في الفترة الممتدة من 1992 حتى 1996 بحوالي (60000شخص) من المسلحين و المواطنين و قوات مكافحة الإرهاب، و لكن الرقم المعلن رسميا من جانب السلطات الجزائرية عن الفترة من 1992 حتى 1997 لا يتجاوز نصف هذا العدد (27000 شخص) بينهم (189 رضيعا) و (422 طفلا) لقوا مصرعهم في التفجيرات العشوائية على أيدي أفراد الجماعات المتطرفة المسلحة التي أجاز أمراؤها قتل الأطفال حتى "يجنبوهم النشأة في أوساط الكفار".[2]

وقد أذاع تلفزيون الشرق الأوسط M.B.C يوم الثلاثاء 15 سبتمبر 1998 أن المركز الإعلامي لحقوق الإنسان بالجزائر نشر تقريره عن عام 1997 يبين أن حصيلة قتلى الحوادث الإرهابية من الأبرياء يزيد على (4600 شخص) خلافا للقتلى من رجال السلطة و الجماعات الإرهابية. وقد نشرت صحيفة الأهرام المصرية في عددها الصادر بتاريخ 18 نوفمبر 1998 تقرير المركز الجزائري لحقوق الإنسان عن عام 1997 و أهم ما ورد في هذا التقرير ما يلي:

1 – هجمات الإرهابيين ضد المدنيين القاطنين في ضواحي المدن أو في الريف أو في القرى النائية شنت بدون تمييز وشن أغلبها ليلا، وارتكب منفذوها جرائم قتل جماعي لا يفرق بين الكهول و الأطفال و الرجال و النساء و الأصحاء و العجزة و بلغت هذه الهجمات 296 هجمة أدت إلى قتل 4143 مواطنا.

2 – بلغ عدد الحوادث الإرهابية التي استخدمت فيها الآلات المفخخة ضد مستعملي المواصلات العامة و مرتادي الأماكن و الساحات العمومية 176 حادثا أدت إلى قتل 412 شخص. ومن الحوادث 16 اعتداءا بالقنابل على مرفق السكك الحديدية، 29 حادث اعتداء بعد استخدام الحواجز المزيفة ومفاجأة الموطنين الآمنين بقتلهم، و بقة الحوادث تم فيها تفجير القنابل قرب المؤسسات التعليمية و الإعلامية و المساجد و المقابر.[3]

---

[1] للإطلاع على الإحصائيات يمكن الإطلاع على ملخص تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان المنشور يوم 14-09-1998، في وكالة الأنباء الكويتية من الموقع الالكتروني: http:/www.kuna.net

[2] محمد فتحي عيد، **مرجع سابق**، 117.

[3] لياس بوكراع، **مرجع سابق**، ص 324.

3 – تناقص عدد الاعتداءات و الاغتيالات الفردية بصورة ملحوظة عام 1997 مقارنة بأعوام 1994، 1995، 1996، حيث بلغ عدد ضحايا هذه الهجمات 88 قتيلا من بينهم مسئولين عن حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية (ماي 1997) وبلغ عدد الصحافيين الذين قتلوا نتيجة الاغتيالات الفردية و التفجيرات 121 صحفيا.

4 – استغل الإرهابيون عملياتهم الإجرامية لسلب أموال و مجوهرات الضحايا من الأحياء و الأموات و سرقة المواد الغذائية و حرق المحاصيل الزراعية و تدمير الأموال المنقولة و العقارية و صاحب هذه العمليات أحيانا ذبح قطعان كبيرة من المواشي كما حدث في قرية سيدي سنوسي بولاية تلمسان حيث ذبح الإرهابيون قطيعا يتكون من 500 رأس من الغنم.

5 – تميزت بعض الحوادث الإرهابية باختطاف النساء و الفتيات واغتصابهن و قتلهن و إلقاء جثثهن بعد ذلك في الصحاري و الأحراش.[1]

6 – اتسمت العمليات الإرهابية ضد المدنيين عام 1997 بالضرورة، واستهدافها الرجال و النساء و الأطفال دون تمييز و بلغ عدد هذه العمليات 554 عملية أودت بحياة 6443 مواطنا. [2]

7 – بين التقرير أن الجزائر تسير بخطى ثابتة لتصبح دولة مؤسسات لذا قلت شكاوي المواطنين من الإجراءات التعسفية لرجال السلطة ووصل عددها إلى 105 حالات تضاف إلى 600 حالة تظلم سجلت عام 1992 وموضوع هذه التظلمات اختفاء أشخاص سواء من منازلهم أو من الشوارع أو أثناء عمليات التمشيط التي تقوم بها قوات الأمن.

8 – حرصت الجماعات المتشددة على زيادة هجمات الإبادة على القرى المعزولة في شهر رمضان و خاصة عامي 1996و 1997 الأمر الذي قد يوحي بأن هذه الجماعات تكثف عملياتها في الشهر المعظم.

و نال الجانب نصيب من عمليات الجماعات المتشددة و بلغ عدد القتلى الأجانب (110) شخص في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1996 منهم (31) شخصا عام 1995 ثم انخفض العدد إلى (9) عام 1996 بعد أن توجهت الجماعات بخطابها إلى أوروبا و أمريكا تعلن فيها توقفها عن القتل و الذبح في محاولة لكسب تأييد العالم الخارجي لقضيتهم و إن كان ذلك لم يحل دون قيام الجماعات بقتل الملحق البلغاري السابق ذبحا بعد

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 126.

[2] شوقي عماري، **مرجع سابق**، ص 250.

خطفه في (نوفمبر 1996)، و قتل مواطن فرنسي بوضع قنبلة في طريقه خارج منزله و تفجيرها[1]، و خطف (7) رهبان فرنسيين من الدير في المدية و ذبهم بحجة الانتقام من ملاحقة القوات الفرنسية للمتشددين الجزائريين و قتلهم بدعوى تورطهم في حوادث تفجيرات في فرنسا عام 1990 ثم تفجير قنبلة في نفق للمشاة بباريس عام 1996.

و شهد عام 1997 تصاعدا في نشاط قوات مكافحة الإرهاب، واستخدام القوات المسلحة لطائرات الهيلوكبتر في مهاجمة الجماعات المسلحة و كان أهم عملياتها عملية الحطاطبة التي قتل فيها (250) إرهابيا و جرح فيها (130) إرهابيا، و أثار التصاعدي الهستيري عمليات العنف العديد من التساؤلات، واتهمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجماعة الإسلامية المسلحة أنها هي المسئولة عن ارتكاب مذابح بشعة تسيء إلى صورة الإسلام، و قد صرح وزير العدل الجزائري آنذاك في حديثه للأهرام يوم 29 أفريل 1998 أنه لا توجد دولة لها مؤسسات وقيادة وسيادة تسمح أو تأمر أعوانها بمخالفة القانون و لكن خروج بعض رجال السلطة الجزائرية عن القانون قصدا أو إهمالا أمر وارد و الدولة لا تتهاون في حق من يسئ استخدام السلطة الممنوح لهم، وقد أصدرت المحاكم الجزائرية أحكاما تتراوح بين السجن المؤبد و المؤقت لمدة عشرين سنة و السجن لمدة عشر سنوات في قضايا تتعلق بتجاوزات أثناء مكافحة الإرهاب.[2]

ثانيا: الخسائر الاقتصادية للأعمال الإرهابية في الجزائر:

أكدت مصادر جزائرية مطلعة أن قيمة خسائر الصراع الدائر في الجزائر قد تجاوزت نحو 22.4 مليار دولار.[3]

وهو ما يعني وصول خدمة الدين و خسائر الصراع لنحو 10 مليار دولار سنويا، وهو رقم يزيد عن قيمة صادرات البلاد من النفط و الغاز لعام 1998، و التي لم تتجاوز مبلغ 9.75 مليار دولار.

ومن الصحيح أن بعض العمليات الإرهابية كانت تحدث أضرار مادية كبيرة حيث قدرت الخسائر بملايير الدولارات، و كانت هذه الأعمال التخريبية تحد من وتيرة الفعاليات الاجتماعية أو الإدارية عندما لا تكون هذه

---

[1] محمد فتحي عيد، **مرجع سابق**، 119.

[2] **المرجع نفسه**، ص 120.

[3] قدس برس، "**22.4 مليار دولار خسائر الحرب الأهلية الجزائرية**" صفحة الحدث، 10 فيفري 2007 من الموقع الإلكتروني، تاريخ ازيارة 13 مارس 2016، على الساعة 9:00: http/ :www.islamonline.net

مشلولة أو مدمرة بصراحة، ففي حرائق المجالس البلدية غالبا ما كانت تتلف الوثائق الإدارية و المحفوظات ووثائق الأحوال الشخصية الأمر الذي كان يسهل تزوير أوراق هوية لأشخاص غرباء عن المجتمع.[1]

إن الهجمات التي كان الإرهابيون يقومون بها كانت في أغلبها عن طريق القنابل التقليدية المحلية الصنع التي كانت توضع في المطارات مثل التفجيرات التي حدثت في مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة، و كذلك تستعمل في تخريب المدارس و مراكز المجالس البلدية و الدوائر و حتى في الأسواق و الأماكن العامة مثل المقاهي و حافلات نقل المسافرين وفي القطارات و ذلك كله أوقات الازدحام... الخ.كما أن الحواجز المزيفة التي كانت الجماعات الإرهابية تقوم بها على مستوى الطرق الوطنية و الولائية، هذا الشيء الذي أدى إلى بث الرعب و الخوف في نفوس المواطنين نظرا لعمليات الابتزاز و التصفيات الجسدية التي كانت الجماعات الإرهابية تقوم بها، ولهذه الأسباب لقد عانى نقل البضائع و المسافرين أشد المعاناة من تلك العمليات التي كانت تحد من تنقلات المواطنين و أغراضهم، و تحد كذلك من النشاط الاجتماعي ومن المبادلات الاقتصادية بين المناطق مما يؤثر في العمليات التنموية سلبا.[2]

ومما يزيد الأوضاع الاقتصادية صعوبة أو إيرادات الطاقة تشكل نحو 96% من إجمالي صادرات البلاد و دخل الخزينة، و المعروف أن الميزانية الجزائرية تعتمد على قيمة الصادرات كأهم مواردها.

وبالنظر إلى الأعمال التخريبية الكبيرة التي مست معظم القطاع الاقتصادي سواء العام منه أو الخاص، فإنه يمكن أن نوجز بعض المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تدلنا على الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة السياسية و الأمنية على الجزائر، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

1 – ارتفاع عجز الميزانية لعام 2000 إلى نحو 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي و البالغ نحو 53 مليار دولار و قد بلغ العجز في العام 1999 نحو 2.83 مليار دولار أي5.04% من إجمالي الناتج الذي بلغ نحو 56.14 مليار دولار. وكان العجز في عام 1998 نسبته نحو 3.9% فيما تم عام 1997 تسجيل فائض بلغت قيمته نحو 2.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] لياس بوكراع، **مرجع سابق**، ص 322.

[2] زهرة بن عروس و آخرون، **مرجع سابق**، ص 321– 323.

2 – انخفاض احتياطي البلاد من العملات الأجنبية عام 1999 بنسبة 32% أي بمقدار 2.2 مليار دولار عن عام 1998، فاستنادا إلى تقرير أعده المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري أن احتياطي العملات الصعبة في الجزائر انخفض من 6.8 مليار دولار عام 1998 إلى 4.6 مليار دولار خلال عام 1999.

و أوضح كذلك هذا التقرير أن مستوى احتياطي العملات الأجنبية كان قد استقر في نهاية ديسمبر 1997 عند 08 مليارات دولار، وجاء في التقرير أن الميزان التجاري قد سجل بالرغم من ذلك فائضا بقيمة 461 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 1999 نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

3 – كانت الجزائر في الفترة الثمانينات أكبر دولة مدينة في شمال إفريقيا حيث بلغت ديونها الخارجية 31 مليار دولار وهي من الديون ذات الخدمة المرتفعة: لذلك فقد ترتب على الجزائر أن تدفع أموالا طائلة لخدمة هذه الديون و تسديد بعضها،[1] واستنادا آنذاك إلى وزير المالية السابق عبد الكريم حرشاوي فقد بلغت قيمة الدين الخارجي نهاية عام 1999 نحو 28.5 مليار دولار متراجعا من 30.4 مليار دولار عام 1998، و يؤكد المسئولون الجزائريون أن الجزائر دفعت في الفترة ما بين 1993–1998 نحو 33 مليار دولار من مستحقات خدمة الديون و كان من الواجب عليها دفع 33.5 مليار دولار بين عامي 1999–2005 مما يرفع فاتورة خدمة الديون الجزائرية خلال 12 عاما إلى 66.5 مليار دولار.

4 – الاستمرار في الزيادة في عدد الأميين، فاستنادا إلى بعض الإحصائيات فإن هناك نحو 07 ملايين جزائري من الأميين أي أن نسبة الأمية تبلغ نحو 24.13% و ذلك نتيجة الأعمال التخريبية التي مست معظم المؤسسات التربوية، بالإضافة إلى تهديد المتمدرسين بالتصفية الجسدية في حالة الاستمرار في الدراسة حيث أدى هذا إلى هجر الأساتذة و المعلمين الكثير من المناطق النائية التي كانت تشهد أعمال عنف، مما أدى بالعائلات الجزائرية إلى العزوف عن تعليم أولادهم خشيت تعرضهم لمكروه هذا الشيء أدى إلى المزيد من الأمية و بالتالي عرقلة عملية النمو الاقتصادي.

[1] قدس برس، **مرجع سابق**، من الموقع الإلكتروني: http:/www.islamonline.net

5 – تفاقم مشكلة البطالة حيث يوجد في الجزائر جيش من العاطلين و أغلبهم من الشباب يبلغ حوالي 1.5 مليون بطال، وباعتبار أن أغلبهم من الشباب فهذا بإمكانه أن يغذي الأزمة السياسة و الأمنية الجزائرية حيث أنه منذ العام 1994 طبقا للإحصائيات الرسمية انهار 1500 مشروع.[1]

وفقد 510 آلاف عامل وظائفهم، وبحلول عام 2000 كان معدل البطالة قد بلغ 30% وخلال الفترة الممتدة من 1987–1995 تراجع دخل الأسرة بمقدار 36% بينما تتضاعف عدد الأسر التي تعيش في فقر مدقع حيث يقل دخل الفرد فيها عن واحد دولار يوميا مما أدى بالطبقة الفقيرة إلى التحول إلى السوق السوداء وتقاضي الرشوة لضمان قوتهم اليومي، الأمر الذي يترك آثاره السلبية على المجتمع برمته.[2]

6 – كما خلفت الأعمال الإرهابية الكثير من الخسائر الاقتصادية في جميع القطاعات حيث تقدر هذه الخسائر بالملايير من السنتيمات من الفترة الممتدة من 1991 إلى 1996، حيث قامت الجماعات الإرهابية بتحطيم حوالي 630 مصنع للقطاع الخاص و العام، كما قامت بتحطيم حوالي 630 مصنع للقطاع الخاص و العام، كما قامت بتحطيم حوالي 550 آلة تشغيل عمومية، و حرق حوالي 700 سيارة لنقل البضائع، و حرق حوالي 2160 شاحنة و حافلة باختلاف أحجامها منها 230 حافلة كبيرة الحجم، كما خربت حوالي 22 قاطرة للنقل بالسكك الحديدية، كما تم كذلك تخريب أعمدة الهاتف و أبراج الأسلاك الكهربائية و المقدرة خسائرها ب 2526 وحدة من هذه الأعمدة و الأبراج، ومن خلال هذه الأرقام يتضح مدى الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد الوطني من جراء الأعمال التخريبية للجماعات الإرهابية.

تلك هي بعض الصعوبات و المشاكل الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية السوداء ولذلك لمعالجة هذه الأوضاع يتوجب المضي قدما في معالجة الأزمة السياسية و الأمنية الجزائرية و تحقيق السلم الوطني.

و آخر ما يمكن قوله في هذا المبحث أن أحداث العنف السياسي في الجزائر التي طغت على العلاقات السياسية و الاجتماعية ربما يكمن في كبت أي جدال أو حوار يتناول جوهر و طبيعة المجتمع السياسي الجزائري.[3] ففي سياق عزمها على بناء "جزائر عربية إسلامية اشتراكية" تم التعتيم على التناقضات المتأصلة في عملية بناء الدولة عن طريق فرض اتفاق قسري في الرأي، أغفل من حسابه الإرث البربري و الإسلامي وحتى

---

[1] شوقي عماري، **مرجع سابق**، ص 255.

[2] **الرجع نفسه**، المكان نفسه.

[3] **المرجع نفسه**، ص 256.

الاستعماري وربما انطوت أعمال العنف على التعبير عن مشاعر إحباط أفرزها المشروع السياسي الذي أخفق في بناء مجتمع يعكس واقع التعددية الاجتماعية الحقيقية في البلاد.

المبحث الثاني: الأطر العملياتية لمكافحة الإرهاب.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الإجراءات العملياتية التي اتخذتها السلطات الجزائرية في مواجهة الإرهاب و عليه قسم هذا المبحث كالتالي:

المطلب الأول: المواجهة الأمنية و العسكرية.

المطلب الثاني: المواجهة السياسية و الإعلامية.

المطلب الثالث: المواجهة الاجتماعية و الاقتصادية.

المطلب الأول: المواجهة الأمنية و العسكرية.

بعد توقيف المسار الانتخابي و إعلان حالة الطوارئ لمدة 12 شهرا بتاريخ 09 فيفري 1992، و طبقا للمرسوم الرئاسي (92-44) مددت حالة الطوارئ، وبعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 05 مارس 1992 فتح الباب واسعا للتطرف و العمل السري فاختارت السلطة إستراتيجية تحجيم الإرهاب بمعنى مواجهته و محاصرته و تصغيره[1]

و يتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: منع الأعمال الإرهابية:

حيث قامت السلطات الجزائرية بضبط الأشخاص الذين يقومون بالأعمال الإرهابية أو حتى بالأعمال الدعائية لهم، لكن المشكل هو أن السلطات الأمنية الجزائرية كانت تضبط هؤلاء بعد القيام بالأعمال الإرهابية وليس قبل حدوثها كما عمدت السلطات الجزائرية إلى إزالة التحصينات الطبيعية و الاصطناعية التي كانت تعتبر كمعاقل رئيسية للجماعات الإرهابية، وهذا كله يدخل في إطار ما يعرف بالسياسة الوقائية أي الوقاية من الحوادث

[1] عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر**، القاهرة: دار الأمين للنشر و مركز البحوث العربية، 1999، ص 70.

الإرهابية قبل وقوعها وذلك باعتماد سياسة الأرض المحروقة.[1] بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد بصفة كبيرة على جهاز الاستعلامات الذي يعتبر الجهاز الرئيسي في مد السلطات الأمنية الأخرى بالمعلومات الكفيلة بمنع الأعمال الإرهابية قبل وقوعها، وذلك من خلال تتبع مخططات الإرهابيين و ذلك بعد إلقاء القبض على عناصر إرهابية، أو من خلال العمل الميداني للكشف عن الشبكات اللوجستيكية لهذه الجماعات، كما يمكن ملاحظة أن السلطات الجزائرية اعتمدت على أسلوب الاستخفاف بالعمليات الإرهابية و تصغيرها و ذلك بغية تحطيم معنويات الإرهابيين، و ذلك نلاحظه من خلال تصريحات بعض المسؤولين السياسيين و الأمنيين مثل:

-تصريح رئيس الدولة (محمد بوضياف) في أفريل 1992 "إن الاعتداءات الحالية هي نتيجة ارتجافات وضع ستنتهي مع الوقت".

-تصريح وزير الداخلية آنذاك (العربي بلخير) يقول: " الاعتداءات لن تستطيع أن تشكل سوى قضية أسابيع أو أشهر في أسوء الأحوال".[2]

-تصريح قائد أركان الجيش سابقا (محمد العماري) يعد بإنهاء الإرهاب في مدة شهرين ثم سنة وهو نفس الوعد الذي قطعه رئيس الحكومة السابق (أحمد أويحي) أكثر من مرة،[3] نفس الوعد أطلقه قائد أركان الجيش عام 2002 بوضع حد للإرهاب خلال شهر، وفي الشهر ذاته، بل في يوم التصريح نفسه تتحدث الصحف عن مجزرة رايس من طرف الجماعات الإرهابية و حصيلة سنة 2002 قدرت ب 1800 ضحية.

أما ما يمكن قوله فيما يخص هذه الإستراتيجية أي عملية منع الأعمال الإرهابية أثبتت نوعا ما محدوديتها نظرا للإمكانيات المحدودة لأجهزة الأمن الجزائرية آنذاك، خصوصا بعد الحصار الدولي الذي ضرب على الجزائر في مجال تزويدها بالعتاد العسكري المتطور و الكافي للوقاية من الأعمال الإرهابية، أما عن الحرب النفسية التي شنها المسؤولين السياسيون و الأمنيون على الجماعات الإرهابية فهذا قد أثبت كذلك محدوديته بل تعدى ذلك حيث أصبحت المجازر الجماعية ترتكب غداة أي تصريح يصدره مسؤول جزائري لإثبات عكس ما تدعيه وعليه دفع هذا السلطات إلى التركيز على الجانب القمعي للأعمال الإرهابية وهذا ما سنتطرق إليه في النقطة الموالية.

---

[1] محمد عصامي، **مرجع سابق**، ص 158.

[2] **المرجع نفسه**، ص 350.

[3] رياض الصيداوي، " **صراعات النخب، دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر**"، رسالة الأطلس ع.303، من 24 إلى 30 جويلية 2000 ص 14.

ثانيا: تكثيف العمليات الهجومية و تكوين الفرق الخاصة:

سخرت الجزائر حصة الأسد من ميزانيتها للقطاع العسكري، بغية تدعيم القوات النظامية سواء من جيش أو قوات الأمن، أو درك وطني...الخ و دفعها للميدان بقوة، فبرزت بقوة العمليات العسكرية في المناطق التي يتمركز فيها الإرهابيون خاصة في ولايات الشلف و عين الدفلى و البليدة و معسكر و غليزان و المدية و تيسمسيلت حيث شهدت هذه المدن عمليات عسكرية كبيرة جدا بغية ملاحقة بقايا الإرهاب حيث أصبحت كل قوات الأمن تشترك في مكافحة الإرهاب (الشرطة، الدرك الوطني، الجيش الشعبي الوطني، الحرس الجمهوري)، ومنذ 1993 تتشكل القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب بقوة تقدر ب 15 ألف عضو ليتضاعف العدد و يصل إلى 60 ألف عضو سنة 1998 يضاف إلى ذلك الحرس البلدي بقوة 100 ألف فرد سنة 1997، و قوات الدفاع الذاتي بأكثر من 100 ألف عضو حيث الكل مسؤول عن حفظ الأمن الوطني[1] حيث الرئيس الراحل (محمد بوضياف) قال: "إنه مستعد لإرسال 10 آلاف جزائري إلى الصحراء إذا كان ذلك سينقذ الجزائر".[2]

و على العموم يمكن حصر جهود الحكومة الجزائرية فيما يخص إنشاء الفرق الخاصة بمكافحة الإرهاب في النقاط التالية:

1 – إنشاء سرايا الشرطة القضائية للتدخل: كما هو معلوم أن الجزائر لم تكن تتوفر على الإمكانيات الناجعة لمواجهة خطر الإرهاب حيث أن الأجهزة القديمة التي كانت بحوزة مصالح الأمن الجزائرية لم تفي بالغرض، مثل وسائل جد متطورة مثل أجهزة السكانير و أجهزة الاتصال اللاسلكي المتطورة و كذلك الأسلحة المتطورة مثل البنادق الرشاشة المجهزة بالمنظار الليلي و وجود كذلك بحوزة الإرهابيين أدلة لصنع المتفجرات، بالإضافة إلى تحكمهم في تقنية الإعلام الآلي وولوجهم عالم الإنترنت حيث خصصوا لأنفسهم مواقع إلكترونية للدعاية لأعمالهم و التواصل فيما بينهم، لذلك شرعت المديرية العامة للأمن الوطني في البحث عن أفضل السبل و الوسائل التي تمكنها من مكافحة الإرهاب من أجل وضع إستراتيجية من أجل الحفاظ بها على عناصرها. خاصة في مجال تفكيك المتفجرات حيث راح ضحيته عدد كبير جراء محاولتهم تفكيك بعض القنابل، لذا كان من الواجب البحث و الحصول على الوسائل المتطورة ضرورة تفرض نفسها بالنظر للخسائر البشرية

---

[1] عن الإحصائيات يمكن الرجوع إلى منظمة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان من الموقع الإلكتروني:
http:/www.fidh.imaginet.fr/rapport/flrap.http

[2] محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان**، لندن: دار الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2002، ص 106.

التي أحدثتها في سلك الشرطة خصوصا إذا علمنا أن معظم العناصر الإرهابية هي من الفئات المدربة في أفغنستان على استخدام الأسلحة المتطورة وذات التكنولوجيا العالية لكونها شاركت في الحرب ضد السوفيات في أفغنستان، وعلى هذا الأساس كان لابد من وجود الأداة القانونية لمعالجة ملف الإرهاب وتولي مسؤوليته واجتناب التجاوزات، لذلك تم إنشاء جهاز سرايا لمكافحة الإرهاب تحت تسمية (سرايا الشرطة القضائية للتدخل)[1]، حيث وصل عدد هذه السرايا على مستوى التراب الوطني إلى 200 سرية حيث أسندت إليها مهمة جمع و فرز و تولي مسؤولية جميع المعلومات المتعلقة بملف الإرهاب و الهدف من هذا هو المحافظة على حالة سيادة القانون في مواجهة مرتكبي الأعمال الإرهابية ضد الوطن و المواطنين، مع العلم أن هذه السرايا تتكون من ضباط جامعيين و شباب يعملون في إطار قانوني و يسهرون عن عدم خروج الأمور عن إطارها القانوني، مع العلم أن هذه السرايا كانت تتعرض لأخطار كثيرة في مواجهتهم لأشخاص يرون أن اغتيال عون أمن هو واجب ديني قبل كل شيء، وقد أدى تكوين هذه السرايا إلى المساهمة في الحفاظ على الأمن و الاستقرار في المناطق المدنية الآهلة بالسكان و السيطرة على الوضع و إنشاء بنك للمعلومات، كما أن الأجهزة المعلوماتية المتطورة و العتاد المتطور كالسيارات الرباعية الصالحة لكل الأماكن فضلا عن الأجهزة المسيرة آليا وعن بعد المستخدمة في الكشف عن المتفجرات قد حسنت من ظروف العمل و سمحت لهذه السرايا أن تثبت جدارتها ميدانيا و تضمن مردودية كل عملية.

2 – إنشاء فرق التدخل الخاصة التابعة للدرك و الجيش: وهنا نقصد فرقة التدخل السريع و فرقة التدخل الخاصة حيث دربت هذه الفرق تدريبا خاصا و متطور يمكنها من التدخل حتى في المناطق الآهلة بالسكان[2]، وقد حدث هذا في كل من القصبة بالجزائر العاصمة و كذلك في البليدة في منطقة الخزرونة، وهي مناطق تقع في وسط المدينة و تعرف كثافة سكانية كبيرة أين تدخلت هذه الفرق الخاصة لمواجهة الجماعات الإرهابية التي كانت غالبا ما تحتجز أشخاصا في حال شعورها بالخطر مما يتوجب تدخل فرق أكثر تدربا و تطورا من حيث الوسائل و التقنيات المستعملة، وفي بعض الأحيان كانت هذه الفرق تقوم بتحرير الرهائن المحتجزين من طرف الجماعات الإرهابية مثل عملية برج تليملي بالجزائر العاصمة حيث هدد الإرهابيون بتفجير المبنى المكون من 09 طوابق، وقد عززت هذه العمليات الإجراءات الأمنية المتخذة في المدن الكبرى. أما الفرق الخاصة التابعة للجيش الشعبي الوطني فقد تشكلت من مظليين تلقوا تدريبا كثيفا و يتمتعون بالقدرة على التكيف

---

[1] زهرة بن عروس و آخرون، **مرجع سابق**، ص 201-202.

[2] **المرجع نفسه**، ص 203.

مع جميع الظروف الميدانية و الأوضاع الصعبة، حيث تقوم هذه الفرق بعمليات التمشيط مستخدمين الوسائل الفعالة و المتطورة في تفكيك المقرات العامة للإرهابيين و التي ما تكون في الغالب كازمات (كهوف) في الجبال و من أهم العمليات التي قامت بها هذه الفرقة هي عملية تدمير مقر تلمسان و تيارت و القعدة بالأغواط و كذلك تمشيط أولاد علال و بوزقرة و كذلك عملية سيدي علي بوناب و الشريعة، حيث تطلبت سائر هذه العمليات الأسلحة الثقيلة و المدفعية إضافة إلى التغطية الجوية لتنفيذ القصف بعد انتهاء المهل المحددة للإرهابيين من أجل الاستسلام و تسليم أنفسهم للسلطات، كما تم وضع مراكز أمنية متقدمة للجيش في الجبال و ذلك م أجل السيطرة على المحاور الكبرى و إحكام الطوق على الجماعات الإرهابية قد سمح للجيش الشعبي الوطني بفضل التجهيزات المتطورة التي جهزت بها المراكز من السيطرة على الوضع في هذه المناطق و رصد تحركات الجماعات الإرهابية و عزلها و منعها من الوصول إلى المدن و المناطق الحساسة.

3 – إنشاء وحدات الحرس البلدي: إن النقص الكبير الذي كانت تشهده مختلف الأجهزة الأمنية هذا السبب دفع بالسلطات الأمنية الجزائرية إلى إنشاء وحدات الحرس البلدي، حيث تم إنشاء عدد كبير من وحدات الحرس البلدي في عدد كبير من البلديات و المناطق الريفية المعزولة، فقد بلغ عدد هذه الوحدات في الجزائر حوالي 2213 مفرزة تم إنشاؤها ما بين 1994– 1997[1] وهو الفترة التي امتازت باشتداد أعمال العنف لاستعادة النظام العام وحماية الأشخاص و الممتلكات، حيث أن إنشاء مراكز الحرس البلدي مجهزة بالمعدات الملائمة في المناطق الريفية قد سمح لأجهزة الأمن و الجيش أن ترسم توجهات إستراتيجية جديدة، حيث يتمثل دور هذه المراكز في تأمين صلة الوصل بين أجهزة الأمن المتخصصة في مكافحة الإرهاب و أهالي الأماكن النائية كالقيام بعملية جمع المعلومات و الحراسة لمنشآت البنية التحتية الإستراتيجية القائمة في هذه القرى، كما أن مجرد وجودها في الأماكن يشكل رادعا بالنسبة للجماعات الإرهابية و عاملا مشجعا لأهالي قرى الأرياف للبقاء في مساكنهم وقد أثبتت هذه الوحدات جدارتها و براعتها و أثبتت مقدرتها على السيطرة على الأوضاع الصعبة من خلال تصديها لكثير من الأعمال الإرهابية، و لإفشال الكثير من مخططات الإرهابيين رغم الوسائل المتواضعة التي تمتلكها ومما زاد من نجاح مهمة هذه الوحدات أنها تلم إلماما جيدا بالمناطق التي تتواجد بها نظرا لكون معظم عناصرها يتكونون من أهالي تلك المناطق و بالتالي يساهم هذا بدوره في تسهيل مهمة الأجهزة الأمنية الأخرى من خلال التموقع في المناطق التي رحل منها السكان مجبرين، مما يحرم الإرهابيين من مناطق قد يستغلونها كمراكز و مقرات لهم تكون بمثابة المنطلق لشن هجماتهم على المدن القريبة.

---

[1] عنصر العياشي ، **مرجع سابق**، ص 70.

ثالثا: إشراك الفئات المدنية:

إن الخسائر الكبيرة في الأرواح و الممتلكات التي لحقت بالأمة الجزائرية بسبب النشطات الإرهابية أدت إلى ضرورة وضع إستراتيجية مناسبة للدفاع و الأمن المدنيين و بالتالي حتى و إن كان الجانب القانوني غائبا نوعا ما،[1] فالمواطنين قاموا بتنظيم صفوفهم لمواجهة آفة الإرهاب فالدولة واعية كل الوعي بأهمية هذه الطاقة الضخمة، لرد فعل شعبي لتهديد الإرهاب فأخذت الدول على عاتقها تطوير و تنظيم رد الفعل هذا الناتج عن الإرادة الشعبية و أحسن مثال عن من يرمز إلى دور الركائز الشعبية في الحفاظ على الأمن و الدفاع المدنيين هو فرق الدفاع الذاتي، و كذلك الأشخاص الوطنيون المشكلون أساسا من المجاهدين و أبنائهم و كذلك أبناء الشهداء و يمكن حوصلة الركائز الشعبية في النقطتين الآتيتين:

1 – فرق الدفاع الذاتي: يعود السبب الأساسي لتكوين هذه الفرق لكون السكان العزل من السلاح الذين يعيشون في الأرياف و القرى و المناطق النائية الخالية من المراكز الأمنية خصوصا أولئك الذين وقفوا موقفا محايدا ولم يقدموا المساعدة للإرهابيين، وجدوا أنفسهم عزلا و خاضعين دوما لضغط الجماعات الإرهابية وبالتالي كان من الواجب على السكان أن يتولوا حماية أنفسهم و أولادهم، و بالتالي قامت السلطات الأمنية الجزائرية بإنشاء قوات الدفاع الذاتي و المتكونة أساسا من المواطنين العزل المذكورين سابقا و شملت هذه العملية المناطق النائية التي لا تصلها القوات النظامية بسهولة و المتضررين من الإرهاب وقد بلغ عدد هذه القوات أزيد من 200 ألف متطوع،[2] و تشير المصادر الرسمية الحكومية الجزائرية إلى تشكيل حوالي 5000 مجموعة دفاع ذاتي حتى نهاية عام 1997،[3] و بالتالي كانت مشاركة المواطنين و الشباب المدنيين في مكافحة الإرهاب إشارة واضحة لعدم وقوف أبناء الأمة الجزائرية مكتوفي الأيدي جراء ما يحدث، و إبطال تلك الأكاذيب القائلة بأن سلاح الإرهابيين هو موجه فقط ضد العسكريين و رجال الأمن، لأنه في الأخير كل عناصر الأمن و الجيش هم أبناء الشعب الجزائري و بالتالي كان لابد من الوقوف موقفا واضحا وعدم إتباع سياسة الحياد التي عادت في غالب الأحيان بالسلب على الشعب الجزائري و أبناءه، و قد أثبتت هذه الفرق جدواها و مقدرتها أثناء عمليات مكافحة الإرهاب تحت إشراف القوى العسكرية في حالات رصد العناصر الإرهابية في المناطق التي حصل فيها السكان

---

[1] يوسف جندي، **الدفاع المدني دور ومهام الأمن الوطني**، الجزائر: مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية الثالثة حول الدفاع الوطني، فيفري 2006، ص 15.

[2] عماري شوقي، **مرجع سابق**، ص 249.

[3] عنصر عياشي، **مرجع سابق**، ص 70.

على السلاح، لكن في غالب الأحيان هذه الفرق كان لها دور دفاعي فقط أي الدفاع عن نفسها أثناء قيام الجماعات الإرهابية بهجوم على أحد هذه الفرق أو الهجوم على القرية التي يقطنون بها وبالتالي لا يسمح لهم باستخدام السلاح إلا في هاتين الحالتين، أما النوع الثاني من الركائز الشعبية التي يمكن ذكرها في النقطة الثانية هي فئة الوطنيون.

2 – الوطنيون (les patriotes): تتشكل أساسا هذه الفئة من قدامى المجاهدين الملمين إلماما وافيا بالمناطق الصعبة كالأدغال و الأحراش، و كذلك بالمداخل و المخارج وحتى الأزقة التي من الممكن أن يستعملها الإرهابيون[1] .

وكان إلى جانبهم كذلك أبناء الشهداء الذين تطوعوا في المناطق التي يقطنون بها من أجل مساعدة أفراد الجيش أثناء قيامهم بعمليات التمشيط و كذلك من أجل تأمين هذه المناطق و الحفاظ على الأمن و الاستقرار فيها بإشراك السكان و نسج شبكة معلومات متينة، و يشرف على هذه الفئة أي الوطنيين أثناء تأدية نشاطهم مسؤول من المنطقة العسكرية و بالتالي في هذه الحالة يقومون بمرافقة الدوريات العسكرية في المناطق نظرا لتمرسهم ومعرفتهم بمداخل و مخارج هذه المناطق و كذلك الأخطار المتواجدة بها، وقد أثبتت هذه الفرق أهميتها بالنسبة للعمل الميداني و خاصة أثناء عمليات التمشيط أهمية بالغة لتنظيم الصلة مع القرويين و لجمع المعلومات على هذا المستوى، و الشيء الذي لا يمكن إغفاله هو النجاح الكبير الذي حققته هذه الفرق أثناء تأدية مهامها جنبا إلى جنب مع مختلف الأسلاك الأمنية،[2] و من أشهر هذه الفرق المعروفة على المستوى الوطني لدينا الفرق التي كانت تحت إشراف إسماعيل ميرة في بجاية التي أثبتت فعالية هذه المبادرة من خلال تشكيل فرقته في عام 1993 وكان نشاطه يغطي ولايات البويرة، تيزي وزو، بجاية إلى غاية 1996 أين تم فرض نظام تقسيمي جديد تتكفل كل ولاية من هذه الولايات بفرقتها من الوطنيين و كانت فرقة ميرة لوحدها تضم حوالي ألف عنصر من سن 20 إلى 65 سنة و كانت مقسمة إلى ثلاث مناطق هي أكفادو و أقبو و تازمالت، و قد نجحت هذه الفرق بتأمين منطقة الصومام و التنسيق فيما بينها مما يجعلها قادرة على التدخل في أي وقت إلى جانب عناصر الجيش عند الضرورة بفضل شبكة المراقبة التي كانت تتمتع بها هذه الفرق في سائر القرى و المداشر، حيث تقوم برصد أدنى الشبهات في هذه المناطق من طرف العناصر الإرهابية أثناء تحركاتهم ومما يبين نجاح هذه الفرق هو سقوط 12 قتيلا فقط في هذه المناطق ما بين 1992–1998 بالإضافة إلى القضاء على الكثير من

---

[1] زهرة بن عروس و آخرون، **مرجع سابق**، ص 205– 207.

[2] عماري شوقي، **مرجع سابق**، ص 250.

الإرهابيين في معاقلهم أثناء عمليات التمشيط مع عناصر الجيش و قد قدر هذا العدد ب 600 إرهابي، وهذا ما يبين لنا أهمية هذه الفرق سوءا في منطقة القبائل أو حتى في المناطق الأخرى التي شهدت تجند لكثير من الوطنيين في مواجهة الإرهاب مثل فرقة زيطوفي في منطقة وادي غوسين و بني حواء بالشلف، و كذلك فرقة سليمان الغول في منطقة الونشريس، أين كانت هذه الفرق السند الرئيسي لقوات الجيش في هذه المناطق وغيرهم من الوطنيين الذين أبلوا موقفا إيجابيا أثناء مكافحة الإرهاب.[1]

رابعا: إعلان حالة الطوارئ و ممارسة أسلوب الاعتقال:

إعلان الطوارئ هو أسلوب و سياسة تدل على غياب الأمن و الاستقرار و قد اعتمدت الجزائر على هذا الأسلوب بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد و حل هذه الأخيرة بموجب قانون الجمعيات السياسية الصادر سنة 1989 المادة 33 منه و عليه تم إعلان حالة الطوارئ في الجزائر عام 1992.

نتيجة لاشتداد أعمال العنف و اتجاه الجبهة الإسلامية لخيار العنف السياسي حيث أصبح العنف لغة الحوار بين الطرفين،[2] وعلى العموم فإنه خلال فترة إعلان حالة الطوارئ في الجزائر تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات يمكن ذكرها فيما يلي:

– تحديد أو منع مرور الأشخاص و السيارات إلى الأماكن البعيدة حيث تم فرض حظر التجوال ليلا تجنبا لأي عمل إرهابي أو تعرض المواطنين لأذى.

–المنع من الإقامة الجبرية مثل ما حدث مع زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعلى رأسهم عباسي مدني زعيم الجبهة.

التفتيش ليلا و نهارا من خلال إقامة الحواجز الأمنية من طرف مصالح الأمن المختصة.[3]

---

[1] رضوان احمد شمسان الشيباني، **مرجع سابق**، ص 155.

[2] **المرجع نفسه**، ص 156.

[3] نبيل عبد الفتاح، "**الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات و الصراعات و المسارات**"، السياسة الدولية، ع. 108، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام أفريل 1992، ص 201.

أما عن أسلوب الاعتقال فقد اعتمدت السلطة السياسية في الجزائر على هذا الأسلوب كإجراء أمني واجب التطبيق بعد حالة اللا أمن التي أصبحت تهدد البلاد نتيجة الانتشار الكبير للأعمال الإرهابية على المستوى الوطني ككل حيث شهدت الجزائر الكثير من المعتقلات في كل من رقان، و ورقلة، و أدرار، و تيميمون وضمت هذه المراكز العديد من الشبان،[1] وقد تم إنشاء هذه المراكز في 10 فيفري 1992 وما كتب عنها فضيع ولم يتم إغلاق آخرها إلا في نهاية عام 1995، حيث أن حملة الاعتقالات التي انطلقت قبل توقيف المسار الانتخابي ازدادت تصعيدا حيث ضمت هذه المعسكرات قرابة 12 إلى 15 ألف مناضل و متعاطف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ يضاف لها ما عرف بالاعتقال السري، وما ورد عن حالات التعذيب و سوء المعاملة، وحالات الاختفاء التي اتهمت فيها قوات الأمن، و الوفيات المشبوهة، على الأقل كل هذه المؤشرات ومن وجهة نظر المعهد الدولي للسلام هي مبررات لوجود الإرهاب[2]، وما يمكن قوله فيما يخص هذه السياسة أن الجزائر كانت تقوم في غالب الأحيان بالإفراج عن المعتقلين وهذا أدى إلى عودة هؤلاء المعتقلين إلى الجبل من جديد بالإضافة إلى ذلك أن أسلوب الاعتقال هذا دفع معظم منظمات حقوق الإنسان الدولية إلى التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر نتيجة أعمال التعذيب التي لاقاها أولئك المعتقلون، وعلى العموم فإن هذه السياسة التي اعتمدتها السلطات الجزائرية كانت سلبياتها أكثر من إيجابياتها نظرا لما خلفته من آثار نفسية و جسدية أثرت على المعتقلين مما أطال في أمد الأزمة الأمنية و السياسية الجزائرية.

هذا بصفة عامة ما يمكن أن نقوله فيما يخص السياسة التي اعتمدتها الجزائر في مكافحتها للإرهاب بالتطرق لمختلف الأساليب و السياسات المعتمدة في هذا الإطار، ولكن ما يمكن قوله أن المواجهة الأمنية و العسكرية لوحدها غير كفيلة للقضاء على ظاهرة الإرهاب إنما لابد من إدارة الأزمة من جوانب أخرى وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

---

[1] آدم قبي، **ظاهرة العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1998- 1999**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2002-2003، ص 122.

[2] لتأكيد المعطيات يمكن الرجوع إلى:

-عدلان شكيب، "**سياسة السلطة مع الجماعة المسلحة**"، أخبار الأسبوع، ع 28، من 13 إلى 19 أفريل 2002، ص 50.

المطلب الثاني: المواجهة السياسية و الإعلامية.

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى الأساليب السياسية و الإعلامية التي اعتمدت عليها السلطات الجزائرية في مكافحتها لظاهرة الإرهاب العابرة للحدود، حيث سيتم التطرق إلى لنقطتين أساسيتين هما:

أولا: المواجهة السياسية:

يعد الأسلوب السياسي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الأنظمة السياسية في سبيل مواجهة ظاهرة كالإرهاب والقضاء عليه،[1] وقد برز هذا الأسلوب في الجزائر مباشرة بعد إلغاء الانتخابات التشريعية و توقيف المسار الانتخابي من طرف النظام السياسي الجزائري سنة 1992 و تكمن المواجهة السياسية للإرهاب من خلال العناصر الآتية:

1 – الحرمان من المشاركة السياسية و تجميد الأحزاب السياسية: رغم أن النظام السياسي الجزائري قد اعترف بالأحزاب الإسلامية كأحزاب سياسية إلا أنه سرعان ما انقلب على الشرعية الدستورية من خلال إعلانه إلغاء الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية بالأغلبية[2]

و توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، وهذا ما يعكس سياسة الحرمان من المشاركة السياسية التي انتهجها النظام الجزائري ومع نهاية ديسمبر تحرك الجيش فعقد اجتماع حضره كل الضباط الكبار إضافة لوزير الدفاع و رئيس الأركان واتفق فيه وفي وقت قصير على وجوب وقف المسار الانتخابي، وتركزت المباحثات بعد ذلك على الكيفية التي سيتم بها ذلك، و لأسباب تكتيكية اتفق على استخدام الآلية الدستورية و ليس القوة غير أن تصميم الشاذلي على المضي قدما بالانتخابات سبب الذعر للجيش و أصبحت ضرورة إقالته أمرا واضحا،[3] وقيل إن خالد نزار غادر هذا الاجتماع متوجها لمكتب الرئيس لإقناعه بحتمية الاستقالة وانتهى الأمر بموافقته عليها وأخيرا وفي 11 جانفي 1992 أي قبل خمسة أيام من استحقاق الاقتراع الثاني ظهر الشاذلي على شاشة التلفزيون ليعلن قائلا: " بالنظر لصعوبة الموقف الحاضر و دقته أعتبر أن استقالتي ضرورية لحماية وحدة الشعب و الحفاظ على أمن البلاد"، واحتل مجلس الدولة الأعلى برئاسة محمد بوضياف الموقع الأمامي كما هو

---

[1] Munoz (G.M), **LES ETATS ARABES FACE A LA CONTESTATION**, paris : A.Colin, 1997, p 53.

[2] عبد الباسط دردور معد، **العنف السياسي في الجزائر و أزمة التحول الديمقراطي**، القاهرة: دار الأمين، 1996، ص 35.

[3] **المرجع نفسه**، ص 116.

مخطط و أصدر بيانيا أعلن فيه " استحالة مواصلة العملية الانتخابية حتى تتوفر الظروف الطبيعية للمؤسسات لتعمل بشكل طبيعي"،[1] وردت الجبهة التي توقعت الانقلاب بأن استقالة الرئيس غير دستورية و أن النظام غير شرعي و انه وليد مؤامرة شاملة ووعد عبد القادر حشاني بأن تتابع الجبهة تطبيق برامجها بالطريقة السلمية ورفض اللجوء للعنف و صدر بيان عن الجبهة يدعو الشعب إلى عدم الرد على الاستفزازات الصادرة عن قوى الأمن و ألا يتيحوا للجيش الفرصة التي ينتظرها و في 09 فيفري 1992 وبعد تفجر الصدمات مع قوات الأمن في أكثر من موقع و خاصة على أبواب المساجد الشعبية أعلنت حالة الطوارئ و أعلن وزير الداخلية بداية الإجراءات القانونية لحل الجبهة الإسلامية رسميا بالاستناد إلى أنها حاولت القيام بثورة شعبية و تم ذلك يوم 05 مارس 1992، وبدأ الجيش بحملة اعتقالات واسعة لمناضليها بعد أن تم قبل ذلك بأيام اعتقال قادتها الرئيسيين مثل عبد القادر حشاني و رابح كبير، وبقيام النظام الجديد بتعليق العملية الانتخابية ومن ثم إلغائها يكون قد أنهى رسميا التجربة الجزائرية القصيرة الأمد و التي هدفت أن تمضي بالبلاد إلى الديمقراطية و التعددية السياسية.

2 – الزج بالمؤسسة العسكرية في المعترك السياسي:

و المقصود هنا تدخل المؤسسة العسكرية من أجل توجيه مسار البلاد و يتجلى ذلك من خلال تدخل الجيش في العديد من القضايا السياسية مثل توجيه مسار الانتخابات التشريعية واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وتكوين المجلس الأعلى للدولة من قيادات عسكرية ومن بين هذه القيادات نجد: خالد نزار وزير الدفاع، علي كافي، علي هارون، تيجاني هدام و محمد بوضياف. و قد لعب الجيش منذ الاستقلال دورا واضحا في تحديد مسار الأحداث وقد عبر عن قوته و فاعليته في حماية النظام السياسي الجزائري في مناسبات عدة من تاريخ الجزائر [2] الذي عزز من قوته و فاعليته و ارتباطه بعلاقة وثيقة بمؤسسة الرئاسة منذ الاستقلال و نجح بتصعيد عدد من قياداته أمثال الرئيس الشاذلي و بوضياف و اليمين زروال لأخذ مكان الصدارة في هذه المؤسسة [3] واستطاع أن يوجه الأحداث و الوقائع، بما يؤكد تلك القوة و الحسم اللذين يتمتع بهما ومن ثم إظهار خياراته في تحديد مسار

---

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة لتجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (44)، ط1، فيفري. 2003، ص 166–169.

[2] خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص 212–213.

[3] نيفين عبد المنعم مسعد، "**جدلية الاستبعاد و المشاركة، مقارنة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر و جماعة الإخوان المسلمين في الأردن**"، المستقبل العربي، ع. 145، مارس 1991، ص 45– 74.

الحياة السياسية في الجزائر، ولاسيما بعد تنامي نفوذه على حساب جبهة التحرير الوطني من خلال سيطرة مستترة على مجريات الأمور في مواجهة تصاعد العمليات العسكرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن هناك مجموعة من المعوقات التي يمكن أن تقف أمام صعوده إلى الحكم، و جعل النظام السياسي نظاما عسكريا يقوم على القوة ومن بين هذه المعوقات نجد:

-إن الطبيعة العسكرية للجيش لا تسمح له بأن يحتضن و يجسد بصورة شاملة المجتمع الجزائري بأكمله حيث إن الجيش حرص منذ البداية على عدم المشاركة بشكل معلن و صريح في الحياة السياسية الجزائرية، و عليه يكون من المستبعد أن يحكم البلاد بشكل مباشر.[1]

-إن سيطرة الجيش على السلطة و الحكم بصورة مباشرة ربما يؤدي إلى تعميق الصراع السياسي في الجزائر و قد يؤدي ذلك إلى استمالة البعض من عناصره من قبل الحركات السياسية الإسلامية و خاصة الجماعات الإسلامية، وبالتالي يفقد الجيش صفة مهمة ألا وهي كونه يمثل قوة رئيسية في معادلة القوى السياسية الجزائرية.

-إن التوجه الجديد المعتمد من طرف النظام السياسي الجزائري نحو الديمقراطية و التعددية السياسية تتناقض مع تفرد الجيش بالحكم، وهو ما لا يمكن أن تقبله الأحزاب السياسية المعارضة العلمانية و الإسلامية و حتى الأطراف و القوى الأجنبية الفاعلية في الساحة الدولية. [2]

3 – أسلوب الحوار و التفاوض: سنحاول في هذه النقطة التطرق إلى أسلوب آخر فما يخص تعامل النظام الجزائري مع الجماعات الإرهابية و سنتطرق الآن إلى أسلوبين أساسين وهما أسلوب الحوار و أسلوب التفاوض من خلال هاتين النقطتين:

أ – أسلوب الحوار: حيث تم العمل بهذا الأسلوب خلال عامي 1992-1993 وهي الفترة التي شهدت ازدياد و اشتداد العنف و بالتالي كان من الواجب على النظام السياسي القائم اعتماد إستراتيجية الحوار[3] وبالتالي اللجوء إلى الحلول السلمية، لكن بعض الأطراف السياسية و المجتمعية رفضت هذه المبادرة حيث جرت لقاءات كثيرة

---

[1] خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص 213.

[2] جاسم خيري عبد الرزاق، "**تطور الوضع السياسي في الجزائر**"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ع 13، جويلية 1995، ص 223-224.

[3] عبد العظيم بن صغير، **العنف السياسي و تأثيره على تحول السلطة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2000 ص 91.

بين مختلف الأحزاب السياسية ما عدا الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني و علي بلحاج في السجن من أجل دفع الجماعات الإسلامية التي انتهجت العنف المسلح بالعدول عن ذلك، وبالتالي فإن إجراء الحوار بين القوى السياسية و الدينية[1] هو الاحتمال الأفضل و الأكثر ترجيحا لمستقبل الوضع السياسي الجزائري من خلال خلق إمكانيات و فرص للالتقاء بين مختلف الاتجاهات السياسية و الدينية لإخراج الجزائر من وضعها الذي هي فيه، وذلك سيصبح دافعا قويا لاستئناف النهج الديمقراطي و العودة إلى الشرعية في أحسن الأحول.[2]

وإذا كان الحوار من الصعوبة تحقيقه في وقت سابق، فإنه مع شدة الصراع الدموي و العنف و المواجهة بين النظام و الإسلاميين، يصبح الحالة الأفضل لمعالجة الأزمة الجزائرية إذ يؤدي إلى تمثيل و إشراك جميع القوى و الشرائح الاجتماعية و السياسية في الجزائر وفي ذلك ضمانة لإخراج البلد مما هي فيه.[3]

وقد تأكدت السلطات الجزائرية بحلول النصف الثاني من عام 1993 أن استبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ و القضاء على المعارضة الإسلامية المسلحة لم يتمكنا من إزالة خطر التحدي الإسلامي، فبات محتملا أن يسمح للجبهة الإسلامية أن تدخل من جديد إلى الساحة السياسية الشرعية بيد أن معاودة دراسة الإستراتيجية الرسمية لم تخلق قيام معارضة واختراقات داخل المجالس الحاكمة في النظام الجزائري فحسب بل كشفت الانقسامات المتعددة بين إسلاميي البلاد، فاحتمال التوصل إلى تسوية مع النظام تأتي عن طريق التفاوض و أوضح مرة أخرى الانقسام الأساسي بين الإسلاميين الذين تمثلهم الجبهة و الذين رأوا أن في السياسة السلمية الطريقة المثلى لمتابعة أهداف الحركة و بين الإسلاميين الذين تمثلهم الجماعات الإسلامية المسلحة الذين استمروا بتبني العنف الثوري كوسيلة لتحقيق السلطة السياسية و الذي برز في التعامل مع المبادرات المختلفة التي أطلقها النظام و خصوصا مبادرات الرئيس الجديد اليمين زروال، فالمؤشرات الأولى إلى وجود شخصيات من داخل الجبهة ترغب في مخاطبة النظام قابلتها الجماعات الإسلامية المسلحة بإنذارات قاتمة و تهديدات بالقتل، و تطور الأمر إلى صراع مسلح بين حلفاء الجبهة في المجموعات المسلحة و الجماعات الإسلامية المسلحة و هذا ما قاد الجبهة لتأسيس الجيش الإسلامي للإنقاذ لتفصل نفسها عن بقية الجماعات المسلحة و تحول دون سيطرتها على الصراع المسلح سيطرة تهدد مصداقية أي التزام للجبهة في مفاوضاتها مع النظام، و شهد عام 1994 مبادرة

---

[1] للتعرف على جولات الحوار الوطني التي بدأت في أكتوبر 1993 إلى غاية انتخابات 05 جوان 1997 أنظر:
-رحماني أنيس، "**الاستفتاء الدستوري في الجزائر**"، قضايا دولية، ع 360، نوفمبر 1996، ص 28.

[2] خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص 214.

[3] جاسم خيري عبد الرازق، **مرجع سابق**، ص 229-228.

جديدة من النظام بعد استلامه رسائل من الجبهة تتضمن شروط الحوار و الاتفاق[1]، ومما بشر باحتمال المباشرة بإنهاء الصراع الدموي إطلاق سراح عباسي مدني ووضعه قيد الإقامة الجبرية في منزله، بيد أن هذه الخطوة وجدت معارضة من جانب دعاة اقتلاع الإسلاميين الذي رأوا فيه تنازل من جانب واحد و الجماعات الإسلامية المسلحة التي رفضت جميع أشكال الحل الوسط و كررت مبادئها لا مصالحة لا هدنة لا حوار واختارت العنف، بيد أن هذه المبادرة واجهت الانهيار بعد أن أخفقت اللقاءات بين الطرفين بالوصول إلى حل و زعم الرئيس أن عباسي مدني و بلحاج تراجعا عن تعهداتهما، كما نشر النظام رسالتين بتوقيع علي بلحاج و جدت مع جثة أحد قادة الجماعات المسلحة و قدم زروال هذه الرسائل كدليل على أن الجبهة تساند التطرف و تشجع الجريمة، في حين أن الجبهة الإسلامية وعلى لسان رابح كبير وعلى حد تعبيره قال بأن "اليمين زروال ينادي إلى المصالحة ووقف النزيف الدموي فسرعان ما تحولت سياسته من المسالم إلى الإستئصالي".[2]

المبادرة الثالثة لحل الأزمة كانت من طرف الأحزاب الرئيسية الشرعية و المعارضة حيث اتفقت جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية على تنظيم حوار وطني يشمل جميع القوى السياسية للخروج من الأزمة، و تم دعوة جبهة الإنقاذ التي حضرت المؤتمر الذي عقد في روما، ووقعت على العقد الوطني وما تضمنه من قيم و مبادئ لم يسبق للجبهة أن أيدتها بصراحة كرفض العنف كوسيلة للحفاظ على السلطة و تكريس الأحزاب و تناوب السلطة من خلال الاقتراع العام، وهو ما عد نجاح في كسب عناصر معتدلة من الجبهة للساحة السياسية و عزل دعاة العنف، غير أن اتفاق روما فشل بكسب تأييد الجماعات المسلحة و النظام نفسه الذي أعلن " نرفض الاتفاق جملة و تفصيلا". ليأتي فيما بعد اتفاق آخر بين السلطات الجزائرية و الجماعات الإسلامية وهو اتفاق الهدنة الذي أعلنه الجيش الإسلامي للإنقاذ الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1997 لتكون هذه المبادرة انطلاقة لسياسة الحوار بين النظام و الجبهة الإسلامية تمهيدا لقانون الوئام المدني الذي يعتبر أو اتفاق رسمي بين النظام و الجماعات الإسلامية من أجل إنهاء حالة الاحتقان السياسي و حالة اللا أمن التي تعيش فيها الجزائر.

ب – أسلوب التفاوض: و الذي يستعمل غالبا في حالات معينة كاختطاف الطائرات و حجز الرهائن و السطو على البنوك حيث تصبح حياة المواطنين عرضة للخطر، وهنا يكون النظام السياسي مضطر للتفاوض مع الخاطفين من أجل وضع حد لهذه الأزمة و القضاء عليها نهائيا و ذلك بأقل التكاليف سواء من الناحية

---

[1] خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص 183.

[2] **المرجع نفسه**، ص 184-185.

المادية أو البشرية ومن بين أهم الحوادث التي يمكن ذكرها حادثة مطار هواري بومدين بالجزائر العاصمة حين قامت مجموعة إرهابية باحتجاز مسافرين في طائرة الإيرباص الفرنسية.

رغم أن الأسلوب السياسي يعتبر من أفضل الأساليب لمواجهة التهديدات التي أطلقتها الجماعات الإسلامية باعتبار أن مشكل التصعيد في العنف جاء نتيجة قضية سياسية ألا و هي إلغاء المسار الانتخابي و الانقلاب على الشرعية الدستورية، حيث يعتبر الأسلوب السياسي م أهم الوسائل و أنجعها نظرا لنتائجه الإيجابية و قلة خسائره سواء المادية أو البشرية التي من الممكن تجنبها أثناء المواجهات العسكرية، لكن في الأخير يمكن القول أن طبيعة الخطر و أعمال العنف الواقعة هي التي تحدد الأسلوب الممكن إتباعه في التعامل مع أعمال العنف.

ثانيا: المواجهة الإعلامية:

لقد أكدت الدراسات العلمية أهمية البعد الإعلامي كطرف فاعل، و نشط في المراحل المختلفة لإدارة الأزمة السياسية و الأمنية كالتشخيص، ووضع الإستراتيجية، ورسم المخطط و البرامج وفي إطار هذه النقطة سيتم التطرق إلى الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الجزائرية في مكافحة الإرهاب و كيف استطاعت السلطات الجزائرية تسخير هذا الأسلوب في مكافحة ظاهرة الإرهاب[1] و قمعها وقد كان ذلك وفق ما يلي:

1 – التوعية و التعبئة الاجتماعية: لقد حاولت وسائل الإعلام في الجزائر لعب الدور الإيجابي في إدارة الأزمة السياسية و الأمنية التي تمر بها الجزائر مستخدمة الإقناع و التأثير بغرض إحداث التغيير في السلوك السائد[2] أو منع الأقدام على سلوك معين أو حتى الإقناع بالخطر من سلوك ما، وقد استخدمت وسائل الإعلام في الجزائر في عملية التعبئة و التوعية الجماهيرية على سبيل المثال إيصال محتوى الوئام المدني بالشرح والتفسير إلى مختلف الطبقات الاجتماعية، و محاولة إعادة الثقة للشعب بنظامه الحاكم، و كذا ساهمت في توعية المواطنين بضرورة مواجهة الإرهاب حيث بثت وسائل الإعلام الجزائرية الرقم الأخضر (115) لمشاركة

---

[1] نور الدين زرهوني، **وزير الداخلية الجزائري يدعوا إلى إشراك وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب**، نواكشوط، المؤتمر ال13 لوزراء الداخلية لبلدان غرب المتوسط، 22ماي 2008، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 14 أفريل 2016، على الساعة: 12:10:

http:/www.saharameddia.net.

[2] صافا يمينة، **العنف السياسي في الجزائر و مصر 1988–2000**، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة السانيا بوهران: قسم العلوم السياسية و علاقات الدولية، 2006–2007، ص 118.

المواطنين في مكافحة الإرهاب و عليه فوسائل الإعلام في الجزائر لعبت دور الوسيط بين النظام و الفئات الاجتماعية رغم ما كانت تعانيه من احتكار السلطة الحاكمة لها.[1]

2 – مراقبة الصحف: حيث وضعت السلطات الجزائرية الكثير من الصحف للمراقبة، و إيقاف ما يعرف بالانقلاب الإعلامي وتم تنصيب لجان القراءة على مستوى المطابع بتاريخ 11 ديسمبر 1996، وهي بمثابة رقابة صارمة و مباشرة من طرف الحكومة الجزائرية بأمر من وزارة الداخلية، كما تقوم بقراءة المقالات قبل طباعتها، و لها أن تقبل أو ترفض المقال حسب ما تراه وزارة الداخلية مناسبا ومن المواضيع التي لا يسمح بطباعتها و يعاقب على كتابتها هي تلك المواضيع التي تمس بهيبة الدولة و مؤسساتها و خاصة منها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان في الجزائر خصوصا التجاوزات المتعلقة برجال الأمن ومن أهم الصحف التي وضعها تحت المراقبة لدينا: المنبر، الأصيل، الأمة... الخ.

3 – التعتيم الإعلامي: ونقصد به هو قيام النظام السياسي في الجزائر بالتكتم على أعمال العنف التي كانت تقوم بها الجماعات الإسلامية من خلال منع نشر صور المجازر خصوصا على التلفزيون الجزائري، هذا الشيء الذي يعكس انغلاق النظام السياسي في الجزائر على نفسه و الاكتفاء بأسلوب الوصف فقط و السرد لأحداث العنف بغية التقليل و التحجيم من هول المجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري، و كذلك الاتجاه نحو عدم طرح الأزمة على حقيقتها و التأكيد على مواقف الدولة و النظام، و تعبئة الرأي العام.

4 – أسلوب التقليل من حجم الأحداث: أي التقليل و التهوين من شأن أحداث العنف، و عدم تحديد حجم الظاهرة الحقيقي في المجتمع ما عدا أحداث الأمن المركزي، وفي هذا الإطار تم إطلاق مجموعة من النعوت والتسميات على الأشخاص الذين يقومون بالأعمال الإرهابية مثل: الإرهابيين، المخربين، المتطرفين، أعداء الدولة المجرمين... الخ واعتبار هذه الأعمال العنيفة مجرد أحداث عابرة لقلة من المشاغبين و قطاع الطرق والعصابات..الخ.[2]

5 – أسلوب الكشف الإعلامي: ونقصد به أن تقوم أجهزة الإعلام بكشف العمليات الهمجية التي كانت تقوم بها الجماعات الإرهابية في الجزائر، و كذلك من خلال إيضاح الفكرة أو الإيديولوجية التي تبني عليها

---

[1] نبيلة بن يوسف، **إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر 1992– 2000**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003، ص 157.

[2] صافا يمينة، **مرجع سابق**، ص 119.

الجماعات الإرهابية في الجزائر، و كذلك من خلال أعمال الفوضى و الاغتيالات و التفجيرات التي تقوم بها هذه الجماعات بالإضافة إلى تضليل الشباب بأفكار خاطئة،[1] فضلا عن فتح حوارات إعلامية مع العناصر التائبة من تلك الجماعات حيث كلن التلفزيون الجزائري كلما تم إلقاء القبض على مجموعة من الجماعات الإسلامية إلا و قام بعرض شريط مصور يظهر فيه محاورة منشط تلفزيوني لتلك العناصر من خلال إبراز ندم تلك الجماعات على أفعالها، بالإضافة إلى التكلم عن الحياة القاسية في الجبال أين كانوا يعسكرون من خلال محاورة مرتكبي الأعمال الإرهابية و القائمين بمختلف عمليات القتل و التفجيرات المختلفة و صناع القنابل اليدوية و كذلك منفذي عمليات السيارات المفخخة، حيث يتم الكشف عن مختلف الأعمال الإرهابية التي قاموا بارتكابها ومن أهم تلك الحوارات التي تمت مع عباسي مدني و علي بلحاج زعيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ. و الهدف كله من هذه الحوارات هو الدفع بالعناصر المتواجدة في الجبل إلى مراجعة أفكارها و العودة إلى جادة الطريق، و كذلك لدفع الشباب الراغبين في الالتحاق بهذه الجماعات بالعدول عن تلك الأفكار وبالتالي فإن هذا الأسلوب هو أسلوب وقائي بالدرجة الأولى أي وقاية الشباب من تأثيرات الجماعات الإسلامية و تبني أفكارها، و قد حقق هذا الأسلوب نجاحا معتبرا و ذلك من خلال شهادة الإرهابيين بأنفسهم على فشل هذا المسار وبالتالي فقد شهد شاهد من أهلها على فسادها و تطرفها.[2]

6 – توقيف أو تجميد الصحف: حيث نلاحظ أن السلطات الجزائرية قامت بملاحقة الصحفيين قضائيا وقانونيا حسب قانون الطوارئ لعام 1992، و عام 1993 الخاص بمكافحة التخريب و الإرهاب، وكذا دفع غرامات مالية من 10.000 دج إلى 500.000 دج لكل شخص يقوم بنشر معلومات مغرضة تمس النظام الحاكم، بالإضافة إلى الاعتقالات التي تعرض لها الصحفيين فقد اتهمت السلطات الجزائرية جريدة "المنقذ" و"الفرقان" بكتابتهما لمواضيع تمس بهيبة النظام السياسي كما تم حل المنشورة السرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ "منبر الجمعة"، و إلغاء جريدة الصحافة الصادرة بوهران عام 1992 بتهمة نشر بيانات للجبهة الإسلامية للإنقاذ

---

[1] فاطمة سعد الجوفان، **رسالة الإعلام ضد الأفكار المنحرفة**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة:22 فيفري 2016، الساعة: 13:00:

http://www.al-jazirah.com.

[2] أحمد أبو الروس، **الإرهاب و التطرف و العنف في الدول العربية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 329.

أما الأخبار ذات الطابع الأمني فتنشر فقط من طرف وكالة الأنباء الجزائرية طبقا للقرار الوزاري المشترك (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، وزارة البيئة و الإصلاح الإداري) الصادر بتاريخ 07 مارس 1994 ومن ثم تعليق العديد من الصحف واتخاذ إجراءات قضائية ضد العديد من الصحافيين، و عليه فقد قامت السلطات الجزائرية بمواجهة العنف بالعنف و بنية الاستئصال مما عمق وزاد من صعوبة الأزمة السياسية و الأمنية الجزائرية.[1]

ومما سبق يمكن القول بأنه رغم ما للأسلوب الإعلامي من أهمية في مواجهة الإرهاب الأعمى و المساهمة في الحوار و النقاش بين الطبقة العليا و الطبقة السفلى في المجتمع، إلا أن القيود و القوانين المقيدة لحرية التعبير في الجزائر من خلال متابعة الصحفيين و توقيف الصحف، و كذلك عرقلة العمل الصحفي من خلال التكتم على الأخبار و عدم السماح للصحفيين بممارسة مهامهم و نقل الأخبار إلا بتسريح من السلطات الأمنية قد أثر سلبا على سمعة النظام السياسي الجزائري.

المطلب الثالث: المواجهة الاجتماعية و الاقتصادية.

يعتبر الأسلوب الاجتماعي و الاقتصادي من أهم الأساليب التي تستخدمها الدول في مواجهة أزماتها، و بالتالي فقد اعتمد النظام السياسي الجزائري على هذا المدخل من أجل القضاء على الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الإرهاب، أي بمعنى آخر القضاء على مسببات الإرهاب ووأده قبل ظهوره في الميدان وقد أخذت السلطات الجزائرية في إعطاء أهمية كبيرة لهذا المدخل بداية 1993 أين شهدت الجزائر تصعيد خطيرا من الناحية الأمنية، وعليه فإن الأسلوب الاجتماعي و الاقتصادي في مواجهة ظاهرة الإرهاب يبرز في مجموعة من النقاط التالية:

1 – وجوب الاهتمام بالمناطق النائية كالقرى و الأرياف المعزولة وكذا التوازن في التنمية بين مختلف الولايات الجزائرية من دون أن تمييز ومن دون الاهتمام بالمدن الكبرى على حساب المناطق الريفية و إعطاء أهمية كبرى للتنمية المحلية.

2 – الاهتمام بالتشغيل و خاصة فئة الشباب من خلال معالجة فعالة لمشكلة البطالة التي ضربت أطنابها في المجتمع الجزائري و يظهر هذا من خلال التزايد المستمر للبطالة التي انتقلت من 25% عام 1984 إلى

[1] عبد الحميد مهري، " **الأزمة الجزائرية: واقع و آفاق الأزمة الجزائرية**"، مجلة المستقبل العربي، ع 226، ديسمبر 1997، ص 06.

27% عام 1995 ثم إلى 28.1% عام 1996، و 29.5% عام 1998 أي حوالي 2.5 مليون بطال و وصلت عام 2003 إلى أكثر من 46.5%،[1] وتبلغ حاليا حسب الإحصائيات الرسمية حوالي 13%.

3 – الاهتمام بالمشاريع الصغيرة في كل القطاعات، حيث قامت الجزائر بإطلاق مجموعة من الوكالات العمومية بهدف تمويل المشاريع الصغيرة مثل الوكالة الوطنية للقرض المصغر، و كذلك الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و غيرها من المبادرات التي وضعتها الحكومة الجزائرية بهدف النهوض بالقطاع الاقتصادي و القضاء على البطالة، كما قامت كذلك بتوفير الموارد لزيادة الأجور وارتقاء الخدمات.

4 – زيادة فرص الاستثمار من خلال فتح أبواب الاستثمار أمام الخواص الجانب وكذلك تسهيل العقبات أمامهم من خلال تبسيط قواعد التعامل معهم، و تطوير أداء الجهاز الحكومي وبدا ذلك بالخصوص في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وفي إطار تحسينه للعلاقات الدولية بين الدول و الأشقاء في مختلف بقاع العالم، حيث قدر الاستثمار في الجزائر ب 1.3% و حوالي 0.2% من المحروقات عام 1999.

5 – زيادة حجم الصادرات بالتعاون مع كل من قطاع الأعمال و النقابات و الدولة.

6 – تطوير التعليم لزيادة قدرات الأفراد في الإنتاج و الإبداع.

7 – من تسييس المساجد و إشراكها في توعية الشباب[2] و إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح تلك غير موالية للأحزاب المعرضة.

8 – استعمال القنابل المسيلة للدموع، و محاصرة رجال الأمن أماكن الإضرابات، و المظاهرات و الاحتجاجات ...الخ، كما حدث في الجزائر العاصمة حيث تمت محاصرة ساحة أول ماي عام 1991، واستعمال القنابل المسيلة للدموع، لتفكيك الإضراب العام الذي شنته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و قد نتج عن استعمال هذه الأخيرة دخول حوالي 700 شخص المستشفى بسبب أغراض ضيق التنفس.[3]

---

[1] نبيلة بن يوسف، **مرجع سابق**، ص 194.

[2] فتيحة بورونية، " **مساجد الجزائر تنضم إلى الحرب ضد الإرهاب**"، الرياض، ع 14184، 25 أفريل 2007، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 22 مارس 2016، على الساعة 14:15:

http://www.alriyadh.com

[3] عبد الباسط دردور معد، **مرجع سابق**، ص 116.

9 – منع الاجتماعات الجماهيرية كأسلوب طبق لتفادي أي انزلاق خطير و كذلك الحد من التظاهرات الاجتماعية و الامتناع عن العمل، كما حرمت السلطات الجزائرية توزيع المنشورات على المواطنين، و خاصة من طرف الأحزاب المعارضة لسياسة السلطة و على رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[1]

10 – الاعتماد على سياسة التقشف بإتباع اقتصاد الحرب و يتجلى ذلك من خلال، التقليل من الاستيراد الخارجي، وإقامة رقابة صارمة على التجارة الخارجية، وكذا تجميد أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع و دعم المؤسسات المفلسة ففي 18 أكتوبر 1992، تحصلت 350 شركة عمومية على 100 مليار دينار جزائري، كما استمر دفع أجور عمال تلك الشركات المفلسة.

11 – التخفيف من الديون الخارجية للجزائر التي وصلت خدمتها عام 1993 حوالي 8 مليار دولار، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 وكذا اتفاق مع مجموعة نادي باريس عام 1993، و أمام فرض عدة شروط قاسية اضطرت الجزائر إلى القبول بسياسة التعديل الهيكلي (P.A.S) الذي يتضمن الشروط التالية:

-تخفيض قيمة الدينار الجزائري ب 40.17% (1 دولار 36دج).[2]

-تحرير التجارة الخارجية، و تقليص دور الدولة في حماية الاقتصاد الوطني.

-رفع الدعم عن الأسعار.

لكن هذه السياسة ساهمت في زيادة إفلاس المؤسسات، ومن ثم الدخول في سياسة الخوصصة و اقتصاد السوق وكذا محاولة معالجة مشكلة الديون في ظل متطلبات الدائنين و اعتبارات السياسة الداخلية للبلاد. لكن الكثير من المحليين الاقتصاديين قالوا بأن الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر قد ساهمت في تمرير إصلاحات صندوق النقد الدولي و الاتجاه نحو اقتصاد السوق من دون هزات كبيرة ولا ثورة شعبية نتيجة لهذا التحول الجديد، و ذلك لأن أغلبية الشعب الجزائري آنذاك كان همه هو البحث عن الأمن و الاستقرار فقط.

---

[1] صافا يمينة، **مرجع سابق**، ص 125.

[2] نبيلة بن يوسف، **مرجع سابق**، ص 133.

12 – محاولة معالجة مشكلة السكن أمام انتشار البيوت القصديرية بالمناطق الحضرية، و هذا نتيجة النزوح الكبير للسكان إلى المدن و المناطق الآمنة للبحث عن الأمن نتيجة معاناتهم من ويلات الإرهاب في المناطق التي كانوا يعيشون فيها كالنزوح نحو الجزائر العاصمة ووهران و عنابة.[1]

ومن خلال ما سبق يتضح أن الهدف الرئيسي من الاعتماد على الأسلوب الاجتماعي و الاقتصادي في مواجهة الإرهاب كان الهدف منه هو تفادي روح العداء، و الانتقام من مؤسسات الدولة عن طريق العنف و كذا القضاء على مختلف الظروف التي من الممكن أن تكون السبب الدافع إلى ارتكاب العنف أو حتى الالتحاق بالجماعات الإرهابية.

المبحث الثالث: التنسيق الأمني بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.

سنعالج في هذا المبحث من خلال مطلبين هما:

–التنسيق الثنائي بين البلدين: و يتناول الزيارات المتبادلة و التمارين المشتركة، و كل أشكال التعاون بين الجيشين الجزائري الأمريكي في هذا الإطار.

–التنسيق الأمني بين البلدين في إطار جماعي: و يضم التنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و الحوار بين الحلف الأطلسي و الجزائر في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي، هو بالدرجة الولي تقارب الجزائر و الولايات المتحدة.

المطلب الأول: الإطار الثنائي للتنسيق الأمني بين البلدين.

1 – مرحلة ما قبل التنسيق 1992–1998:

في بداية التسعينات كانت الأوضاع الأمنية جد متردية بالجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي في 1992، مما أثر سلبا على الاستقرار الداخلي للبلاد. من جهتها كانت الولايات المتحدة تراقب جيدا ما يحدث، و قررت عدم الدخول في علاقات مباشرة مع الجزائر، و بدأت العلاقات الأمنية بين الطرفين مع مطلع الثمانينات بشكل محتشم، ولم تكن موجودة قبل ذلك، وبعد زيارة الرئيس الجزائري **الشاذلي بن جديد** للولايات المتحدة سنة 1985، أصبحت الجزائر تستفيد من برنامج "FMS". و رغم ذلك فإن مقتنيات الجزائر العسكرية من الولايات المتحدة لم

[1] عبد الإله بلقزيز، **العنف و الديمقراطية**، بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2000، ص 55.

تتجاوز 2.2 مليون دولار خلال 1991، ومليون دولار فقط خلال سنتي 1992-1993.[1] و بعد هذا التاريخ ظل التعاون و التنسيق الأمني بين الطرفين في أدنى مستوياته.

وبالنظر إلى مستوى العنف الذي وصل إليه الوضع في الجزائر، شككت الإدارة الأمريكية في إمكانية استمرار قيام النظام السياسي الجزائري، الذي بدا هشا و ضعيفا. و بحلول سنة 1995 و قدوم الرئيس "اليامين زروال"، عاد الأمل بعض الشيء إلى المسؤولين الأمريكيين حول إمكانية تحقيق الإصلاحات المرجوة، فأعيدت الإتصالات بين الطرفين، إلا أن الجهود التي قام بها الرئيس الجزائري لم تكن في مستوى تطلعات الطرف الأمريكي، ورغم ذلك فإن السفير الأمريكي في الجزائر آنذاك السيد "كازي" قال: "إن العلاقة بين البلدين في وضعية جيدة و أن الجزائر تسير في النهج الصحيح لدمقرطة المؤسسات السياسية و الإصلاح الاقتصادي".[2]

وفي هذا الوقت سعت الجزائر جاهدة لاسترجاع الاستقرار و الأمن الداخلي و جعلته أول اهتماماتها، ما ساهم بشكل مباشر في تقويض دورها الدبلوماسي المعهود، وهو ما شكل عاملا مهما في فتور العلاقة بين البلدين خاصة في شقها الأمني.

وخلال سنتي 1996-1997 بدأت العلاقات بين الطرفين في التحسن على الصعيد الأمني، خاصة بعد زوال التردد الذي ميز الموقف الأمريكي اتجاه الحكومة الجزائرية، و إجمالا فإن التعاون العسكري بين البلدين لم يكن موجودا بقوة قبل 1997 حيث اقتصر التبادل على بعض المساعدات الصغيرة، و المتمثلة أساسا في تكوين 2 من الضباط الجزائريين في الولايات المتحدة سنويا.[3]

وقد أثيرت أيضا قضية المفاعل النووي الجزائري بعين وسارة، و الذي تم بناؤه بمساعدة صينية. وفي 27 مارس 1996 استغلت الولايات المتحدة الأزمة المالية في الجزائر، واقترحت إعادة جدولة مليار دولار من الديون الجزائرية مقابل توقيع الجزائر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد صنفت واشنطن الجزائر ضمن دول الفئة الثالثة و التي يحضر بيعها أجهزة الإعلام الآلي المتطورة، التي يمكن استخدامها في الأغراض العسكرية.

---

[1] Jean-François DAGUSAN, "**Le dernier repart ?**" **forces armées et politique de défense au Maghreb**, édition publisud, paris, 1998. P 103.

[2] El Watan 29-12-1997.

[3] Jean-François DAGUSAN, **Les états Unis et la méditerranée**, édition publisud, Paris, 2000, p 36.

2 – مرحلة التنسيق الإستراتيجي 1999-2004:

و في هذه المرحلة يمكن أن نرصد عدة تطورات نجملها في المحطات التالية:

خلال سنة 1998 حدث منعرج هام جدا في العلاقات الأمنية بين البلدين، ويعود ذلك للزيارة التي قام بها الأميرال "جوزيف لوباز"–قائد القوات البحرية الأمريكية في أوروبا– للجزائر في 10 أوت 1998، بدعوة من الفريق "محمد العماري" قائد أركان الجيش الجزائري، و التي تعد أول زيارة لشخصية عسكرية أمريكية على هذا المستوى العالي، كما مثلت هذه الزيارة نقلة نوعية في التعاطي مع العلاقات الأمنية بين البلدين. تلتها الكثير من الزيارات و الأحداث المهمة التي سنأتي على ذكرها.

خلال نفس السنة و تحديدا يوم 03 أكتوبر 1998 أي بعد شهرين من زيارة الأميرال "جوزيف لوباز" للجزائر، تم إجراء تمرين بياني مشترك للبحث و الإنقاذ بين القوات البحرية الجزائرية، و نظيرتها الأمريكية التي تمثلت في وحدات من الأسطول السادس الأمريكي، و تعتبر هذه المناورات الأولى من نوعها التي تتم بين البحرية الجزائرية و بحرية غربية منذ الاستقلال، و قد سمي هذا التمرين " **صاركس ميد98**"، و الذي ساهم في تبادل الخبرات ووجهات النظر بين الجانبين. و خلال نفس السنة لم تستفد الجزائر إلا من 61 ألف دولار في إطار برنامج **IMET**، وهو البرنامج العالمي للتمرين و التربية العسكرية، و هي حصة متواضعة جدا.[1]

في 28 سبتمبر 1999 رست الباخرة الأمريكية "ماوت وتني" بالجزائر، وعلى متنها قائد الأسطول السادس الأمريكي السيد "دانيال مورفي"، و تأتي هذه الزيارة في إطار توطيد و تعزيز العلاقات بين البحريتين، حيث صرح السيد "دانيال" بأن زيارته تأتي في إطار دعم جهود الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و حكومته في طريق الإصلاحات التي تنفذها. وقد بلغت مشتريات الجزائر من السلاح الأمريكي سنة 1999 أكثر من 600 مليون دولار. [2]

في 24 أفريل 2000 زار الجزائر الأميرال "شارل ستيفسون تانب" القائد الأعلى للقوات الأمريكية بأوروبا، بدعوة من رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي السيد "محمد العماري"، و أجرى خلال هذه الزيارة محادثات من الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" و الفريق "محمد العماري"، تمحورت حول ضرورة وضع برنامج عسكري مشترك و دائم بين الجزائر وبلاده، لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الدولية.

---

[1] **مجلة الجيش**، العدد 461، ديسمبر 2001، ص 13.

[2] **Le Jeune Indépendant**, 12-12-2002.

وفي فترة الممتدة من 06 إلى 09 ماي 2000، تم إجراء مناورة بحرية مشتركة بين المدمرة الأمريكية "آرثر.و.رادفورد" التابعة للأسطول السادس، و قوات من البحرية الجزائرية، ساهمت في إطلاع هذه الأخيرة على أحدث التقنيات على متن المدمرة الأمريكية، و الاستفادة مما تقدمه التكنولوجيا في هذا المجال.[1]

وبعد شهرين و في أواخر جويلية 2000، حل بالجزائر اللواء "راندول شموت" مدير العمليات للسلاح الجوي الأمريكي بأوربا، لمناقشة واقع ومستقبل العلاقات بين البلدين، و أهم العراقيل التي تعترضها.

ويوم السبت 05 أوت 2000 رست بميناء الجزائر السفينة الأمريكية "يو أس أس قراسب" في زيارة عمل استغرقت 10 أيام في إطار توطيد صلات الصداقة و التعاون بين البحريتين، وتم خلال هذه الزيارة تبادل الخبرات حول الإنقاذ و الصيانة تحت الماء، و تقديم المساعدة للبواخر في الحالات الاستثنائية، وهو ما يعبر عن تزايد في وتيرة التقارب بين الجيشين.[2]

وفي 22 جانفي 2001 حل بمطار "هواري بومدين" الدولي العميد "جريجوري مارتان" قائد القوات الأمريكية بأوربا، وكان في استقباله عدة إطارات سامية في وزارة الدفاع، و تمت المحادثات بين الجانبين بحضور السفير الأمريكي بالجزائر السيدة "جانات أندرسون" وقد اعتبر الطرفان الزيارة إيجابية و مثمرة، وعبر كل منهما عن رغبته في الذهاب بعيدا في التنسيق الأمني الثنائي خلال السنوات المقبلة، و هو تحد يرفعه الطرفان.[3]

ومباشرة بعد ذلك في الفترة الممتدة بين 04 و 08 فيفري 2001 وصلت للجزائر المدمرة الأمريكية "ميتشر" التابعة للأسطول السادس و ذلك للقيام بتمارين مشتركة مع قوات البحرية الجزائرية، وكان في استقبال الطاقم الأمريكي السفيرة الأمريكية، بالإضافة إلى ممثل عن المكتب العسكري الأمريكي بالجزائر، وقد شارك في هذا التمرين عن الجانب الجزائري: الباخرة المضادة للغواصات، **رايس كليش** غواصة من صنف 877، طائرة دورية بحرية **باتمار**، حوامة **كاموف**، بالإضافة إلى حارس السواحل. وعن الجانب الأمريكي: المدمرة **ميتشر**، غواصة نووية، طائرة استطلاع من نوع **آريون**. وقد أعجب الطاقم الأمريكي بأداء نظيره الجزائري، خاصة بعد تمكن السفينة الجزائرية من كشف الغواصة الأمريكية، و فشل المدمرة الأمريكية في كشف الغواصة الجزائرية لمدة طويلة من البحث، و تدخل هذه التمارين ضمن التمارين المضادة للغواصات.

---

[1] **مجلة الجيش**، العدد 461، ديسمبر 2000، ص 13.

[2] **المرجع نفسه**، ص 2.

[3] **مجلة الجيش**، العدد 451، فيفري 2001، ص 6.

و بتاريخ 07 ماي 2001 حل بالجزائر وفد من الطلبة العسكريين التابعين للكلية الحربية الأمريكية بقيادة العقيد "جاك ليونارد"، و وكان في استقبال الوفد بمطار "هواري بومدين" عدد من الضباط الساميين من مديرية العلاقات الخارجية و التعاون بوزارة الخارجية، وقد انتقل الوفد إلى المدرسة العسكرية متعددة التقنيات ببرج البحري، أين تم إلقاء عدة محاضرات تعلقت بتاريخ انتقال الوفد إلى المدرسة العسكرية متعددة التقنيات ببرج البحري، أين تم إلقاء عدة محاضرات تعلقت بتاريخ انتقال الجزائر نحو التعددية و الديمقراطية، و سياسة الدفاع الوطني، و دور الجزائر و كفاحها المرير ضد الإرهاب وطنيا و دوليا، باستعراض أهم المحطات، و كذلك دور الجزائر الدبلوماسي على الساحة الدولية في حل الأزمات. و في الأخير قدم الوفد الأمريكي لمحة عن تاريخ الكلية الحربية الأمريكية و أساليب ومدة التكوين فيها.[1]

و في 25 أوت 2001 قام عدد من الضباط الأمريكيين بزيارة المتحف المركزي للجيش، للتعرف على التاريخ الجزائري، و تحدث مدير المتحف عن العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال القرون 16، 17، 18 و التي تميزت بالثقة و التعاون و المتبادلين، و هو ما كان يجهله أعضاء الوفد الأمريكي. [2]

و دائما في إطار التعاون العسكري بين البلدين، حل بالجزائر وفد عسكري أمريكي، بقيادة العقيد "راندل هادي" رئيس العلاقات الدولية بالقوات الجوية الأمريكية بأوربا، في الفترة بين 4 و 8 نوفمبر 2001، و توجه الوفد إلى قيادة القوات الجوية، أين كان في استقبالهم قائد القوات الجوية العميد "السعيد قوبة"، و تم تقديم محاضرات حول التنوع الثقافي و الحضاري للجزائر، و مهام و تنظيمات القوات البحرية الجزائرية و سلسلة الدعم اللوجستيكي و منظومة التكوين، و بعدها قام الوفد الأمريكي بزيارات ميدانية إلى المدرسة العليا لتقنيي الطيران بالدار البيضاء و مدرسة التخصص للحوامات بعين أرنات. و تعتبر هذه الزيارة كتدعيم لمسار التعاون العسكري بين الطرفين.

و بعد هذا العرض الموجز لأهم الزيارات التي تمت بين البلدين يمكن الملاحظة بأن هناك نقلة نوعية في وتيرة العلاقات الأمنية للبلدين، و هو ما يبرهن عليه بوضوح النمو المتسارع لعدد الزيارات بين الطرفين، فقبل سنة 1997 كان الجيش الجزائري يعاني عزلة شبه تامة عن جيوش العالم، حيث أن العنف و عدم الاستقرار شكك في قدرة الجيش الجزائري، بل أكثر من ذلك فقد اتهم بضلوعه في المجازر المرتكبة في حق المدنيين، كل هذه

---

[1] **مجلة الجيش**، العدد 455، جوان 2001، ص 6.

[2] **مجلة الجيش**، العدد 459، أكتوبر 2001، ص 4.

الأسباب ساهمت في عزل الجيش الجزائري عن العالم و حرمانه من التسلح و بعض الأدوية، و قد عاشت الجزائر قبل سنة 1998 حصارا غي معلن من الدول الغربية بقيادة فرنسا.[1] و كنتيجة لذلك زاد مأزق الجيش الجزائري الذي أصبح ينظر إليه العالم الغربي بعين الريبة، حتى أن الفريق "محمد العماري" صرح قائلا "قبل 1998 كان الجيش الجزائري يعامل كالمصاب بالطاعون، لا أحد يقربنا".

و جاءت زيارة السيد جوزيف لوباز في أوت 1998، و التي عبرت عن تغير في موقف الدول الغربية إزاء الوضع في الجزائر و جيشها، فقد صرحت الإدارة الأمريكية بأن الجيش الجزائري بريء من التهم الموجهة إليه.

و كما أن سنة 1998 شكلت منعرجا هاما في مسار التعاون العسكري بين البلدين و شكلت نقطة انطلاقة حقيقية، فإن سنة 2001 لا تقل عنها أهمية كما سنبين ذلك.

المطلب الثاني: الإطار الجماعي للتنسيق الأمني بين البلدين.

1 – التنسيق الأمني بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب:

خلال 2001 التقى الرئيسان "عبد العزيز بوتفليقة" و "جورج بوش" مرتين، و هو ما يعبر عن رغبة حقيقية في التعاون و التنسيق بين البلدين في كافة المجالات و على جميع الأصعدة، و بين الزيارتين وقعت أحداث 11 سبتمبر التي قلبت الموازين و خلطت الأوراق، و جعلت الجمهوريين يعيدون ترتيب أولوياتهم الإستراتيجية، فبعدما كان الأمن أحد الخيارات الإستراتيجية الأمريكية، أصبح بعد 11 سبتمبر 2001 الخيار الوحيد الأمثل، فقد عاد الهاجس الأمني بقوة، لدى صناع القرار الأمريكيين.

و الجزائر من جهتها عانت من الإرهاب طيلة عشرية كاملة و طالما نادت بضرورة تنسيق الجهود الدولية لمكافحته لاشك أن ذلك شكل نقطة التقاء بين الجزائر وواشنطن، حول مكافحة الإرهاب بشتى الطرق و الوسائل فالولايات المتحدة لها الإمكانيات الضخمة التي تمكنها من محاربة الإرهاب على أعلى مستوى، و الجزائر تمتلك خبرة طويلة في ذلك. من هنا أصبح التنسيق و التعاون بين البلدين ضرورة أكثر منه خيارا.[2]

---

[1] **مجلة الجيش**، العدد 461، ديسمبر 2001، ص 13.

[2] محمد بن أحمد، **تعزيز التعاون العسكري الأمريكي الجزائري في مجالات التدريب و التكوين و الاتصالات**، الخبر، الجزائر 28-01-2008، ص 04.

مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، بادرت الجزائر إلى إعلان دعمها و مساندتها لواشنطن، و إدانة هذه الهجمات الإرهابية، حسب ما صرح به الرئيس "بوتفليقة" في الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي us-abc بتاريخ 22 سبتمبر.

و هو ما أكده السفير الأمريكي بالجزائر السيد "ريتشارد ايدرمان" بقوله : " إن الرئيس الجزائري كان أول قائد عربي يدين هجمات 11 سبتمبر، مبديا تضامن الشعب الجزائري مع الشعب الأمريكي في محنته، و معبرا عن تأييد الجزائر للمبادرة الأمريكية في خوض عمل دولي ضد الإرهاب، مع الحرص على إشراك الأمم المتحدة.

و عن التحولات التي طرأت على العقيدة الإستراتيجية الأمريكية، يرى بعض الملاحظين بأن أحداث 11 سبتمبر لم تخلق أهدافا و إستراتيجيات جديدة، بل منحت الولايات المتحدة الطاقة النفسية، و القانونية، و السياسية التي تحتاجها محليا و دوليا لتحقيق أهدافها القديمة و الدائمة، و أيضا فان التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية الأمريكية مس بعض الأهداف التكتيكية فقط أما الإستراتيجية الأمريكية فلم تتبدل.[1]

أما عن الجزائر فان الأحداث كانت بمثابة تأكيد على المبادرات الجزائرية التي اتخذتها في هذا المجال و نادت بها، و شكلت الحرب على الإرهاب فرصة هامة للجيش الجزائري لينخرط في المساعي الدولية لمكافحة الإرهاب، و يعرض تجربته الطويلة في هذا المجال، ما أدى إلى تطابق وجهات النظر الجزائرية و الأمريكية حول الإرهاب و أخطاره.

و بعد 11 سبتمبر تعزز السلوك الانفرادي للولايات المتحدة، و تحول بذلك مفهوم "التنسيق متعدد الأطراف" إلى مفهوم "أحادية التصرف"، أي بعبارة أخرى تحول من التحالف يحدد المهمة إلى المهمة تحدد التحالف، و تم استبدال نظرية الردع المبنية على توازن القوى بالضربة الإستباقية ضد الأعداء المحتملين. و هنا لا يفوتنا أن نذكر بأن مفهوم الأمن القومي كان محور هذه الإستراتيجية و استعمل كغطاء شرعي لتبرير تصرفات الإدارة الأمريكية وهذا المفهوم مطاطي وواسع جدا، و يصعب تحديده.[2]

و في إطار مكافحة الإرهاب فقد تم إجراء العديد من المناورات بين الجيشين الجزائري و الأمريكي، و كذلك تبادل المعلومات الإستخباراتية بين الجيشين، حيث نسجل الزيارتين التي قام بهما "ويليام بيريتر" مساعد الدولة

---

[1] عبد الله نقرش و عبد الله حميد الدين، **السلوك الأمريكي بعد 11 أيلول**، المستقبل العربي، العدد 286، ديسمبر 2002، ص 6.

[2] زياد حافظ، **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة و تداعياته على سياستها الخارجية**، المستقبل العربي، العدد 306، أوت 2004 ، ص 91.

المكلف بالشرق الأوسط للجزائر، خلال السنة الأولى في 2001-2002 و الثانية بتاريخ 09 ديسمبر 2002، حيث صرح بأن الجزائر عقدت صفقة لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة، و لكنه لم يعط تفاصيل عي هذه الصفقة، و أضاف بأنه تتم دراسة صفقة أخرى، و أن الإدارة الأمريكية تقدمت بطلب للكونغرس، يتعلق برفع ميزانية التعاون العسكري مع الجزائر، و أكد أن بلاده تعلمت الكثير من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب. و في ختام زيارته أجرى مباحثات مع الرئيس "بوتفليقة" حول التنسيق الأمني بين البلدين، اعتبرها مثمرة وفعالة.[1]

و في 5 سبتمبر 2003 استقبل قائد أركان الجيش الفريق "محمد لعماري" الجنرال "شارل والد تامب" نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا، على رأس وفد عسكري أمريكي مهم، و قد أشاد الجنرال "شارل" بتبادل المعلومات حول شبكة القاعدة، كما اعتبر التعاون بين الجيشين قد دخل مرحلة جديدة.[2]

و في إطار جهود واشنطن لمكافحة الإرهاب في إفريقيا، رصدت 7 مليون دولار لمساعدة دول الساحل، ثم توسعت لتشمل الجزائر بطلب من قيادة القوات الأمريكية في أوروبا، و تقرر رفع هذه الميزانية إلى 125 مليون دولار، و هذا ما جسده توفير الولايات المتحدة خدمات إستخبارية مهمة لمالي و النيجر و الجزائر، عبر طائرة استطلاع "ب3آريون" التابعة للبحرية الأمريكية، التي قدمت معلومات دقيقة عن تحركات المدعو "عبد الرزاق البارا" أحد أبرز أمراء الجماعات الإسلامية، حيث طرد من مالي إلى النيجر، و بعدها إلى تشاد ليتم تسليمه فيما بعد للجزائر.[3]

و بتاريخ 15 أكتوبر 2004 قام المنسق الأمريكي لمكافحة الإرهاب "كوفر بلاك" بزيارة للجزائر، و صرح خلالها بأن بلاده تضع تحت تصرف الجزائر و دول الساحل عتادا تكنولوجيا حديثا، يتمثل في محطات ساتل متحركة ساهمت في إضعاف قدرات الجماعة السلفية، و أبدت واشنطن رغبتها في تمويل المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب الذي أنشأ بالجزائر سنة 2004، و تعهد "كوفر بلاك" بالرد على طلبات الجزائر بخصوص بعض المعدات التقنية.

---

[1] **Le Jeune Indépendant** 10-10-2002.

[2] **Le Quotidien D Oron** 7-9-2003.

[3] محمد بن أحمد، **مرجع سابق**، ص 05.

كما أشاد بتبادل المعلومات بين البلدين. و بذلك فإن التنسيق الأمني بين الجزائر و واشنطن بلغ أعلى المستويات من تمارين و مناورات مشتركة خدمت الطرفين.[1]

حسب بعض الخبراء الأمريكيين فان الجزائر من أوائل الدول في التعاون الإستخباراتي ضد الإرهاب، و يرى "وليام كونت" بأن الإدارة الأمريكية، عبرت في أكثر من مناسبة عن شكرها لطبيعة الدعم المقدم من طرف الجزائر في مكافحة الإرهاب.

و صرح السفير الأمريكي بالجزائر "ريتشارد ايدرمان" قائلا: "لعبت الجزائر دورا هاما جدا في الحرب على الإرهاب و تفكيك البنية التحتية لتنظيم القاعدة، وهي مرشحة للعب دور محوري في العالم العربي و إفريقيا من طرف واشنطن" و صرح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة": "إن إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي "جورج بوش" سيساهم في تدعيم علاقاتنا و تعزيز الجهود لمكافحة الإرهاب"، وفي رده عن هذه الرسالة صرح الرئيس الأمريكي: " أعرب عن رغبتي في التعاون معكم خلال العهدة الثانية". و وصف "فرانسيس تايلور" منسق مكافحة الإرهاب بالخارجية الأمريكية التعاون الجزائري الأمريكي في المجال الإستخباراتي العسكري بالرائع، و صرح السفير الأمريكي بالجزائر السيدة "جانيت آندرسون" بأن العلاقات بين الجيشين ممتازة و تعززت بعد 11 سبتمبر 2001 و بدأت قبل ذلك.[2]

2 – التنسيق الأمني بين البلدين في إطار الحلف الأطلسي.

سنتناول بدءا الحلف الأطلسي و توسع أدواره و إطاره الجغرافي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث كانت فكرة توسع الحلف نحو جنوب المتوسط و تحديدا شمال إفريقيا قديمة و تعود إلى الخمسينيات، عندما أرادت فرنسا أن تجعل المنطقة و خاصة الجزائر تحت مظلة الحلف، و ذلك لإخماد ثورة التحرير، و قد تم التنسيق بين فرنسا و الحلف الأطلسي بهذا الخصوص، و بالتالي اعتبرت الجزائر أرضا فرنسية، فقدمت القوات الأطلسية المساعدة للقوات الفرنسية في حربها ضد الجزائر، وهو ما تم توضيحه في الخلفية التاريخية لهذه الدراسة.

و بعد استقلال الجزائر 1962 و تبنيها للخيار الاشتراكي، تراجعت فكرة توسع الحلف باتجاه شمال إفريقيا، واستمر ذلك إلى غاية انهيار الاتحاد السوفييتي و انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينيات، و هنا ظهر

---

[1] زياد حافظ، **مرجع سابق**، ص 92.

[2] مصطفى مراح، **سنة بعد 11 سبتمبر الإرهابية: الانعكاسات و التحولات**، مجلة الجيش، العدد 470، سبتمبر 2002، ص 11.

النقاش حول ضرورة بقاء الحلف، باعتبار أن سبب قيامه و المتمثل في الخطر الشيوعي قد انتهى، إلا أن الولايات المتحدة المهندس الأول للحلف و صاحب القرار فيه، أوجدت أسبابا جديدة لبقاء و استمرار سيطرتها على العالم و يظهر ذلك فيما يلي:

-صرح الرئيس "بوش الأب": "إن تخفيف حدة التهديد السوفياتي لا يعني نهاية كل المخاطر، فربما اكتشفنا أثناء نظام العالم الجديد، أن عدونا أصبح عدم الاستقرار".

-حسب الأمين العام للحلف "ويلي كلاس" الذي صرح في ديسمبر 1994 بأن الخطر القادم هو خطر الإسلاميين و الأصوليين.

-بالإضافة إلى نشاطات المافيا و التهريب و الإرهاب و كل ما يهدد الأمن و السلم العالميين.[1]

و بذلك نجحت الولايات المتحدة في إقناع حلفائها بضرورة بقاء الحلف و توسعه، ما أدى إلى عودة فكرة توسع الحلف نحو دول جنوب المتوسطي، إلا أن الجزائر غابت عنه في البداية لسببين:

أ – بسبب الأزمة الداخلية و عدم اتضاح الأمور السياسية في الجزائر، و هو ما جعل الحلف يتحفظ من إجراء اتصالات معها.

ب – وجود خلاف بين أعضاء الحلف في تقويم الأزمة الجزائرية مما حال دون انتهاج سياسة موحدة حيالها.[2]

و عندما بدأ الحوار الأطلسي المتوسطي في فيفري 1995 ضم كلا من مصر و المغرب و تونس و الأردن، واعتبرت الجزائر إقصاءها من هذا الحور و تحديد الندوة التي عقدت في نابولي 1997، رغبة في تهميشها من الترتيبات الأمنية التي ستجري في المتوسط. و تأتي زيارة الأميرال "جوزيف لوباز" للجزائر في 10 أوت 1998 بمثابة منعطف في العلاقة بين الجزائر و الحلف الأطلسي، و قد تم بعدها دعوة الجزائر لحضور ندوة الحلف في لشبونة خلال 3و4 سبتمبر 1998، لمعالجة التحديات البحرية، و هو أول مشاركة للجزائر في هذا الحوار.

---

[1] محمد سعدي، **الجنوب في التفكير الإستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة صدام الحضارات**، المستقبل العربي، العدد 191، جانفي 1995، ص 61.

[2] خير الدين العايب، **الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة، 12 ماي 2016، على الساعة 17:00:

www.azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/01-18/0994556.htm.

و قد شكل ذلك اعترافا من الحلف الأطلسي، بأهمية الدور الجزائري في مواجهة الإرهاب من خلال علاقاتها مع الحلف، و قد عرف التنسيق الجزائري مع الحلف الأطلسي تطورا في إطار إستراتيجية المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي، و قد شاركت الجزائر في اجتماع داكيا فياليه الأيسلندية في ماي 2002.

لذلك فإن القيادة العسكرية الجزائرية تراهن على علاقاتها مع الحلف الأطلسي، و تعمل على تطويرها باتجاه شراكة حقيقية، و هو ما يؤكده الباحث الأمريكي "وولتر راسل ميد"، بأن الجيش الجزائري يرغب في توطيد روابطه مع الولايات المتحدة و الحلف الأطلسي، لذلك فهو لا يستبعد انضمام الجزائر للحلف الأطلسي مستقبلا.[1]

وهو نفس الطرح الذي يتبناه الخبير العسكري الجزائري "محمد شفيق مصباح"، و الذي يرى بأن انضمام الجزائر للأطلسي أصبح أمرا لا مفر منه و يقول: "عاجلا أم آجلا ستنضم الجزائر للحلف الأطلسي و عليها أن تحسن التفاوض".

و عن الزيارات التي تمت بين الجيش الجزائري و مسئولي الحلف الأطلسي يمكن إجمالها فيما يلي:

خلال فيفري 2002 قام وفد من الحلف الأطلسي برئاسة العقيد "جياناكار لوفرتوان" بزيارة للجزائر تبعتها زيارة وفد من القيادة الجنوبية للحلف بقيادة الأميرال "سيدني مورغان" الذي أكد بأن هناك تقدم مستمر في العلاقات بين الطرفين و أن آفاق التعاون واسعة.[2]

و في 18-05-2004 قام الأمين العام للحلف السيد "أليساندرو مينوتو" بزيارة للجزائر، و في إطار تدعيم الحوار الأطلسي الجزائري، الذي عرف نشاطا ملموسا خلال السنوات الأخيرة.

و بتاريخ 04ديسمبر 2004 جرت تمارين عسكرية بين البحرية الجزائرية و قوات من الناتو، و ذلك خلال زيارة وفد منه للجزائر، التي استغرقت 4 أيام تحت قيادة النقيب الإيطالي "باولو بوليدورو"، و ضم الوفد باخرتين من إيطاليا و باخرة يونانية و باخرة إسبانية و أخرى تركية، و عن الجانب الجزائري فقد شارك طلاب المدرسة العليا

---

[1] عثمان لحياني، **زرهوني في اجتماع وزراء الداخلية غرب المتوسط: الجزائر خصصت 4مليار أورو لمكافحة الإرهاب و الجريمة**، الخبر، ع5328، 24-05-2008، ص 03.

[2] **مجلة الجيش**، العدد 446، مارس 2002، ص 3.

للبحرية "بتامنفوست" في هذه التمارين، و التي تمحورت حول الرمي بالمدفعية، و يعتبر هذا التعاون الثالث بين الطرفين، فقد سبقته تمارين سنة 2001 حول الرموز و آخر سنة 2003 حول الإنقاذ.[1]

وقد أوضح الأمين العام للحلف أن الرئيس الجزائري اعتذر له، عن إمكانية مشاركة قوات جزائرية في عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الحلف، و أكد من جهته أن الحلف على أتم الاستعداد لمساعدة الجزائر في عصرنة جيشها، إذا وضعت الجزائر ضابط ربط رفيع المستوى في مقر قيادة الحلف ببروكسل، ليتم التنسيق و بشكل أفضل بين الطرفين في مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة والهجرة السرية. و أكد في نهاية زيارته للجزائر بأن وفدا من الحلف سيزور الجزائر مع بداية 2005 لبحث سبل تعزيز العلاقات بين الجزائر و الحلف الأطلسي.

بالنظر إلى ما سبق، فإن التنسيق الأمني بين الطرفين حقيقة لا غبار عليها، و قد تدعم عبر السنوات الأخيرة.

خاصة في مكافحة الإرهاب، و هو ما يبرهن عليه البرنامج المكثف للتمارين و التربصات المشتركة و الزيارات بين الجيش الجزائري و الأمريكي.

و قد مرت العلاقات الأمنية بين الجزائر و الولايات المتحدة بمحطتين كان لهما الأثر البالغ في تغيير مسار التعاون الأمني و العسكري بين الطرفين هما:

أ – الزيارة التي قام بها الأميرال "جوزيف لوباز" للجزائر يوم 10 أوت 1998 و التي ساهمت في كسر الحصار و العزلة التي عانى منها الجيش الجزائري لسنوات طويلة.

ب – أحداث 11 سبتمبر التي أظهرت الوجه الحقيقي للإرهاب، و بأنه لا يعترف بالحدود، و هو ما جاء منسجما مع الجهود الجزائرية في هذا المجال. [2]و إجمالا يمكن القول بأن التنسيق و التعاون الأمني بين الجزائر و الولايات المتحدة، رغم أنه بدأ متأخرا، إلا أنه حقق تطورا ملحوظا بسبب توفر عدة ظروف ساهمت في إيجاد التقارب بين الجزائر وواشنطن، و وفق المعطيات الحالية فإن وتيرة التنسيق الأمني بين البلدين مرشحة لبلوغ درجات أعلى في المستقبل.

---

[1] حميد يس، **المقاربة الأجنبية لعالمية الإرهاب تغيرت منذ أحداث نيويورك و لندن: المعلومة الاستخباراتية الجزائرية مطلوبة لأن الأمن المغربي في خطر**، الخبر، الجزائر، ع 5872، 10-01-2010، ص 05.

[2] محمد ش، **تعد سنويا ما معدله 1300 ملف في قضايا الجريمة المنظمة: الجزائر تفيد في مكافحة الإرهاب ولا تستفيد من الاتفاقيات الدولية**، الخبر، ع 5203، 29-12-2007، ص 04.

الفصل الثالث: المصالحة الوطنية في الجزائر.

الفصل الثالث: المصالحة الوطنية في الجزائر.

تبحث الكثير من الدول في العالم عن الاستقرار، حيث أن الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي تحاول الحفاظ عليه، أما الدول التي هي في طريقها إلى الاستقرار السياسي فإنها تكثف جهودها لتحقيق ذلك في أقرب وقت، حيث أن أغلب الدول اتبعت سبيل المصالحة الوطنية لعله يمكنها من تحقيق هدفها الأسمى المتمثل في الاستقرار.

و لدراسة كل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفهوم المصالحة الوطنية.

المبحث الثاني: دوافع المصالحة الوطنية في الجزائر.

المبحث الثالث: تطورات مسار المصالحة الوطنية ونتائجها.

المبحث الأول: مفهوم المصالحة الوطنية.

عرفت الكثير من الدول خاصة التي شهدت ثورات سواء داخلية أو ويلات الاستعمار مصطلح المصالحة الوطنية، ذلك أنها ترى فيه السبيل الوحيد لخروجها من الصراع و تحقيق الاستقرار، كما أنها تعود بالفائدة على المجتمع و هذا يدفعنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين، الأول يتناول المصالحة الوطنية من حيث تعريفها، و الثاني يتناول شروط نجاحها.[1]

المطلب الأول: تعريف المصالحة الوطنية.

المصالحة مصطلح متعدد البعاد و يصعب تحديد تعريف له دون ربطه بجانب من الجوانب، و حيث نجد المصالحة في علم النفس من خلال مصالحة الذات مثلا، و في المجال الاجتماعي نجد المصالحة السرية كخير مثال و في المجال السياسي نجد المصالحة الوطنية و إلى غيرها من الجوانب و ما يهمنا هو المصالحة في المجال السياسي، و التي تنقسم بدورها إلى عدة فروع فنجد المصالحة بين الحكومة و الشعب و المصالحة بين الحكومة و مجموعة من الأشخاص (الجماعة الإرهابية) و نجد المصالحة بين الأطراف الثلاث (الحكومة–الشعب–الجماعة الإرهابية) و بعد هذه الإشارة الطفيفة و جب علينا التعرف على مصطلح المصالحة الوطنية و هذه بعض التعاريف:

أولا: تعريف الصلح في اللغة.

من صلح و يصلح صلاحا زال عنه الفساد، و الصلاح ضد الفساد، و الإصلاح نقيض الإفساد و الاستصلاح نقيض الإفساد و أصلح الشيء بعد فساده أقامه، و أصلح الدابة أحسن إليها فصلحت و اصطلح القوم زال ما بينهم من عداوة و شقاق، قال ابن فارس:"الصاد و اللام و الحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد، و الصلح إنهاء لخصومة و تصالح القوم بينهم، و الصلح سلم، و هي المسالمة بعد المنازعة.

و يقال صالح، و صلاحا بمعنى صالحه أي سالمه و عقد معه الصلح.[2]

و يقال (ص ل ح) مصدر صالح "ساد الوئام بعد المصالحة": المسالمة، المصفاة و إزالة كل أسباب الخصام.

---

[1] محي الدين عميمور، **الجزائر حلم و كابوس**، دار الهومة، الجزائر، 2003، ص 208.

[2] جبران مسعود، **معجم الرائد**، لبنان: دار العلم للملايين، ط 7 ، 1992، ص 488.

فالصلح في اللغة لديه معنيان، فالمعنى الخاص هو: إزالة الشقاق و إنهاء الخصومات، ووقف العداءات، و إحلال المودة، و الوئام، و السلام و في معناه العام بمعنى إزالة الفساد و إحلال الخير و الصلاح عموما.

ثانيا: المصالحة في الاصطلاح الشرعي:

-هي معاقدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم، و يتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين.

المصالحة حسب الدكتور "تيسير عبد الجبار الآلوسي" : هي وقف العنف بين القوى و اللجوء إلى القواسم المشتركة لتأسيس حكومة وطنية.[1]

-المصالحة بضم الميم و فتح اللام تعني:"الاتفاق الذي يعقده المتنازعون ليفضوا نزاعا قائما يتنازل كل منهم عن شيء من مطالبه".

-المصالحة هي الإعداد الطويل الأمد لجانب من الخلافات بين الفصائل التي انقسمت داخل الأمة.[2]

-المصالحة هي عملية تنطوي على التغيرات في المواقف و التطلعات و العواطف و المشاعر و حتى المعتقدات، و يجب أن تمس هذه العملية كل فئات المجتمع و ليس فقط أولئك الذين عانوا الذين الحقوا الأذى بما في ذلك الأشخاص الذين يحتلون مراكز عليا، إذ ينبغي التعامل مع المصالحة محليا.[3]

- و تعني كذلك استعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يتسبب فيها أي طرف الضرر للآخر يأمن فيها الكل عدم حصوله من جديد، حيث يلغى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة و يعرفها كل من "أسمال"و "آل": بأنها مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الانسجام بين وجهات النظر المتصارعة و الخلافات العالقة في بيئة تفاهم.

---

[1] تيسير عبد الجبار الآلوسي، **المصالحة بين حاضر العراق و مستقبله**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 12 ماي 2016، على الساعة: 13:30: www.somerian.slates.com

[2] JuanE.Mendez **national réconciliation : transnational justice and the International criminel court**. P28.

[3] David Bloonfield, **Teresa Barnes and Luc Huyse, Reconciliation After Violent Conflicts**. Stockholm : Information Unit, 2003, P19.

كما يركز "ليدراش" على المصالحة داخل المجتمع و يضع لها أربع عناصر: الحقيقة و تعني التعبير المفتوح حول الماضي، الرحمة و تعني العفو لبناء علاقة جديدة، العدالة و تعني إعادة البناء الاجتماعي و التعويض، السلام و يعني المستقبل المشترك و الحياة الكريمة و الأمن لكل الأطراف.[1]

ثالثا: المصالحة الوطنية.

هي توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة و ردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة و بالإضافة إلى ذلك أن المصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي و استمراريتها السياسية و التشريعية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تصحيح ما ترتب عنها من غبن و مآسي وأخطاء وانتهاكات و جرائم جسيمة و القطع نهائيا من قبل الجميع مع الحلول العنيفة في معالجة الملفات و القضايا المختلف حولها، و النظر بتفاؤل إلى المستقبل و ذلك من خلال التأسيس في الحاضر للبنات غير المزيفة أو الكاذبة للديمقراطية.

-هي عملية تهدف إلى التحول الديمقراطي و بناء دولة تحترم حقوق الإنسان.

-هي وسيلة من وسائل حل الخلافات و المنازعات و الأزمات بين الأشخاص و الأطراف و الدول وديا وسلميا، و هي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات و حل المنازعات بأنها الأكثر بساطة ورشاده من حيث التكاليف و الجهود و الوقت و الفعالية و الشمولية و من حيث جذرية الحل.[2]

-و هي تعد بمثابة قرار عقلاني و الذي رحبت به الجزائر و لقي القبول لدى غالبية الشعب، حيث تندرج هذه السياسة ضمن إستراتيجية عامة.[3]

-هي شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضي يسوده الانقسام، إلى مستقبل يتشارك فيه الجميع، و تأسيس المجتمع على أسس شرعية قانونية و تعددية و ديمقراطية في الوقت ذاته.

---

[1] عبد النور منصوري، **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010، ص 69.

[2] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 225.

[3] أحمد قروية، **بوتفليقة رجل الأقدار و رجل المصالحة الوطنية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 24.

و يمكننا تعريف المصالحة الوطنية تعريفا إجرائيا بأنها إستراتيجية تنتهجها الدولة من أجل حل النزاع والخروج من الأزمة التي قد تصيبها جراء أعمال العنف وما شابهها و استعادة السلم و القضاء على الصراعات الداخلية التي يمكن أن تهدد استقرار الدولة.

المطلب الثاني: شروط نجاح الصالحة الوطنية.

لنجاح المصالحة الوطنية في بلد ما لابد من توفر مجموعة من الشروط و العوامل و هي:

-لابد من توفر اعتراف رسمي بشأن الوقائع التي شكلت انتهاكا لحقوق الإنسان و الإقرار بمبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم و المتسببين في إهدار حقوق الأبرياء و يتم ذلك بشكل تصالحي يشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية.

-لابد من توفر الدعم المادي و المعنوي للأشخاص و الأهالي المتضررين من عمليات العنف و التي يكون سببها النظام بحيث يكون هذا التعويض مبدأ رسمي مقرر و يعمل به.

-إبراز تجربة العدالة الانتقالية في الذاكرة الوطنية لكي تكون سدا أمام كل من يفكر في اقتراف أمثالها سواء عن طريق عرضها في وسائل الإعلام أو عن طريق عرض مشاهد تذكارية تعبر عن انتهاكات حقوق الإنسان و كيف كان للعدالة الانتقالية دور في إعادة الأمن.

-بذل كل الجهود من أجل الكشف عن جميع المختفين و المفقودين و تحديدهم صور اختفائهم و التكفل بعائلاتهم و مساعدتهم في العثور على ذويهم.[1]

بالإضافة إلى هذه الشروط توجد عوامل تتدخل في نجاح مسار المصالحة الوطنية:

1 – تقديم الحل السلمي للنزاع: ترتبط المصالحة الوطنية بالضرورة بوضع حل سلمي للنزاع و يجب أن يكون هذا الحل يرضي الطرفين معا الذين يدركون قدرته على الوفاء بحاجاتهم الأساسية و الاستجابة لتطلعاتهم الجوهرية، حيث يعتبر هذا الشرط حاسما لمعالجة أي خلاف و هذا لا يعني أن الجماعات لا تعدل أهدافها

[1] عبد المجيد أحمد بيوك، **أهم مقومات المصالحة الوطنية**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 16 أفريل 2016، على الساعة :15:00 www.alarabia.com

ومصالحها، لكن لكل طرف حاجات يعتبرها مبررا لوجوده، كما أن التنازل عنها تحت الضغط أو الضعف لا يعتبر إعاقة للمصالحة فقط بل يعد تمهيدا لنزاع آخر في المستقبل.

2 – تبادلية الالتزامات: تعتبر التبادلية من العوامل المهمة لنجاح مسار المصالحة الوطنية، حيث تكون هذه التبادلية بين طرفي النزاع في الالتزامات الرسمية و غير الرسمية، حيث سادت في سنوات النزاع أجواء العداء وانعدام الثقة، لذلك وجب على الجانبين إظهار الحماسة و الرضا لتغيير تلك المشاعر و تقديم أعمال غالبا ما تتميز بالبساطة إلا أنها رمزية، تبرز النوايا الحسنة و تهدف إلى بناء علاقات سلمية، تؤثر هذه الأعمال والمساعي في التأسيس لبيئة سلمية تسود المجتمع، تشكل دعما مستمرا للمصالحة.

3– انخراط القادة في المسار السلمي: و معنى ذلك عزم القادة المنخرطين في المسار السلمي و في علاقات الثقة التي تجمعهم بالرغم من المعارضة التي قد تقع داخل نفس الجماعة و ذلك من أجل إعاقة المسار السلمي، لذلك ينبغي على القادة تجاوز تلك المعوقات.

4– دعم المؤيدين لمسار المصالحة الوطنية: تحتاج المصالحة الوطنية إلى مشاركة الأفراد و الجماعات والمنظمات بهدف إقناع المتمردين أو المعارضين من الجماعات بأهمية المصالحة الوطنية، كما تحتاج هذه الأخيرة إلى مقاربة فعالة لتمتين العلاقات السلمية بين أعداء الأمس، لذلك تتطلب المصالحة الوطنية اقتناع كل الأطراف بأنها هدف لابد بلوغه.[1]

5– تجنيد مؤسسات المجتمع المدني لدعم مسار المصالحة الوطنية: و هذه المؤسسات تشمل المؤسسات السياسية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية، التربوية، حيث ينبغي على هذه المؤسسات تجنيد نفسها لدعم المصالحة الوطنية.

6– دعم المحيط الدولي: وهو عامل مهم لأنه يعطي دفعة قوية لمسار المصالحة ذلك أنه عندما يبرز المجتمع الدولي اهتماما خاصا بتسوية سلمية معينة يسهل المسار و يشجع الأطراف على تجاوز الصعوبات، كما يمكن أن يقدم ذلك دعما حقيقيا ملموسا لمواصلته، وهو ما تبنته حالات المصالحة في "ايرلندا الشمالية" و "السلفادور" و "نيكارجوا" و "البوسنة"...

[1] عبد النور منصوري، **مرجع سابق**، ص 82-83.

إذن هذه الشروط و العوامل تتداخل فيما بينها و فق إستراتيجية مسطرة من طرف الدولة، كما تحتاج إلى توفير الجو الملائم و الوقت الكافي بغية نجاح المصالحة الوطنية في بلد ما.

المبحث الثاني: دوافع المصالحة الوطنية في الجزائر.

المصالحة الوطنية في الجزائر لم تأت اعتباطيا و إنما جاءت بعد فشل كل الطرق و الوسائل لاستعادة الاستقرار داخل الوطن ذلك أن أعمال العنف و ما خلفته المأساة الوطنية له أثر بشكل أو بآخر على الشعب ولا الحكومة تحمل مثل هذه الأعمال، و دخلت البلاد في أزمة سياسية و أمنية زادت من حده الصراع و عدم الاستقرار السياسي، و المتتبع لظاهرة العنف في الجزائر و بدايات ظهورها بشكل واضح يرجعها إلى أحداث 05 أكتوبر 1988 قام العديد من الشباب بمظاهرات بداية من الجزائر العاصمة من أجل توصيل مطلبهم المتمثل في توفير الموارد الأساسية و الغلاء العام للأسعار، و في اليوم الموالي خربت الأروقة الوطنية و أسواق الفلاح و كل مؤسسات الدولة و كان الاستهداف موجها خصوصا إلى قسمات حزب جبهة التحرير الوطني و كل ما له علاقة بمؤسسات الحزب، و في السادس أكتوبر تم حرق المباني الرسمية و امتدت هذه المظاهرات إلى المدن الرئيسة الجزائرية[1]، ورد الجيش على ذلك في الثامن من أكتوبر تم حرق لمباني الرسمية، وامتدت هذه المظاهرات إلى المدن الرئيسية الجزائرية، و رد الجيش على ذلك في الثامن من أكتوبر، حيث قدرت الحصيلة غير الرسمية للمواجهات بخمسمائة قتيل لا شيء يبقى كما كان قبل أكتوبر 1988، فإلى هذا التاريخ بقي الجيش بعيدا عن حالة اهتزاز الثقة التي لحقت بالنظام ككل، و ذلك بفضل موقع جبهة التحرير الحزب الحاكم في الواجهة، و كذا بسبب نظام الخدمة الوطنية، التي جعلت الجيش الوطني الشعبي بالنسبة للشباب الجزائري مؤسسة شعبية ليست بالغريبة عنه و كان تدخل الجيش بصفة قوية ضد المواطنين، حيث تعتبر هذه المرة الأولى التي تتم فيها المواجهة مع المواطنين لتمس الصورة الرمزية للجيش الشعبي الوطني.

و برزت قوة الإسلاميين من خلال هذه المواجهات العفوية، بالرغم من أنهم ليسوا مدبريها، و كانت درجة الصدمة قوية إلى درجة التعددية تستقر بسرعة.

حيث قام الرئيس "الشاذلي" باعتماد دستور تعددي اعتمدت عليه العديد من الأحزاب السياسية و عليه نتج عن هذا النظام أحزابا تعتمد خطابا يعتمد على الهوية (الإسلام، الأمازيغية) إضافة إلى أن الاستقطاب كان حول

[1] ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 158.

طبيعة الدولة المنشودة: علمانية أو إسلامية و فرضت الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تنوي صراحة إقامة دولة إسلامية بديلا واضحا لجبهة التحرير الوطني و كانت إستراتيجية الدولة حول إضعاف الأحزاب الديمقراطية بدعم الإسلاميين، و في يوم 12 جوان من عام 1990 عقدت الانتخابات المحلية التي شهدت اكتساح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لقد عرفت اكتساح كل المدن الكبرى، و بذلك بدأ بروز فشل إستراتيجية الحكومة آنذاك.[1]

المطلب الأول: الأزمة الانتخابية.

تقرر إجراء أول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر في 27 جوان 1991 أين قررت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المواجهة مع الحكومة في الشارع و الدعوة إلى إضراب عام، و ذلك بسبب تحفظ الحكومة على نظام الانتخابات وتم اعتقال كل من "عباس المدني" و "علي بن حاج" الذين يعتبران قائدا الجبهة، حيث تعتبر هذه الخطوة تحولا كبيرا بالنسبة لنظام أخذ في التشكل و رغم كل هذا لم يتوقف المسار الانتخابي بل استمر و كان الدور الأول من الانتخابات الذي جرى في 26 ديسمبر 1991 لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعد من أصل 430 مقعد، و بهذه النتيجة بدأت تظهر على الساحة السياسية بوادر من حالة الانسداد و بداية ذلك باستقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" الذي أبدى استعداده مع الحزب الفائز في الانتخابات حتى و لو كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و قام الجيش بالتحرك من أجل توقيف المسار الانتخابي بحجة حماية الجمهورية من خطر الدولة الثيوقراطية، و كان من بدايات أعمال الحكم الجديد هو تأسيس مجلس جماعي للحكم، المجلس الأعلى للدولة، فرض حالة الطوارئ التي منحته سلطات واسعة لتسيير الأزمة و استدعاء "محمد بوضياف" أحد رموز جبهة التحرير الوطني، من أجل رئاسة المجلس الأعلى للدولة، و تم وضع حوالي 18 ألف شخص في 09 معتقلات في الصحراء بما فيهم منتخبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الناشطين فيهما و أعضاء أخرى، و في 09 فيفري 1992 تم إعلان حالة الطوارئ و قبل نهاية السنة حلت الحكومة المجالس الشعبية المحلية التي كانت ترأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و بغية دعم الصور الديمقراطية للنظام الجديد.

[1] عبد النور منصوري، **مرجع سابق**، ص 97-98.

عين المجلس الاستشاري الوطني المشكل من ستين (60) عضوا في أفريل 1992، من أجل تقديم المشورة للقيادة الجماعية، و تعتبر البداية الأولى لنزع السلاح هي تلك المتعلقة بتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 و بدأت هذه المبادرة تعرف انخفاضا ابتداء من سنة 1998 إلا أنها لم تتوقف.[1]

المطلب الثاني: الأزمة الأمنية.

قامت الجماعات المسلحة بالرد على توقيف المسار الانتخابي و ذلك بحبس النظام و السيطرة عليه في ظرف 6 أشهر، حيث اتجهت البلاد نحو مواجهة عسكرية مفتوحة، و كان ابرز حدث في هذه الفترة هو اغتيال الرئيس "محمد بوضياف" في 27 جوان 1992، واستمرت أعمال العنف حيث في 26 أوت 1992 انفجرت قنبلة في مطار الجزائر، و منذ هذا التاريخ أصبح الإرهاب يستهدف المدنيين كذلك، ووقع المجتمع الجزائري في دوامة من العنف لم يعرف أسبابها و كيفية الخروج منها و تعتبر الفترة ما بين 1992 إلى 1995 من أبشع سنوات النزاع، و في سنة 1997 قامت قوات الأمن بعملية تمشيط كبرى لمعاقل الجماعات المسلحة كرد فعل على المجازر المتوالية بالرغم من الإعلان المتكرر للسلطات بأن الإرهاب يعيش آخر أيامه إلا أن الوحشية بقيت مستمرة، و تطورت الأزمة الأمنية أكثر حيث تشكلت عدة جماعات معارضة اختارت المواجهة المسلحة كرد فعل على توقيف المسار الانتخابي و هذه الجماعات هي جماعات مختلطة من شتى الأنحاء و متفرقة مشكلة من قدماء حرب أفغنستان، و كانت تتحرك دون برنامج أو إستراتيجية، حيث شنت عدة اعتداءات على قوات الأمن، وكانت تستهدف بشكل كبير أعوان الشرطة في الأحياء الشعبية لاسترجاع أسلحتهم، وكذلك استهدفت البنوك و مقرات الشرطة و الدرك و حتى الموظفين المدنيين، و قدمت منظمة العفو الدولية في مارس 1993 حصيلة سنة 1992 منذ إعلان حالة الطوارئ تم اغتيال أكثر من 270 عنصر من قوات الأمن و 20 مدنيا من قبل الجماعات المسلحة، و في المقابل فقدت الجماعات المسلحة أكثر من 300 شخص من عناصرها جراء المواجهات ضد قوات الأمن، كما أن مهنيو الإعلام كانوا من المستهدفين كذلك فقد اغتيل 100 إعلامي خلال الفترة ما بين 1993-1996 بالإضافة إلى الفئات المهنية الأخرى التي استهدفتها الجماعات المسلحة و هي: المعلمون، الفنانون، النقابيون، أعضاء مختلف الأحزاب، رجال الدين بالإضافة إلى مدنيين ليس لهم أي صلة بالمواجهات.

---

[1] عبد الله منصوري، **المرجع نفسه**، ص 98-99.

و زادت حدة العنف بتنظيم الجماعات المسلحة نفسها حيث بداية من 1993 قامت الجماعات المسلحة بتنظيم صفوفها في المناطق الجبلية، التي تعتبر صعبة الوصول بالنسبة للقوى النظامية، كما كان لهذه الجماعات فروع في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، في الأحياء الشعبية خاصة حيث كانت تستهدف الأملاك العامة والموظفين العموميين، و كانت وسائل الإعلام تتكتم عن حقيقة الأوضاع للرأي العام و ذلك بسبب قانون الإعلام الذي يمنع أي إعلامي من التصريح بهذه الأمور لأنها كانت حساسة في تلك الفترة و أي إعلامي يخالف ذلك يتعرض للسجن، و بذلك كانت موازين القوى التي تبين مدى قوة أو خسارة أي طرف مجهول لدى الشعب إلا أن سنة 1995 كانت بداية استرجاع قوة الجيش الشعبي الوطني.[1]

و في السداسي الأول من سنة 1994 بلغ عدد الضحايا أكثر من 423 قتيل، تعمقت الأزمة الأمنية و دخل مصطلح جديد على الحياة اليومية الجزائرية و هو مصطلح "المجزرة" حيث كانت في أغلب الأحيان تنسب المجازر إلى أماكن وقوعها مثل: مجزرة الأربعاء، المدية، البرواقية، وادي الفضة وادي الفضة، البليدة، تنس...الخ. لقد استخف قادة الجبهة الإسلامية بقدرة الجيش على التكيف مع طبيعة الصراع و خاصة تحديث وحداته القتالية و جعلها أكثر فعالية.

أما قوات الأمن فكان لديهم جهاز مكلف بمكافحة الإرهاب عمليا، و ذلك من خلال مركز قيادة وتنسيق عمليات مكافحة التخريب حيث يتكون من وحدات القوات الخاصة للجيش الوطني الشعبي و عناصر الأمن العسكري، في البداية الأولى قام المركز بضم ثلاث كتائب من المضليين و فوج من الشرطة العسكرية، ووحدة للاستعلامات ثم انضمت إليها وحدة التدخل السريع للدرك الوطني لتأطير عمليات التمشيط داخل المناطق التي تلجأ و تتردد عليها الجماعات المسلحة.[2]

و أصعب فترة عرفتها الجزائر هي تلك المتعلقة بربيع 1994 حينما عمدت الجماعة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ بدرجة أقل إلى مهاجمة أهداف اقتصادية و عسكرية في عدة مناطق بعدة و سائل كالحرق والتفجير و التخريب حتى تمكنت من فرض سيطرتها على بعض القرى حيث تميزت هذه الفترة بقدرة الجماعات المسلحة على استقطاب و تعزيز صفوفها ضمن فئة الشباب أساسا، إلا أنه في سنة 1995 تمكن الجيش من تأمين الحماية لكل المنشآت الاقتصادية و العسكرية ذات الأهمية لدرجة أن لم يعد بوسع الجماعات المسلحة

---

[1] مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 210.

[2] محمد قيراط، **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق، ع 3و4، 2003، ص 107.

مهاجمتها و كان "العمل الجهادي" هو شعار الجماعات المسلحة خلال الفترة ما بين 1994-1995 إلا أنه في نهاية 1995 عرفت نشاطا يحكمه منطق "الرعب غير المفهوم" و أدت هذه الأعمال العنيفة إلى تفكير الأهالي في اللجوء إلى مناطق أكثر أمنا و حدث ذلك بالفعل. ولم يتوقف عمل الجماعات المسلحة عند هذا الحد بل راحت تستهدف الأماكن العامة من خلال تفجيرها و ذلك بداية من سنة 1995 حيث أن مئات الأشخاص كانوا ضحايا تفجيرات الأسواق، الحافلات و القطارات و هذا ما زاد من تأزم الأوضاع ذلك أن بعض المدارس تعطلت عن الدراسة بسبب تفجيراتها، ومع استرجاع الجيش سيطرته تزايدت المجازر و شكلت نوعا من الضغط الدولي، و منعت الجيش من الاستفادة من نتائج سياسته الأمنية المنتجة منذ توقيف المسار الانتخابي.[1]

-ومن دوافع المصالحة الوطنية في الجزائر كذلك هو تيقن الشعب الجزائري من أنه من دون عودة السلم والأمن لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بالثمار التي يتوخونها منه.

-تيقن الشعب الجزائري من أنه لا يوجد مخرج آخر من المأساة الوطنية من دون تحقيق المصالحة الوطنية.

-وعي الشعب الجزائري بأن المصالحة الوطنية تعود عليهم بالخير و أنها كفيلة بتعزيز مكاسب الجزائر بما يخدم مصالح المواطنين.

لهذه الأسباب كانت الجزائر تجدد تمسكها في إقامة مصالحة وطنية حيث أن كل اعتراض أو فشل في مشروع ما لا تعتبره الدولة الجزائرية عائقا بل حافزا للبحث عن مشروع آخر ذلك أن المأساة الوطنية و ما خلفته من آثار جعلت الإرادة أكثر لدى الحكومة الجزائرية من أجل إيجاد حل للخروج من هذا الواقع.

[1] عبد النور منصوري، **مرجع سابق**، ص 103-106.

المبحث الثالث: تطورات مسار المصالحة الوطنية في الجزائر ونتائجها.

عرف مصطلح المصالحة الوطنية عدة تسميات، فهي مشروع لم يأت دفعة واحدة بل هو نتيجة جهود متضافرة و عبر مراحل مترابطة إذ يمكن القول أن المصالحة الوطنية في الجزائر هي حصيلة عمل بعض الرؤساء الذين حكموا الجزائر، فهي عرفت مصطلح الحوار السياسي ثم قانون تدابير الرحمة ثم الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية.

المطلب الأول: الحوار السياسي.

بداية أخذت المصالحة الوطنية مصطلح الحوار السياسي كأول اسم لها و كحل للأزمة، و دعت إليه مجموعة من الشخصيات السياسية و الحزبية، كما رحبت مجموعة من الأحزاب بالحوار السياسي و تبنت هذا المشروع وعلى رأس هذا الأحزاب تلك التي حققت الفوز في الانتخابات 1991،[1] وهي جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، و الجبهة الإسلامية للإنقاذ و أحزاب أخرى، و هي النقطة التي بدأ فيها الانقسام السياسي والإعلامي و حتى الشعبي بين دعاة الحوار، و دعاة خيار المواجهة من داخل السلطة و تغلب التوجه الثاني سياسيا الأمر الذي أدى إلى استفحال الأزمة الأمنية وبتعثر الحوار و انسداد قنواته مع الشركاء السياسيين ومع زيادة الأزمة الأمنية استفحلت الأزمة السياسية و ذلك في عام 1995 عندما قامت مجموعة من الأحزاب الجزائرية بعقد اجتماع بالعاصمة الإيطالية روما، و توصلت إلى التوقيع على أرضية سياسية تعرف بعقد روما من أجل الحوار مع السلطة إلا أن السلطة الجزائرية قامت برفض هذه الأرضية، و عليه تعتبر هذه الأرضية أول عقد مكتوب كآلية سياسية لتحقيق المصالحة الوطنية، وبذلك ظهر مصطلح الحوار السياسي مع السلطة كبديل لكلمة الحوار.

و لم يعرف الحوار بين السلطة و بعض الأحزاب أي توقف، إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تكن شريكة فيه بالرغم من أنها المعنية بالأزمة و ذلك بسبب أنها لم تدع إلى الحوار أو أنها قررت المقاطعة بحجة أنها ترغب في حوار بدون إقصاء، وقد عبرت مجموعة عقد روما عن موقفها من ذلك الحوار بالعبارة التالية: "لا لحوار البعض مع البعض ضد البعض من أجل البعض" و في هذا السياق يرى "عبد الحميد مهري" الأمين العام

[1] عمر صدوق، **أراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 107.

السابق لجبهة التحرير الوطني أن مشروع المصالحة توافقا وطنيا بين جميع الفعاليات السياسية المؤثرة في المجتمع، كما أن البحث عن حل المشاكل التي أوجدت الأزمة يسهل في تحقيق المصالحة الوطنية.

و عليه يمكن القول رغم كل الجهود في سبيل حل الأزمة إلا أنها لم تتوج بحوار جاد، مما أدى إلى عقد "ندوة الوفاق الوطني" كشكل من أشكال تحقيق المصالحة الوطنية، و تميزت تلك الندوة بعدم حضور كل الشركاء السياسيين مما أطلق عليها من طرف بعض المحللين بأنها "ندوة شبه الوفاق الوطني" إلا أنها لم تضع حدا للتدهور الأمني و عدم الاستقرار السياسي.

و يرى الدكتور "محمد لعقاب" أن الحوار السياسي كمفهوم للمصالحة الوطنية آنذاك وصل إلى الفشل لأنه اتسم بثلاث سمات:

1 – أنه كان حوارا جزئيا، أي لم يشرك جميع الشركاء السياسيين خاصة أطراف الأزمة.

2 – لم يكن حوارا جديا لأن عدة أحزاب مشاركة فيه لم تكن تملك نفوذا شعبيا و كانت تنقصه الشجاعة السياسية.

3 – كان الحوار عبارة عن إملاءات و لم يتسم بسمات الحوار، أي أن كل طرف كان يريد فرض رأيه.[1]

المطلب الثاني: تطور المسار من قانون تدابير الرحمة إلى الوئام الوطني.

أولا: من قانون تدابير الرحمة إلى الوفاق الوطني:

تجلى هذا القانون في قانون التوبة أو ما يعرف بقانون الرحمة لعام 1994 و الذي يسمح لكثير من حملة السلاح من العودة إلى المجتمع، وكان الهدف من قانون الرحمة وهو حد للنزيف الدموي دون إشراك الذين يعدون طرفا في الأزمة و بالتالي لم يحقق نتائج مرجوة.

و كان هذا القانون يحتوي على 12 مادة موزعة على ثلاث فصول.

---

[1] نزهة حانون، **الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية:ميثاق السلم و المصالحة الوطنية نموذجا (دراسة لجريدتي النصر و الخبر)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال بجامعة منتوري قسنطينة، 2007–2008، ص 117–118.

-**أهداف القانون:** يمكن إجمال أهدف هذا النص في النقاط التالية:

-عزم سلطات البلاد على اجتياز الجزائر مرحلة دقيقة في تاريخها، و ذلك بالسعي لتطهير المناخ و إتاحة الفرصة لكل أبناء الأمة للتعبير عن رأيهم بطرق سلمية.

-العزم على إعادة السلم و الاستقرار و الأمن و النمو و الازدهار للوطن و للمجتمع و إعادة الهيبة و الاعتبار للدولة و الاحترام الكامل لسيادة القانون.

-فتح المجال أمام كل الجزائريين للمشاركة في بناء الوطن و التمسك بقيمنا الوطنية الروحية و الدينية السمحة المطبوعة على الدوام بالوسطية و التراحم، وبقيم الخير و العطاء.[1]

-عزم السلطات البلاد على محاربة الإرهاب و أعاصير التطرف و التعصب الغريبة عن المجتمع الجزائري لإعادة الاستقرار و الأمن و الطمأنينة إلى نفوس المواطنين.

-تأكيد رغبة الدولة في التكفل بفئة الشباب التي وقعت ضحية حملات و دعوات مضللة وانساقت بفعل أسباب عديدة إلى أعمال الإرهاب و التخريب، و تحريرها من أيادي القتل و التدمير و التخريب، تدمير النفس و مستقبل الوطن.

-باعتبار الإرهاب ظاهرة غريبة و دخيلة على مجتمعنا، كان من الضروري الإسراع في تكييف التشريع خاصة بإعادة النظر في الأدوات القانونية المستعملة وفي الإجراءات المتبعة، و ذلك بعد أن تأكد أن محاكمة مرتكبي الأفعال الإرهابية و التخريبية مهما كانت درجة العقوبة لا تكفي للقضاء على الإرهاب الوحشي.

-تشجيع توبة الأشخاص الذين وقفوا في وجه السلطات العمومية، وارتكبوا أعمالا إرهابية...[2]

وبعد فشل الإجراء تقرر إقامة وفاق وطني لعله يأتي بالفائدة.

الوفاق الوطني:

أما فيما يتعلق بالوفاق الوطني فإنه في 07 جويلية 1996 قام "أحمد أويحي" بعرض حصيلة 06 أشهر من الحكم على المجلس الوطني الانتقالي حيث ركز بشكل أساسي على محاربة الفساد وصعوبة الوضع الاجتماعي.

---

[1] عبد الناصر جابي، **انتخابات الدولة و المجتمع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998، ص 119

[2] العيد عاشوري، **المصالحة من الأحكام القانونية...إلى ميثاق السلم**، مجلة النائب، الجزائر، 2003، ص 104.

و في يوم 15 جويلية 1996 دعت الرئاسة إلى "اللقاءات المتعددة الأطراف" ومن جهة أخرى أعلنت جبة التحرير القطيعة الكاملة لعقد روما، و في أوت 1996 جرت اللقاءات الثنائية و كان آخرها مع حماس والتحدي، في حين فضلت جبهة القوى الاشتراكية و الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر M.D.A الانسحاب منها.

و في 14 أوت 1996 بدأ عمل أربعة لجان إضافة إلى 29 حزبا، حيث قامت اللجنة الأولى بمناقشة مؤتمر الوفاق الوطني، و الثانية أخذت الدستور كموضوع لمناقشتها، أما اللجنة الثالثة فتكفلت بقانون الأحزاب السياسية، أما اللجنة الرابعة قامت بمناقشة مسألة القانون الانتخابي، حيث مالت الكفة لصالح النسبية على دورتين محل الأغلبية مع إقرار وجود ممثلين عن الجاليات في الخارج، وكان هناك حرص على تصحيح مبدأ التعددية واحترام الثوابت الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية) وكذلك الحفاظ على التعددية السياسية والممارسة ومبادئ النظام الجمهوري، أما ما تعلق بتشكيل الأحزاب فقد اقترح وجود 25 عضوا مؤسسا على الأقل من ثلث ولايات الوطن، وما بين 400 إلى 500 مندوب في المؤتمر التأسيسي ينتخبهم ما يتراوح بين 2400 و 2500 منسب.

و في 14 سبتمبر قام "اليمين زروال" بافتتاح ندوة الوفاق الوطني في قصر الأمم بنادي الصنوبر وما ميز هذا الافتتاح هو حضور نحو ألف شخص يمثلون مؤسسات و هيئات و مجالس حكومية إلى جانب 37 تنظيم غير سياسي، و 28 حزبا من بينها حزبا جبهة التحرير الوطني و حركة النهضة في حين قامت أربعة أحزاب بمقاطعة الندوة وهي جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، من أجل الثقافة والديمقراطية و التحدي.[1]

و تميزت أعمال الندوة في بدايتها باقتراح أن يرأسها الرئيس "زروال" و يشرف على تسييرها، حيث اقترح رئيس الدولة مكتبا للإشراف عليها بعضوية ممثلي أهم التشكيلات السياسية و المنظمات الوطنية و هي: جبهة التحرير الوطني، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية، التحالف الجمهوري، إضافة إلى ممثلين عن إتحاد العمال و منظمة المجاهدين و جاء في هذه الندوة تنويه بما يبذله الجيش و قوات الأمن و الشعب من جهود للحفاظ على الجزائر، كما تم الحديث عن بقايا الإرهاب إذ أشار الرئيس إلى أنه سيتم تحرير الجزائر نهائيا من

[1] جورج الراسي، **الدين و الدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008، ص 518-519.

الابتزاز الإجرامي الفاشل، كما جدد الرئيس رفض الشعب للإرهاب و إدانة ندوة الوفاق الوطني للممارسات الإرهابية، كما أخذ الرئيس وقتا طويلا في الحديث عن مسيرة الحوار، كما قام بالتوقف عند الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر 1995، و سجل تراجع الحذر لدى بعض التشكيلات و ترجيح كفة الحوار، و قال الرئيس أن الهدف من كل هذا هو من أجل مواصلة المعالجة الحقيقة للأزمة.

وما ميز هذه الندوة كذلك هو وجود شخصيات من النظام السابق مثل السادة: "أحمد الغزالي، وأحمد عبد الغني، و شريف بالقاسم" إلى جانب قيادات من المرحلة الانتقالية مثل أعضاء المجلس الأعلى للدولة خاصة "علي كافي".

وأكد معظم المتدخلين في هذه الندوة على أهمية أرضية الوفاق و صلاحيتها لأن تكون وثيقة ملزمة للجميع وكانت الدعوة إلى المشاركة في الندوة قد وجهت إلى كل شركاء الحوار الوطني بمراحله الثنائية و المتعددة الأطراف الذي بدأ في أفريل 1996 وهم:

-20 حزبا من المجلس الانتقالي، 8 أحزاب من الحوار الثنائي، 8 منظمات وطنية، 7 منظمات لأرباب العمل، 7 جمعيات نسوية، 17 جمعية للشباب.[1]

كما كان لمؤسسات رئاسة الجمهورية و الحكومة و المجالس العليا و الهيئات الرسمية و ممثلي الجالية الجزائرية في الخارج، و الصحافة الأجنبية المعتمدة في الجزائر و الصحافة الجزائرية حضور في الندوة.

فالأعمال جرت في غياب "أحمد بن بلة" زعيم الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر و ذلك بسبب اشتراط مشاركته حضور "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" و "حسين آيت أحمد" زعيم "جبهة القوى الاشتراكية" التي رفضت هذا المشروع (الوفاق)، و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الذي انتقد أرضية الوفاق بالرغم من مشاركة الحزب في تحضيرها، و "الهاشمي شريف" زعيم التحدي الشيوعي الذي رفض المشاركة في ندوة تحضرها أحزاب تختلف عن توجهه وهي الأحزاب الإسلامية، إضافة إلى زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين لم توجه لهم الدعوة للمشاركة في هذه الندوة.

---

[1] القادر يحياوي و آخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1939-2000**، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، سنة 2001-2002، ص 371.

و في 15 سبتمبر 1996 أجريت الجلسة الختامية للمؤتمر الوطني في قصر الأمم حيث وقع المشاركون على أرضية الوفاق على أن تكون المرحلة المقبلة هي الاستفتاء على الدستور و تم تحديد المبادئ الأساسية التالية:

-المكونات الأساسية للهوية الوطنية: الإسلام و العروبة و الأمازيغية مع ضرورة صيانة أماكن العبادة و منع أي استخدام سياسي أو إيديولوجي أو فئوي لموضوع اللغة العربية.

-المبادئ المؤطرة للتعددية السياسية المنبثقة عن ثورة أول نوفمبر و دستور و قوانين الجمهورية، ورفض العنف، واحترام الحريات الفردية و الجماعية و التمسك بالديمقراطية و بخيار التعددية السياسية واحترام التداول على السلطة.

-اعتبار الديمقراطية التعددية خيارا "سياديا" للشعب الجزائري.

ولقيت أرضية الوفاق انتقادات حيث اعتبرها البعض أنها تمهد الطريق لحزب جبهة التحرير الوطني والحركات الإسلامية أمثال "حماس و النهضة" ولا تفصل بين ما هو سياسي وما هو ديني، كما أنها تضحي بدسترة الأمازيغية. و في 21 سبتمبر 1996 قام الرئيس "اليامين زروال" بعقد مؤتمر صحفي عبر فيه عن حصيلة مؤتمر الوفاق الوطني و النقاط المطروحة، خاصة ما يتعلق بالهوية الوطنية من ثوابت الإسلام و العروبة والأمازيغية و قانون الأحزاب حيث أعطيت لها مهلة لا تتعدى سنة لتسوية أوضاعها قبل الشروع في الاستفتاء على الدستور، و عليه أدرجت المادة 40 المتعلقة بعمل الأحزاب، كما تحدث الرئيس آنذاك عن وضع قانون جديد للإعلام.

و في 15 أكتوبر 1996 قامت الصحف الجزائرية بنشر خطاب الرئيس "اليامين زروال" الذي أعلن فيه للجميع عن إجراء استفتاء في 28 نوفمبر 1996 لتعديل دستور 1989، حيث أعطى هذا المشروع الجديد أهمية خاصة لكيفية تأسيس الأحزاب حيث منع هذه الأخيرة من أن يكون تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو فئوي أو وفق الجنس أو الانتماء الجهوي، ووضع شرطا لتأسيسها وهو نبذ العنف أي أنه يجب على الجماعة التي تريد تأسيس حزب أن تنبذ العنف.[1]

و رغم كل هذا إلا أن الوفاق الوطني لم يصل إلى النتائج المرجوة من طرف الحكومة الجزائرية حيث عوض بقانون الوئام المدني.

---

[1] جورج الراسي، **مرجع سابق**، ص 519-523.

ثانيا: من الوئام المدني إلى الوئام الوطني.

1 – الوئام المدني:

يندرج قانون الوئام المدني في إطار الغاية السامية التي ترمي إلى استعادة الوئام المدني، و يهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين في أعمال إرهاب أو تخريب الذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع.

كانت لقانون تدابير الرحمة آثارا إيجابية على بعض الشباب الذي ضل السبيل فتاب الكثير منهم واستفادوا من تدابير الرحمة، إلا أن ذلك لم يخفف على الشعب آثار الإرهاب و الإجرام و ينهي معاناته، ومع استمرارية الوضع الأمني و انسداد الحل السياسي تأزمت الوضعية الجزائرية أكثر،و بذلك ازدادت المطالبة الخارجية بإيفاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة، و أحس الجزائريون بان خطر التدخل الأجنبي أصبح قائما عندما حلت بالجزائر بعثة الأمم المتحدة للإعلام و التقصي عام 1998 وبذلك أصبح خيار المصالحة يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، فالإجراءات و الآليات السياسية التي تم اتخاذها لم تحل الأزمة، لذلك أصبحت المصالحة الوطنية شعار المرشحين لرئاسيات 1999 وذلك من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الرأي العام، وبعد تقلد "عبد العزيز بوتفليقة" الحكم في أول عهدة رئاسية له أعطى تسمية جديدة للمصالحة الوطنية، فأصبحت تحمل تسمية الوئام المدني، و صادق البرلمان الجزائري على قانون الوئام المدني بدون أية معارضة، ثم عرض القانون على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 16 سبتمبر 1999 وكانت نتائج هذا الاستفتاء تعبر عن رغبة الشعب في وضع حد للأزمة التي حلت به من القتل و الاغتصاب و تدمير الممتلكات العامة و الخاصة، و عملت سياسة الوئام المدني على إعادة السلم و الأمن عبر كل مناطق الوطن حتى تمكنت من استرجاع مكانتها على المستوى الدولي، و بدأت من جديد في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من أجل خدمة أبناء الوطن، ومن هذا المنطلق أصبح مفهوم المصالحة الوطنية قسما مشتركا بين الشعب و السلطة و الأحزاب لأول مرة منذ عام 1999.[1]

[1] نزهة حانون، **مرجع سابق**، ص 119–120.

أهداف القانون:

إن الوضعية التي عاشتها الجزائر فرضت تكييف التشريع المعمول به ليصبح بذلك قادرا على التكفل بمتطلبات المعطيات الجديدة التي أفرزتها مكافحة الإرهاب الأعمى و المتوحش، فمحاربة الإجرام ومرتكبيه و متابعتهم ومعاقبتهم تستدعي سن قوانين و إجراءات تتناسب مع هذه الأفعال تماشيا مع المسعى العام الذي تهدف إليه الدولة، و يعبر هذا القانون عن إرادة سياسية قوية ليسود الوئام المدني بين كل أفراد الشعب، و يهدف هذا القانون إلى: -إنهاء فترة مظلمة من حياة الجزائر و فتح عهد جديد.

-السعي إلى إيجاد حلول للوضعية التي تشهدها البلاد، و إلى استرجاع الوئام المدني، ووضع حد لحالة الانسداد التي يتخبط فيها بعض الأشخاص، وفتح الطريق أمامهم للعودة إلى المجتمع، و المساهمة في بناء الوطن بدلا من تخريبه.

-إيجاد حلول نهائية لأسباب الاضطراب، وفتح باب التوبة أمام المتورطين في أعمال إرهابية أو تخريبية و الذين يعبرون عن إرادتهم في الكف عن نشاطاتهم الإجرامية.

-تجفيف منابع الفتنة، وهو ما يتطلب التجاوز و الحلم لما يحققه ذلك من ترسيخ قيم التسامح الأصلية في المجتمع.

-تكريس مبدأ الإعفاء من المتابعة و تطبيق مبدأ القانون الأصلح للمتهم في إطار تجسيد الإرادة السياسة التي تسعى جاهدة للقضاء على بذور الحقد و الانتقام، ولتحقيق هذه الأهداف يرتكز النص على أربعة مبادئ يجب التمسك بها.

-احترام الدستور و الحرص على تطبيق قوانين الجمهورية و الخضوع لها.

-حماية حقوق ضحايا الإرهاب و التكفل بهم.

-العرفان بدور مؤسسات الدولة.

-فتح المجال لعودة الذين ضلوا الطريق لسبب أو لآخر.[1]

[1] العيد عاشوري، **مرجع سابق**، ص 106.

2 – الوئام الوطني:

وفي سياق الوئام المدني خرج بوتفليقة بمصطلح جديد، وذلك خلال إعلانه عن رغبته في ترقية الوئام المدني إلى وئام وطني، وبقي غير واضح المعالم و أصبح عرضة للتفسير و التأويل من قبل الإعلاميين والسياسيين، غير أن تحدد الملامح أو الخطوط العريضة له، وترى شخصيات متتبعة للأزمة الجزائرية أن

الوئام المدني ما هو إلا الشق الأمني للمصالحة الوطنية ولابد من استكمالها بالشق السياسي.[1]

المطلب الثالث: المصالحة الوطنية أهدافها و نتائجها.

أولا: المصالحة الوطنية.

عقب فوز بوتفليقة في انتخابات 08 أفريل 2004 كانت المعطيات تختلف عما كانت سابقا، ذلك أن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يعودوا وراء القضبان بعد أن استكملوا مدة العقوبة، والجيش الإسلامي للإنقاذ نزل من الجبال، ورغم ذلك بقيت جماعات مسلحة تواصل عملياتها ضد النظام وتهدد السلم، الأمر الذي جعل المصالحة الوطنية مطلبا جماهيريا، فدخلت المصالحة الوطنية إلى برنامج الحكومة وصادق عليها البرلمان، وهنا أخذت المصالحة الوطنية تسمية جديدة هي المصالحة الوطنية الشاملة، فمفهوم هذه الأخيرة يختلف عن تلك المصالحة التي جاءت مع مجيء الأزمة حيث لم تعد المصالحة كما في السابق مربوطة بالجانب الأمني، بل اتسعت إلى مجالات أخرى، دون فتح المجال لإنشاء أحزاب جديدة، كما أن المصالحة الوطنية في بداياتها الأولى كانت تسعى جاهدة لحل الأزمة السياسية بوضع آليات و إجراءات لحلها، لكن المصالحة الوطنية التي يقودها الآن بوتفليقة تفتقر إلى آليات عملية ذات منهجية واضحة.

وبخصوص تغيير المفهوم وانعدام الآليات ظهرت مخاوف على المستوى الشعبي في الجزائر ترى أن المصالحة الوطنية تم تمييعها بتعميمها.

فبعدما كانت المصالحة الوطنية مرتبطة بالأزمة الأمنية، وبالتالي ينبغي أن يبقى مرتبطا بها لمعالجة قضية الجماعات المسلحة المتبقية، وآثار الأزمة التي تمس بشكل مباشر حملة السلاح و تحريك ملف المفقودين ومتابعة حالة المطرودين من العمل، و النازحين من قراهم، ومعاقبة الجاني على ما ارتكب من جرائم، وتقديم

---

[1] نزهة حانون، **مرجع سابق**، ص 122.

للعدالة كل من تسبب بالقتل و التعذيب و الاغتصاب و التدمير، و جبر ضرر الضحايا، وبذلك بادر الرئيس بإجراء استفتاء شعبي حول العفو الشامل لتعطي مفهوما عاما للمصالحة الوطنية، وكذلك تم تعميم المصالحة الوطنية إلى قطاعات أخرى مثل مهربي الأموال و الرافضين لدفع الضرائب وأولئك الذين مارسوا الفساد و عبثوا بالمال العام منذ الاستقلال إلى ذلك اليوم.

ظهر موقفان بخصوص المشروع الذي طرحه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" المتعلق بالعفو الشامل وهما:

الموقف الأول: وهو موقف أنصار الرئيس حيث يرون أن معالجة الأزمة الأمنية لن تكون إلا بخطوة جريئة قد تصدم بعضهم لكنها ضرورية، وهي إصدار عفو شامل عن كل المتورطين في جرائم الدم والاغتصاب و التخريب.[1]

الموقف الثاني: يرى أصحاب هذا الموقف أن بوتفليقة لن يقدم أي إصدار عفو، وإن المشروع لا يعد إلا تجربة يريد الرئيس من خلالها تقدير مدى استعداد الجزائريين لدفع ثمن استعادة أمنهم واستقرار بلدهم.

حيث كان "الرئيس العزيز بوتفليقة" يرغب في تحقيق المصالحة الوطنية في الجزائر، وهذه الرغبة حظيت برضا وقبول ترحيب واسع وتأييد بصورة لا سابق لها لبرنامجه الوفاقي "الوئام المدني" كفصل من ذلك المشهد الطويل بغرض المصالحة الدائمة، وأن مشروع العفو الشامل العفو الشامل المنظر طرحه للاستفتاء في المرحلة القادمة يأتي استجابة لطموحات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، ذلك أن اقتراح بوتفليقة المتعلق بإصدار العفو الشامل عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء النزاع الداخلي الدموي في البلاد يمكن أن يحرم الضحايا أو عائلاتهم بصورة نهائية من حقهم في الكشف عن الحقيقة، وفي إقامة العدالة وتحقيق الإنصاف.[2]

وما يعمق من تلك المخاوف أنه يوجد حتى الآن أشخاص لا يعرفون مقتضيات العفو المقترح، إلا أن التصريحات الرسمية تشير إلى أن القانون سوف يستثني من المقاضاة أي عضو في مجموعة مسلحة أو في أي من قوات الأمن عن الجرائم التي ارتكبت في مجرى النزاع بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة

لحقوق الإنسان.

---

[1] أنور نصر الدين هدام، **المصالحة الوطنية في الجزائر خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية**، معهد الهوقار، ص 105.

[2] نزهة حانون، **مرجع سابق**، ص 122-124.

واتهمت السلطات الجزائرية من قبل منظمات حقوقية بأنها تتقاعس عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت إبان العشرية السوداء، وترى هذه المنظمات أن التقاعس اكتسى خطورة خاصة في ضوء شدة هذه الانتهاكات، حيث وصل بعضها إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية ومن جهته صرح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة أن ما يقارب (200000) شخص قتلوا جراء النزاع و عشرات الآلاف من هؤلاء هم من الرجال النساء والأطفال المدنين الذين قتلوا في هجمات اتسمت بالعنف، كما تعرض الآلاف للتعذيب أثناء الاحتجاز،كما تعرض آلاف للاختفاء جراء اعتقالهم واختطافهم من قبل الجماعات المسلحة و إعدامهم.

و في الأغلبية الساحقة من الحالات لم تتخذ السلطات أي إجراءات بشأن توضيح ظرف الجرائم وتقديم الجناة المشتبه فيهم إلى العدالة على الرغم من الجهود المضنية للضحايا و عائلاتهم في البحث عن الحقيقة، وتقديم المعلومات إلى السلطات القضائية بخصوص القضايا التي أودعوا شكوى فيها.

بينما يرى آخرون أن إصدار عفو شامل في هذا السياق يمكن أن يزيد من الحقد من دون أن يقضي على ما خلفه الماضي من جرائم بشعة، و ربما يقوض بصورة دائمة أية آفاق مستقبلية لتوفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان و يحتمل أن يحول نهائيا كذلك دون الكشف عن حقيقة الماضي في المحاكمة الجزائرية و بذلك يصبح عقبة في طريق أي فرصة لتحقيق العدالة واعتماد المساءلة كجزء من عملية الانتقال إلى حالة السلم.

و الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" جعل مشروع المصالحة الوطنية مبهما من أجل أن تتلقفه جميع شرائح المجتمع بمختلف فئاته: أحزاب و جمعيات و نقابات و هيئات المجتمع المدني،[1] وواجه "الرئيس بوتفليقة" صعوبات جمة في تحقيق مشروع المصالحة الوطنية ذلك أنه لم يعط للشعب الجزائري فرصة من أجل معالجة ما حدث في الماضي وذلك عبر حوار وطني يسود فيه الاحترام لحرية التعبير و حقوق الإنسان ذلك أن الشعب الجزائري والمجتمع الدولي لن يقبلوا بتقديم تنازلات عن المبادئ الأساسية للحقيقة والعدالة و الإنصاف خصوصا أن الأمم المتحدة و الهيئات الأخرى ترفض إمكانية حدوث عفو أو تدابير مماثلة من شأنها أن تكفل الحصانة من العقاب من جرائم ضد الإنسانية لذلك فإن المؤشرات تعمل على تعقيد المسالة في التوصل إلى صيغة حول مفهوم المصالحة ترضي جميع الأطراف المعنية بالمصالحة الوطنية خاصة إذا لم يكن العفو الشامل قد تضمن اتخاذ تدابير من شأنها الكشف عن الحقيقة و صدور حكم قضائي يؤكد تهمة أو براءة المتهم بارتكاب جرائم قتل أو

[1] قوراية أحمد، **عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة و القيادة رجل الأقدار و المصلحة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص 24.

تعذيب وتلقي عائلات الضحايا تعويضات رسمية وليست وعود بذلك، وبالرغم من أن "الرئيس بوتفليقة" نجح في الحصول على دعم وتأييد بخصوص الوئام المدني وذلك من خلال تصويت أغلبية البرلمان لصالح المشروع إلا أن جمعيات ومنظمات حقوقية رأت أن هذا غير كاف لإنجاح مشروع المصالحة بحجة أن احترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها لا يمكن تجسيدها في موضوع وعرضه للتصويت، وكذلك أن أي عمل من شأنه أن يحقق العفو هو إجراء من أجل الهروب من العقاب.

وفي مارس 2005 رفعت اللجنة المكلفة من الحكومة الجزائرية بمتابعة حالات الاختفاء تقريرا وتوصيات إلى "الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" وحسب تصريحات رئيسها "فاروق قسنطيني فإن 6146 شخصا فقدوا على أيدي قوات الأمن ما بين 1992-1998، وحسب "فاروق قسنطيني" فإن التوصية الرئيسية في هذا التقرير هي تعويض عائلات الضحايا رغم أن أغلبها يرفض هذه التعويضات.

وترى عدة جمعيات متعلقة بحقوق الإنسان أن تقرير "قسنطيني" مجحف بالنسبة لعائلات المفقودين حيث أن الجدل مازال قائما بشأن هذا الملف، وتحاول عائلات الضحايا و المنظمات الحقوقية تأييد إغلاق ملف المفقودين عبر جلسات الحقيقة.[1]

وفي هذا السياق يقول "أحمد بن بلة" أن من مصلحة الجزائريين النهوض من جديد باعتباره أن البلاد مملوءة بالخيرات و الشعب الجزائري شعب عظيم، كما أن الجروح لا يمكن أن تداوى خلال سنة أو سنتين أو حتى عشر سنوات ذلك أن كل الدول تمر بفترات قاسية إلا أنه يجب عليها التفكير في كيفية الخروج منها، وما يفهم من كلام "أحمد بن بلة" أن تتم معالجة الجروح دون ترك الآثار.

كما يضيف الرئيس السابق إلى ذلك أن الجزائر إذا كانت حقا تنوي الخروج من المحنة ومداواة الجروح عليها توفير الوقت والجهد للخروج من ذلك، حيث أن الخروج منها يستغرق بعضا من الوقت، لذلك يقول الرئيس السابق أنه يجب البدء بلم اللحمة، أما الأطراف التي يجب أن تأتي إلى مائدة الحوار، فحسب "أحمد بن بلة" فإنه لا مصالحة في الجزائر بدون "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، لأن عدم وجودها في العمل السياسي سيبقي هناك ثغرة في عملية المصالحة الوطنية و يوضح "أحمد بن بلة" أنه لا يقصد بكلامه المقاتلين الموجودين في الجبال، ومن الأطراف المطلوبة في الحوار هي الأحزاب الأخرى ذلك أن مشاركتها و جلوسها على مائدة المصالحة من العوامل المهمة لإنهاء فترة المأساة الوطنية، ذلك أن الشعب الجزائري عانى الكثير خلال هذه الفترة.

---

[1] نزهة حانون، **مرجع سابق**، ص 124-126.

أما عن محاسبة المتجاوزين يقول "أحمد بن بلة" فالكل قد تجاوز سواء كان من المسلحين أو من الحكومة، فهناك تجاوزات من كل الأطراف، لذلك يجب الصفح و إغلاق هذه الملفات، فهناك دول كثيرة في العالم ومنها فرنسا وقعت فيما وقعنا فيه نحن إلا في نهاية الأمر عرفت كيف تلم جراحها وأعادت بناء لحمتها، أما إسبانيا فلا زالت منقسمة ولم تتمكن من بناء لحمتها.[1]

إذن المصالحة الوطنية مرت بكل هذه المحاولات لتصبح في الأخير مصالحة وطنية فهي لم تأت مع مجيء "عبد العزيز بوتفليقة" بل هي جهود متضافرة من قبل شخصيات سياسية قبل تقلد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الحكم إلا أن هذا الأخير كان له الحظ في استكمال هذا المشروع أي أن الإستراتيجية المتبعة من طرفه هي التي كانت المناسبة أكثر في تحقيق المصالحة الوطنية.

ثانيا: أهدافها:

إن المصالحة الوطنية لها أهداف متنوعة و مختلفة أمنية و اقتصادية وثقافية و سياسية يمكن حصرها على النحو الآتي:

1 – الهدف الأمني للمصالحة الوطنية:

–توفير المجال لعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة التي ترغب في التخلي عن أعمال العنف للاندماج في المجتمع الجزائري.

–وقف إراقة الدماء وإرساء السلم، ودعم مفعول الوئام المدني.

–تزكية جملة من الإجراءات القانونية و الإدارية التي تتولى مؤسسات الدولة تنفيذها بعد الاستفتاء في مجال الأمن و الاستقرار.

[1] أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، الجزائر: دار الأصالة للنشر و التوزيع، ط2، 2009، ص 353.

–محاولة إيجاد حل شامل يتضمن الاتفاق على طريقة ناجعة لوضع حد نهائي للعنف، ورفع المظالم العديدة التي أفرزتها الأزمة و التخفيف و العفو عن العقوبات الصادرة عن القضاء.[1]

إن المصالحة الوطنية من خلال هذا المنظور هي السعي إلى وقف الاقتتال، وإنهاء حالة الحرب المستعرة بين الجزائريين، ونزع فتيل الفتنة بين الأطراف المتصارعة، وإقناعهم بأنه لا غالب ولا مغلوب في هذا المستنقع المليء بالمآسي و الدماء المستنزف لطاقات الأمة و خيراتها و المولد للأحقاد و الضغائن والتي إن لم يوضع لها حدا فإنها حتما ستنتقل إلى الأجيال القادمة و تفسد عليهم مستقبلهم.

وتأتي مبادرة السلم و المصالحة الوطنية التي دعا إليها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" كتتويج لسلسلة من المحاولات التي قام بها النظام السياسي الجزائري لاحتواء الحرب الأهلية التي اندلعت في أعقاب إلغاء المسار الانتخابي، والتي اختزلت المجتمع الجزائري في صراع دامي[2]، نتيجة لمنطق رفض الآخر و محاولة استئصاله وهذا ما أكده رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" من خلال خطاباته المتعلقة بقانون "السلم والمصالحة الوطنية": "إن المصالحة الوطنية تشكل تحديا معنويا ساميا يستوقف إيماننا ووطنيتنا فلنستعد إذن ونعد العدة لها، وفينا يخصني فإنني بذلت في سبيلها خلال السنوات الفارطة جهد إيماني كمؤمن، لكن كذلك وفائي لرفاقي شهداء الثورة الأبرار الذين عاهدتهم ليس على استعادة استقلالنا الوطني فحسب و إنما عاهدتهم كذلك وبوجه خاص على بناء الجزائر التي حلموا بها و التي بذلوا أرواحهم من أجلها و إنني أحمد الله ذا الجلال و الإكرام على أن الشعب الجزائري يشاطرني هذه الإرادة التي ستتيح لنا بالفعل تحقيق المصالحة الوطنية"[3]، ويضيف رئيس الجمهورية في هذا الصدد أنه مع بقائنا يد واحدة في الكفاح الضاري الذي سنواصله ضد الإرهاب، و في سبيل أمنكم يقترح مشروع الميثاق ما يلي من الإجراءات الملموسة التي تستجيب لرغبتكم الصادقة المخلصة في حقن الدماء و عودة السلم و ذلك بإبطال المتابعات القضائية في حق كل الأفراد وما أكثرهم الذين كفوا فعلا عن نشاطهم المسلح وسلموا أنفسهم اعتبارا من 13 جانفي 2000 تاريخ انقضاء مفعول

---

[1] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، **استفتاء المصالحة الوطنية**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 3 مارس 2016، على الساعة 21:09:

arabic/governs…ahtml.http//http//www.pogar.org

[2] محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص 228.

[3] خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، **بمناسبة الندوة الوطنية للإطارات**، مجلة النائب، عدد خاص بالمجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2005، ص 09.

القانون المتضمن الوئام المدني، شريطة ألا يكونوا من الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية، ثم إبطال المتابعة القضائية أيضا في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن و خارجه أو المحكوم عليهم غيابيا باستثناء المتورطين في المجازر أو استعمال قنابل في الساحات العمومية، أضف إلى ذلك العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن السجن عقابا على اقترافهم أعمال عنف...وكذلك إبدال العقوبات أو إسقاطها أو الإعفاء جزء منها لصالح الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية...بني وطني الأعزاء إن مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية المعروض لموافقتهم يشمل إجراءات يرجى منها تحقيق المصالحة و تعزيزها، إنها تتمثل في الرفع النهائي لأي مضايقات التي يتعرض لها الأشخاص الذين جنحوا إلى اعتناق سياسة الوئام.

وقال أيضا "رئيس الجمهورية" من خلال تأكيده على البعد الأمني للمصالحة الوطنية: " بني وطني الأعزاء ستمكننا المصالحة الوطنية ليس من توثيق تماسك صفنا و إعادة السلم إلى مدننا و أريافنا فحسب بل و كذلك من عزل مقترفي الإرهاب أكثر فأكثر فتتسنى لنا مكافحتهم بمزيد من الفاعلية والإصرار.[1]

ولئن كانت السياسة هي فن الممكن فإن المصالحة الوطنية التي أدعوكم إليها هي المخرج الأمثل إن لم أقل الوحيد الذي سيستعيد على غرار الوئام المدني الطمأنينة إلى القلوب و الرشد إلى العقول، وينير الطريق المؤدي غدا إلى الحلول النهائية...كلنا مطالب بالعمل من أجل تغيير ما بأنفسنا من أجل السلم و من أجل المصالحة، ولذلك يجب أن ندفع ثمنا باهظا لابد منه من أجل سلم و أمن الجميع"[2]

وقد استقبلت الجماهير ميثاق السلم و المصالحة الوطنية بحماس كبير و صوت عليه بأغلبية هائلة وبات واضحا بأن ثمن المصالحة الوطنية هو تقبل قلب الصفحة نهائيا، وعدم التوقف عند معطيات مرحلة الفتنة وهو أمر بالغ القسوة ومر الطعم، ولكنه ثمن الاستقرار، خصوصا أن كل الأطراف المتناقضة كانت ترى نفسها أنها على الحق فيما ذهبت إليه.

لقد استطاعت قيادة المرحلة الجديدة المتمثلة في رئيس الجمهورية أن تجعل من الوئام المدني و المصالحة الوطنية نقطة تحول في تخلي الكثيرين عن السلاح و العودة إلى الحياة الطبيعية مما يعطي الجزائر فرصة

---

[1] خطاب رئيس الجمهورية، **مرجع سابق**، ص 12-13.

[2] **المرجع نفسه**، ص 16-17.

لإعادة هيكلة ساحتها السياسية بما يتلاءم و متطلبات المرحلة بعيدا عن المزايدات حول الثوابت الوطنية و الاهتمام أكثر ببناء دولة القانون القادرة على حفظ السلم و الأمن.[1]

2 – الهدف السياسي للمصالحة الوطنية:

إضافة إلى محاولة ترسيخ قيم التصالح و العفو و إعادة بناء فكرة الدولة كقيمة مرجعية لا غنى للمجتمع الجزائري عنها، فإن لثقافة السلم و المصالحة الوطنية بعد آخر يحاول أن يجمع بين وجهات النظر السياسية المختلفة، والتي جعلت من المقومات الوطنية عناصر متناقضة، حيث اتخذ كل حزب إحدى هذه المكونات و جعله محورا لنضاله و أساسا لمشروعه المجتمعي وضاع الشعب الجزائري بين مزايدات هؤلاء و أولئك، وانقسم المجتمع الجزائري إلى أنصار المشروع الإسلامي و الإسلام دين الدولة، و أنصار مشروع العروبة و اللغة العربية و الانتماء للوطن العربي هو أساس الكيان الجزائري سواء من حيث التاريخ أو الجغرافيا، وأنصار المشروع التغريبي اللذين يختبئون تارة وراء الحداثة و الحداثة مطلب للجزائريين منذ الاستقلال وتارة وراء الأمازيغية وهي أصل شعب الجزائري، فالثقافة التي تسعى المرحلة جديدة إلى تكريسها تنطلق من حاجة الجزائريين إلى الكثير من الوقت لكي يقتنعوا بأن هذه العناصر لابد أن تتكامل لتشكل وحدة واحدة منسجمة، كما أنهم في حاجة إلى تطبيع طويل على العيش الجماعي، العمل الجماعي و المبادرة الجماعية قبل أن يصلوا إلى ذلك الطور الذي لا يؤدي فيه تناقض الأطروحات إلى نشوب الاقتتال و اللجوء إلى العنف لحل النزاعات و الاختلاف، و إنما اللجوء إلى الحلول التوفيقية الوسطية و تبني قواعد العيش المشترك و المصالح المشتركة.[2]

وفي هذا الصدد سعى النظام السياسي الجزائري في طوره الجديد ما بعد انتخاب "بوتفليقة" إلى ترقية الائتلاف الذي طبع مرحلة الأزمة، خاصة جبهة التحرير و التجمع الوطني الديمقراطي و حركة مجتمع السلم و النهضة و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية إلى التحالف بدافع بناء الجماعة الوطنية، حيث رأت الأحزاب المشكلة لهذا التحالف أن الديمقراطية تحتاج إلى أمن سياسي يعترف فيه المتنافسون ببعضهم البعض، و أن بناء هذه الديمقراطية واستقرارها يحتاج إلى زمن لابد من احترامه.

---

[1] محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص 229.

[2] **المرجع نفسه**، ص 230.

لقد جسد التحالف الرئاسي في 16 فيفري 2004 حقيقة الثقافة السياسية المنشودة لفترة ما بعد الأزمة و المتمثلة في السلم و المصالحة الوطنية الشاملة، و تنازلت الزعامات و فك الاشتباك بين الإسلامي و العلماني و تكاتفت جهود الجميع ولو في المرحلة الراهنة حول برنامج واحد هو برنامج رئيس الجمهورية.

وقد جاء في خطاب رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بمناسبة الندوة الوطنية للإطارات:"إن الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية يتيح لنا الفرصة لتنظيم إسهام كل واحد منا في توطيد الوحدة الوطنية و ترقية و تعزيز الشخصية و الهوية الوطنية، و الحفاظ إلى الأبد على مثل بيان أول نوفمبر 1954..."[1]

وجاء أيضا على لسان "رئيس الجمهورية" بمناسبة ترشحه للولاية الثانية "...إن الموضوع موضوع زعامات، إنه موضوع شعب، موضوع وطن، موضوع سيادة وأمة، وهذه بلادنا نحن فيها جميعا صالح و غير صالح، ومؤمن و غير مؤمن، كلنا شركاء في هذا الوطن..."، وقال رئيسة الجمهورية أيضا في هذا المجال :"...لقد أدرك الشعب الجزائري أن الكثير من العوامل التي شهدتها سياسات غير متبصرة اجتمعت في بلادنا لتؤدي إلى انحراف الشعور الديني لدى بعض الناس، و إلى تدفق رهيب للعنف و الكراهية، لكن بضبط النفس و الرجوع إلى القيم السامية للإسلام الحقيقي تلاحم الشعب الجزائري في أغلبيته ليؤكد إرادته في وضع حد للتمزق الوطني عن طريق التفاهم و التسامح وإحلال السلام في بلدنا نهائيا..."[2]

3 – الهدف الاقتصادي للمصالحة الوطنية:

تتضمن ثقافة المصالحة الوطنية بعدا اقتصاديا يعمل على توحيد النظرة إلى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم التفريق بين القطاع العام و القطاع الخاص، حيث يقول رئيس الجمهورية في هذا الصدد " ذالك أن التمييز بين القطاع العمومي و الخاص، طالما أضر بنمو البلاد و أنه بات من المستعجل أن نمحو هذه الازدواجية التي تشوب التشريع و التنظيم و الممارسات، وذلك حتى نسمي المؤسسة الجزائرية مؤسسة و كفى، حتى تلك المؤسسة الأجنبية أو تلك التي تنشأ عن الشراكة يجب أن تعامل بنفس المنطق، والشركاء الاقتصاديون و الاجتماعيون يجب عليهم هم أيضا أن يتصالحوا فيما بينهم عبر الحوار المنظم، دائما يراعي بنفس القدر مصلحة المؤسسة و مصلحة العمال.

---

[1] خطاب رئيس الجمهورية، **مرجع سابق**، ص17.

[2] خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، **بمناسبة تخريج الدفعة 13 لطلبة القضاة**، مجلة نائب، العدد خاص المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2005، ص 42.

كما أن التنمية الاقتصادية مرهونة بالسلم والاستقرار، و أن أرضية سلم ستبقى هشة دون تنمية اقتصادية، ومهددة بأشكال أخرى من التعبير عن العنف الاجتماعي، لذلك كان المحور الثاني من الجهد يعني بإعادة دفع الاقتصاد و تنشيط الاستثمار، ومن الواضح لا يمكن الحديث عن السلم الاجتماعي و الوئام المدني دون العمل في نفس الوقت ضد الفقر و تعميق الشروخ الاجتماعية و ضد البطالة وأزمة السكن".[1]

وقد أكد "رئيس الجمهورية بوتفليقة" من خلال خطابه الذي ألقاه أمام التجمع "ريميني" بإيطاليا: سنقوم بدفع النشاط الاجتماعي بإكماله من إعادة تنشيط الحياة الاقتصادية و الثقافية لإحداث التفاعل الضروري بين إشباع الحاجة الاجتماعية، وتدعيم قوة الدولة الاقتصادية كشرط أولي للقضاء على المديونية و إعداد تأهيل الجزائر لدور هام محيطه الجيوسياسي و الاقتصادي".[2]

4 – الهدف الثقافي للمصالحة الوطنية:

لقد تناولت المصالحة الوطنية المسألة الثقافية و الحضارية بكل حكمة واتزان وحاولت بلورة نظرة وسطية جامعة بجد في ثناياها كل جزائري نفسه، فركزت على التصالح مع الماضي و تاريخ الجزائر العريق و التصالح مع عالمنا المعاصر، وحرصت على أن تفهم ثروة نوفمبر على أنها تتويج لانبعاث الجزائر و دخولها واقع العصر الجديد.

وبالتالي جاءت فكرة المصالحة الوطنية لتفك الاشتباك، وتعود بالجميع إلى الأرضية المشتركة وتعيد صياغة الهوية الوطنية ضمن رؤية تحمل أكثر فأكثر رموزا حضارية و ثقافية بعيدة عن الهوس و التطرف بكل أشكاله، فالجزائر كحقيقة تاريخية كل لا يتجزأ، ومراحلها المتداخلة هي التي صقلت الهوية الوطنية بمقوماتها المتعددة.[3]

وفي هذا الإطار سعت القيادة الجديدة من خلال إستراتيجية المصالحة الوطنية إعادة الاعتبار للبعد الأمازيغي كأحد مكونات الهوية الوطنية، وذلك من خلال ترسيمه في الدستور.

---

[1] محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص 233.

[2] خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، **أمام تجمع ريميني (إيطاليا)**، مجلة نائب، عدد خاص، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، سنة 2005، ص 33.

[3] محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص 231.

وهذا ما أكده الدستور الحالي من خلال المادة الأولى:" على أن الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية وهي وحدة لا تتجزأ" وأن اللغة الأمازيغية جزء ومكون أصيل من مكونات الجزائر وهذا من خلال المادة 03 من الدستور التي تنص "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية وتعمل الدولة لترقيتها و تطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

ولقد حرصت القيادة الجديدة المتمثلة في رئيس الجمهورية على أبعاد الهوية الوطنية من محاولات التنسيق إعادة الاعتبار لكل عناصرها، وعلى هذا الأساس جاءت فقرات مشروع الاستفتاء حول ميثاق سلم و المصالحة مؤكدا على وحدة التربية و الشعبية و الهوية الوطنية "...إن الشعب الجزائري يدعوا كل مواطنين إلى الإسهام في توطيد الوحدة الوطنية، وترقية وتعزيز الشخصية و الهوية الوطنيتين، والى الحفاظ على ديمومة ما جاء في بيان أول نوفمبر ولما كان مقتنعا بأهمية هذا المسعى الذي سيجعل الأجيال الآتية في مأمن من مخاطر الابتعاد عن مرجعياتها، فإنه ينيط بمؤسسات الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الشخصية و الثقافة و اللسانية.[1]

ثالثا: نتائجها:

تشمل النتائج المترتبة عن المصالحة الوطنية في مختلف الميادين و المجالات وذلك على المستوى الداخلي و الخارجي.

أ – على الصعيد الوطني:

1 – في المجال الأمني: إن سياسية المصالحة الوطنية، ومن دون شك أثبتت فعاليتها في إعادة السلم المدني للمجتمع الجزائري، فأطلق سراح 2200 مقاتل من الجماعات المسلحة بعد المصادقة على الميثاق السلم و المصالحة الوطنية وانخفضت أعمال العنف بشكل ملحوظ بعد أن كانت حديث الليل و النهار.

[1] محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص 233.

وارتفع عدد التائبين إلى 4868 في فترة ما بين 1999 إلى غاية أفريل 2003 مقارنة بعددهم في فترة ما بين 1995 و 1999، كما تراجعت أرقام الموت من جراء أعمال العنف المسلح من 100.000 بين 1990 إلى 5.942 حالة في فترة 1999-2003 ولاشك أن هذه الأرقام ناطقة ولا تحتاج إلى تعليق.[1]

وأكد السيد "عبد العزيز بالخادم" الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني في هذا الصدد أن تطبيق نصوص ميثاق السلم و المصالحة الوطنية المزكى عليه من قبل الشعب أسفر عن وضع 6000 قطعة سلاح بمختلف أنواعها من قبل الإرهابيين و هذا يعتبر ايجابيا.[2]

حيث صرح وزير الداخلية الأسبق "نور الدين زرهوني" في مؤتمر صحافي أن 80 بالمائة من الإرهابيين سلموا سلاحهم، إلا أنه لم يعط أي رقم في هذا الشأن، وزعم الأستاذ "عزيز مروان" المسؤول عن الإشراف على تطبيق ميثاق السلم و المصالحة الوطنية أن 17 ألف إرهابي كانوا ألقوا سلاحهم بحلول سنة 2007، إلا أن التقارير التي صدرت في الصحف الجزائرية و الفرنسية أوحت أن العدد يتراوح حده الأقصى بين "ألفين و ثلاثة آلاف" عنصر من عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ استسلموا حتى الآن، غير أن هذه الأرقام لم تساعد على توضيح الصورة.

لكن من المؤكد أن الجزائريين لم يروا بأعينهم الإسلاميين يصطفون لتسليم أنفسهم إلى الجهات المعنية وعلى الأرجح اختار معظمهم العودة بهدوء إلى منازلهم ومتابعة حياتهم و ثمة معلومات تدل على أن بعض المتمردين غادروا الجزائر لمتابعة نشاطاتهم في العراق و غيره من بلدان العالم.[3]

ومهما تضاربت الأرقام حول صحة عدد التائبين إلا أنه يمكن القول أن السيد "عبد العزيز بوتفليقة" منذ توليه دفة الحكم استطاع من خلال انتهاجه سياسة الوئام المدني و قانون المصالحة الوطنية أن يرجع الأمن و السلم للبلاد، وأصبح الجزائريون يتمتعون بهذه النعمة التي طالما فقدوها. والحقيقة الكل يشهد لهذا الرجل العدو قبل الصديق أنه نجح نجاحا باهرا في مجال الأمن و السلم.

---

[1] عبد اللطيف بن اشنو، **عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق**، الجزائر، 2004، ص 48.

[2] **المرجع نفسه**، ص 49.

[3] رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 07، يناير 2008، ص 18.

2 – في المجال المتعلق بضحايا المأساة الوطنية:

أكد رئيس خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم و المصالحة الوطنية السيد "مروان عزي" تسوية 6420 ملف مفقود من أصل 6544 ملف، حيث تم إصدار أحكام بوفاة هؤلاء المفقودين الذين تمت تسوية ملفاتهم و تعويض عائلاتهم في انتظار استكمال ما تبقى من الملفات الأخرى والتي تأخرت بسبب عدم حصول عائلاتهم على محاضر معاينة فقدان. [1]

ورد في الحصيلة التي قدمها وزير التضامن الوطني و الأسرة و الجالية الوطنية بالخارج "ولد عباس" أن مصالح وزارته ومن خلال الاستماع استقبلت حوالي 53 ألف مواطن من ضحايا المأساة الوطنية في ظرف 6 أشهر، و أنها عالجت ملفات 7850 عائلة انظم أحد أفرادها إلى الجماعات المسلحة و 4161 من هذه العائلات فضلت الحصول على منحة شاملة، أما الغلاف المالي الذي خصص لهذه الفئة من الضحايا فيقارب 5.5 مليار دينار جزائري، وأن حوالي 14 ألف ملف خاص بضحايا المأساة الوطنية تمت تسويتها من أصل 25 ألف ملف تم إيداعها و عكفت لجنة وزارية مشتركة (العدل و التضامن والشؤون الدينية و التربية) تحت إشراف مصالح الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية على التكفل بالملفات العالقة للأزمة الأمنية في العشرية الأخيرة وهي بمثابة إجراءات شبه تكميلية للميثاق وتشمل بالخصوص فئتي أبناء الجبال كتسهيل تسجيلهم في الوثائق هوية الحالة المدنية فيما تستفيد النساء المغتصبات من أولوية في العمل و السكن وامتيازات أخرى للتكفل بأبناء الجبال و أيضا إجراءات تمكنهم من إثبات النسب.[2]

و يجدر التذكير في هذا الصدد بأن الدولة الجزائرية رصدت أكثر من 22 مليار دينار جزائري بخصوص التكفل بضحايا المأساة الوطنية.

---

[1] محمد يوسلان، **خمس سنوات من عمر ميثاق السلم و المصالحة الوطنية سلم صمام أمان المستقبل**، جريدة المساء، العدد 3099، 28 سبتمبر 2012، ص 01.

[2] **المرجع نفسه**، ص 02.

3 – في المجال الاقتصادي و الاجتماعي:

ساهمت عائدات النفط الضخمة وغير المتوقعة في توطيد السلم الاجتماعي، حيث تم وضع حوالي 56 مليار دولار في أواخر عام 2005 في مشاريع تنموية عملاقة كما رصد لها مبلغ 60 مليار دولار في الفترة الواقعة بين عامي 2005 و 2009، ثم رفع المبلغ فيما بعد إلى 150 مليار دولار فانخفض معدل البطالة بمقدار نصف بحدود 15 بالمائة من السكان العاملين، مقابل 30 بالمائة عام 1999، وزاد دخل الأسر بمعدل الربع وارتفعت مستويات النمو إلى 60 بالمائة و حافظت العملة على قيمتها بعد ضبط التضخم، وانخفضت المديونية الخارجية للجزائر من 25 مليار دولار عام 1999، إلى أقل من 5 مليار دولار بتراجع قدر ب 86 بالمائة، وبخصوص الناتج الداخلي الخام فقد ارتفع إلى 17 ألف مليار دينار جزائري، فضلا عن ارتفاع الأجدر الأدنى الوطني المضمون خلال 15 سنة بنسبة 134 بالمائة.[1]

وقد جاء على لسان رئيس الجمهورية أثناء ترأسه مجلس الوزراء "إذا كانت نسبة البطالة قد انخفضت بشكل ملموس، حيث نزلت مما يقارب 30 بالمائة في سنة 1998 إلى قرابة 15 بالمائة فإنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في هذا الميدان لأن المئات الآلاف من مواطنينا ما زالوا محرومين من العمل... وأن هدفنا يتمثل في بلوغ عتبة نسبة البطالة برقم واحد عند نهاية هذه العشرية، لكن المهم كذلك تطوير إنشاء مناصب شغل دائمة عن طريق المؤسسة التي تعد هي الأخرى مصدر لتطوير الثروة المتجددة و تنميتها..."

وقد دعا رئيس الجمهورية من خلال مجلس وزراء الحكومة إلى الاطراد في اعتماد السبل التجديدية قصد التوصل في كل مرة إلى مضاعفة تشجيع تطوير الاستثمار، وإنشاء مناصب الشغل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.[2]

ولإبراز أهمية المجهودات التي تبذلها الدولة حاليا في تنمية البلاد يكفي التذكير بأن ميزانية التجهيز انتقلت من 263 مليار دينار جزائري في سنة 1998 إلى 669 مليار في سنة 2003 لتصل إلى 2598 مليار في سنة 2009 أي بارتفاع قدره عشرة أضعاف.

أما فيما يخص القطاع الزراعي فانه تم مسح ديون الفلاحين و المربين، و التي كانت في حدود 41 مليار دينار جزائري، وتمكين المنتجين الصغار من الاستفادة من برامج دعم أخرى، منها تسهيلات ضريبية، ضبط التوزيع و

---

[1] **الشروق اليومي**، العدد 4323، 22مارس 2014، ص 06.

[2] خطاب رئيس الجمهورية، **بمناسبة انعقاد مجلس الوزراء**، قصر الحكومة، 25 مارس 2006، ص 03.

تشجيع الاستثمار في القطاع، وبالنسبة للموارد المائية تم إحصاء 72 سدا منها 60 دخلت الخدمة، و 13 محطة للتحلية.[1]

كما عرف قطاع السكن، توزيع 2.7 مليون وحدة سكنية، وأما بالنسبة للنقل بجميع أنواعه، حيث حاز النقل البري على غلاف مالي ناهز 30 مليار دولار ومس جميع أنواع النقل البري، وبلغت شبكة السكك الحديدية 3800 كيلومتر في عام 2013، وتدشين مشروع مترو الجزائر، وإطلاق مترو وهران، وتحديث 25 منشأة للنقل الجوي، وتعزيز أسطول الجوية الجزائرية التي استفادت من 600 مليون أورو لتحديث وتجديد الأسطول.[2]

4 – في المجال الإداري:

لقد استفاد إصلاح مهام الدولة و تنظيمها من أشغال لجنة وطنية قام بتنصيبها رئيس الدولة شخصيا وهي لجنة تميزت بمستوى كفاءاتها وجودة نتائجها التي قدمتها وتمت المصادقة عليها على حد سواء.

وفي الواقع أن الإصلاح الإداري انطلق، ولا يزال متواصلا و مستمرا بواسطة التحولات السياسية و الاقتصادية التي تحققها البلاد، وكذا بواسطة الإجراءات المتعددة التي طبقتها منذ أشهر عديدة، وعليه فالأمر يقتضي مواصلة هذا الإصلاح و تنشيطه حول ترقية الحقوق و الحريات إلى جانب مسؤوليات الدولة في مجال السيادة و المرفق العام الفعال و الرقابة و الضبط، إنه إصلاح يتطلب أيضا عملا متوصلا باتجاه دعم اللامركزية الكفيلة بتحرير الطاقات.[3]

5 – في مجال العدالة:

وذلك من خلال ترشيد نظام عمل الجهات القضائية و منهاجها، بما في ذلك عن طريق إحداث أقطاب قضائية متخصصة، و تبسط إجراءات التقاضي، و تطوير شبكة معلوماتية قطاعية و إقامة موقع معلوماتي يسمح بالاطلاع على النصوص القانونية و الاجتهاد القضائي.

---

[1] الشروق اليومي، **مرجع سابق**، ص 06.

[2] **المرجع نفسه**، ص 07.

[3] برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، **استكمال الإصلاحات بما يخدم المصالحة و التنمية**، مجلة الفكر البرلماني، العدد السادس، الجزائر، سنة 2005، ص 34-35.

و سوف تتوصل عملية تحديث وسائل عمل الجهات القضائية إلى جانب تكييف الخريطة القضائية الوطنية من أجل ترشيد أمثل و توزيع فعال للوسائل و استحداث جهات قضائية جديدة ودعم تكوين القضاة الجدد من أجل زيادة العدد الحالي لسلك القضاة بنسبة 50 بالمائة، و التكفل بتحسين التأهيل المهني لمستخدمي العدالة الآخرين.

و أيضا تحسين ظروف الحبس وفق المقاييس الدولية و تطوير إعادة تربية المحبوسين، وكذا تحضير إعادة إدماجهم الاجتماعي[1]، وذلك من خلال التقليل من ظاهرة اكتظاظ السجون و دعم وسائل وبرامج التربية و التعليم و التكوين المهني لصالح السجناء و تحسين الحماية الصحية للمساجين و تأهيل عملهم في الأوساط المفتوحة و ظروف عملهم.

ثانيا: على الصعيد الدبلوماسي و الخارجي:

لقد تحسن مركز الجزائر على الساحة الدولية بصورة لافتة خلال عهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" نتيجة لانخفاض وتيرة العنف الداخلي ولا سيما نتيجة لمساعي السيد بوتفليقة الدبلوماسية التي لم تهدأ واستخدم عبد العزيز بوتفليقة الذي شغل منصب وزير الشؤون الخارجية بين 1964 و 1978 جهود دبلوماسية بحنكة لحشد دعم واعتراف دوليين ولاسيما فرنسا و الولايات المتحدة وبالفعل أجرى رئيس الجمهورية مالا يقل عن 40 زيارة دولية بما فيها زيارات بارزة "ايطاليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة البريطانية، الصين، اليابان، الفيتنام، وعدد من دول الخليج" وصرح منتقدوه أن معظم هذه الزيارات لم تكن مبررة بأي دبلوماسية، إلا أن الرئيس رأى فيها أداة هامة لإقناع الحكومات الأجنبية بأن الجزائر حليف يمكن الاعتماد عليه في الحرب على الإرهاب ولجذب مستثمرين أجانب، واستضاف القيمة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقية ما جعل منه تلقائيا رئيسا لهذه المنظمة، وهو الأمر الذي ساعده على وقف الحرب الحدودية بين "أثيوبيا و إيريتيريا" [2]، كما استطاعت الجزائر بقيادة "عبد العزيز بوتفليقة" أن تلعب دورا أساسي وفعال في التوصل بين "الحكومة المالية و الطوارق" في جويلية 2006.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 33-34.

[2] رشيد تلمساني، **مرجع سابق**، ص 17.

[3] محمد بخاوي، **البيئة الإستراتيجية وخيارات السياسة الخارجية**، مجلة الجيش، العدد 526، ماي 2007، ص 39.

أما على المستوى العربي مثلت العودة القوية للجزائر عاملا حاسما في إعطاء المنظومة العربية نفسا جديدا في زمن تلاشت فيه أواصر الاتحاد و التلاحم خاصة بعد فشل القمة العربية التي كان يجب انعقادها في تونس، و التي تغيب عنها الكثير من القيادات العربية، حيث بادرت الجزائر وبكل جرأة فتح ورشة لإصلاح الجامعة العربية و طرح فكرة الأمانة العامة للمنظمة وإنشاء برلمان عربي، وإعادة النظر في نظام التصويت من الإجماع بالأغلبية.[1]

أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فان الدولة الجزائرية تتفاعل بشكل ايجابي مع الاتحاد الأوروبي قوة جهوية و مركز ثقل عالمي، فهي من خلال انخراطها في مشروع الشراكة الأورومتوسطية تساهم إحلال السلم و الاستقرار في المنطقة و تسعى إلى تمكين لمشاريع الرخاء المشترك.

وعلى الرغم من هذه الانجازات و الايجابيات الضخمة و الباهرة التي حققتها المصالحة الوطنية في كل المجالات و الميادين سواء كانت داخل الوطن أو خارجه، إلا أنه أمامها عدة تحديات تكمن أساسا في: – المعالجة المعنوية لملف المفقودين، فقد جاء على لسان رئيسة جمعية العائلات المفقودين "فبعد 8 سنوات من تأسيس ميثاق المصالحة مازلنا نعجز عن إظهار الحقيقة، و سنبقى نطالب بشتى الطرق

بأمرين اثنين الحقيقة و تطبيق العدالة.[2]

–كما أعطت المنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب تقييما سلبيا لمسار ميثاق السلم و المصالحة في مجال التكفل بهذه الفئة، و رأت في المقابل أنه إيجابي في جانب استتباب الأمن، و أشارت رئيسة المنظمة إلى بنود ميثاق السلم و المصالحة الوطنية لم تراعي جوانب التكفل النفسي و السليم بضحايا الإرهاب.

---

[1] نذير بولقرون، **الجزائر في ظل حكم بوتفليقة عهد المكاسب و الانجازات**، مجلة الحديث العربي و الدولي، العدد 51، أفريل 2000، ص38.

[2] علي بن محمد، **ثماني سنوات تمر على الاستفتاء المصالحة افتقدت إلى المصارحة**، أخبار و تقارير، 30 سبتمبر 2012، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 22 مارس 2016، الساعة 10:00 : http//www.algeria channel.net

وهذا ما أكده رئيس اللجنة الوطنية لترقية حقوق الإنسان أن ميثاق المصالحة الوطنية قد استوفى جميع إجراءاته ومن الضروري اتخاذ تدابير تكميلية فيما يخص بعض الفئات التي عانت من المأساة الوطنية، و أضاف الأستاذ "فاروق قسنطيني" أن ميثاق المصالحة الوطنية تجاهل 15 ألف معتقل في الصحراء.[1]

-إن ميثاق المصالحة الوطنية قد عالج فقط وضعية بعض الفئات التي أسماها بضحايا المأساة الوطنية وأغفل تماما العديد من الشرائح الاجتماعية التي كانت في كذلك ضحية المأساة الوطنية، وأهمها الشباب البطال الذي تناسته الدولة في إطار سياسة التشغيل لاهتمامها بالوضع الأمني في تلك الفترة وأيضا السر الجزائرية التي ازدادت فقرا خلال الأزمة لاسيما التي كانت تقطن الجبال و الأرياف و التي كانت تعاني من اضطهاد الجماعات الإسلامية المسلحة، فالأزمة الجزائرية ليست حتما فقدان الأمن، ولكن فقدان الأمن نفسه كان بفعل أسباب عميقة و متجذرة في المجتمع الجزائري، ويمكن أن نعدد منها الفساد الإداري و عدم الكفاءة في التسيير و الحالة الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة،[2] وأيضا انتشار الفقر و البطالة خاصة في أوساط الشباب و خريجي الجامعات، وهو ما يشكل بيئة تجعل الحركة صعبة أمام المشاكل الاجتماعية التي يعانيها المجتمع، ولأن الوضع الاجتماعي المتأزم كثيرا ما ساهم في ظهور العنف و السخط على الأنظمة الحاكمة مما قد يتسبب في تعكير جو الاستقرار الذي تعيشه الجزائر اليوم.

وفي الأخير نقول أن قانون المصالحة الوطنية أمامه تحدي كبير وهو لابد من الإصلاح الاقتصادي والإداري وخلق فرص عمل جديدة، و السعي لتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية، و توسيع قاعدة المشاركة السياسية بمختلف أنواعها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة، وتفعيل المجتمع المدني والعمل على تحييد الجيش فيما يتعلق بالسياسة واقتصاره على حماية الوطن و الدفاع عنه، وأيضا الاعتراف بجروح الماضي ورد الاعتبار للأطراف التي همشت و أبعدت عن المساهم في بناء الوطن.[3]

---

[1] علي بن محمد، **المرجع نفسه**، المكان نفسه.

[2] محمد عمر سعيد، **ما مدى صلاحية مراسيم المصالحة الوطنية لحل الأزمة الجزائرية؟**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 16 أفريل 2016،على الساعة 14:00: www.chihab.net, p04

[3] حتوت نور الدين، **المصالحة الوطنية و أثراها على التحول الديمقراطي في الجزائر**، رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص 277-278.

الخاتمة

الخاتمة:

تمثل الجزائر استثناءا في المنطقة العربية، من خلال كونها جسدت أكبر تجربة في الوطن العربي، قدمت فيها تضحيات ضخمة ولم يكن من اليسير ان تحصل هذه الدولة على استقلالها في مجابهة أكبر القوى الاستعمارية، وكان النصر يحمل أمالا واسعة للتقدم و التنمية ومناهضة التخلف و الفساد، وساد الاعتقاد بأن النظام السياسي الذي قام في الجزائر بما تسلح به من ترسانة عسكرية و خطاب دعائي قادر على أن يضمن الأمن و يحقق التنمية و يكبح كل التوجهات المعارضة، غير أن حالة الانكشاف العظيم التي حدثت لهذا لنظام في أكتوبر 1988، جعلت من غير المناسب الحديث عن إمكانية استمرار القبضة المتسلطة لهذا النظام، فأصبح حريا به أن ينفتح على تيارات المجتمع المختلفة ضمت ما سمي بالتعددية السياسية و الفكرية.

شكلت التعددية التي شهدتها الجزائر منعرجا هاما في التاريخ السياسي لهذا البلد ففي عوض أن تنقله إلى الاستقرار السياسي التام، انجرت به إلى احدى أبشع صور العنف في المجتمع ضمن ما عرف بالإرهاب و الذي ارتبط رسميا بالنشاط المناهض للسلطة القائمة من خلال تحركات التيار الإسلامي لذا غريبا بعد توقيف المسار الانتخابي و النزعة الانقلابية التي ميزت الحركات اللاحقة أن تفجر من الرفض لهذا الواقع الجديد خاصة من الفئات المتشددة و المتأثرة بالتجربة الإيرانية و الأفغانية وبدا السؤال الذي يطرح بحدة هل باستطاعة النظام السياسي الصمود و الاستمرار أم ستتحول الجزائر إلى صومال أو أفغنستان ثانية، لقد كان حجم التحديات هائلا أمام السلطة و مطمح الدولة الإسلامية قريبا جدا أمام تلك الجماعات إلى حد الحديث عن الحكومة الموازية والمناطق المحررة.

ابتداء من سنة 1993 وفي ذروة تصاعد النشاط المسلح آلت السلطة السياسية في الجزائر على نفسها استئصال النشاط المسلح، وكانت قبل ذلك قد هيأت الظروف لتجريم كل تعاطف مع الإسلاميين سواء في الخطاب أو الإعلام أو الممارسة بل و حتى في الزي ولم تعد قيود حقوق الإنسان و حرية التعبير ضوابط قوية أمام تلك السياسة، حيث فقد الآلاف ضمن سياسة الإخفاء القصري و الاغتيال، ولم تقف الدولة حائلا أمام عمليات التهجير القصري، للآلاف من سكان الأرياف، خاصة و أن ذلك صب في صالحها من خلال تجفيف منابع ما وصف بالإرهاب و القضاء على شبكات الدعم و الإسناد.

جسد تحول العنف في الجزائر حالة من الوحشية صورة من فقدان الأمل و اليأس في المجتمع الجزائري، وبالموازاة مع ذلك عبر هذا الوضع عن قدرة النظام السياسي في استحداث قطاعات جديدة في المواجهة و القدرة

على تجنيد الميلشيات و تحويل الإرهاب من نشاط ضد الدولة إلى نشاط ضمن الشعب في أسوء حالات انتكاسة العدالة و حقوق الإنسان، و تدعم هذا المسعى بقدرة استخباراتية عالية لقطاع الأمن و الدفاع مستفيدا من خبرات وتأهيل خارجي و تبادل المعلومات مع أكثر من جهة كان الطرف الفرنسي في مقدمتها، لهذا لم يمر عام 1995 إلا و كانت الدولة تستعيد زمام المبادرة و تنتقل من وضع الدفاع إلى وضع الهجوم و الحرب المنسقة و الاستباقية على معاقل الجماعات المسلحة ضمن البؤر المشتعلة للنشاط المسلح و أبرزها ما وصف بمثل الموت في الوسط الجزائري، و تكرست قوة النظام السياسي من خلال إضفاء الشرعي على قيادة انتخابات نوفمبر 1995 الرئاسية و التي يصرف النظر على مدى نزاهتها أعطت الانطباع بان النظام السياسي في الجزائر متماسك و قوي و أن باستطاعته السيطرة على الأوضاع خصوصا من خلال ازدواجية الخطاب الذي يمارسه، حيث اليد ممدودة للعفو على غرار ما سمي بقانون الرحمة و القبضة المتشددة الاستئصالية ضد الجماعات المسلحة مع تغييب كامل قيادات الحزب محل الذين طوي ملفهم قضائيا.

نجح النظام السياسي الجزائري في إحداث توافق إقليمي ودولي بشأن ما يحدث في الجزائر و إبعاده لكل شبهة بشأن حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان، وصار أكثر مقبولا أن يتم النظر إلى هذا النظام علة أنه يواجه مجرد عصابات من القتلة ولا توجد إزاءه معارضة فعلية بتزامن من كون هذا النظام قد نجح في التغطية على العديد من المطالب السياسية و الالتفاف عليها، وجعلها مجرد مطالب معيشية مفرغة من الاحتجاج السياسي ومع أواخر سنة 1997 كانت السلطة السياسية تكسب آخر معاركها الإعلامية و السياسية مع الجماعات المسلحة، حيث بصرف النظر عن التواطؤ في مجازر 1997 كان قد ألغى القواعد للجماعات المسلحة وقدم الدليل على الشروعية للنظام السياسي على تلك الجماعات وفي ظل تحسن الوضع الاقتصادي للدولة، أصبحت مشكلة الإرهاب مشكلة ثانوية، و تحديا في درجة أدنى من الخطورة وانخرطت الجزائر بعد أحداث 2001 فيما يعرف بالحرب الدولية على الإرهاب وصار مسؤولوها يعتزون بخبرة و تجربة الجزائر و يشددون على حقيقة كونها حذرت ومنذ سنوات من خطر الإرهاب.

بعد مرور قرابة ربع قرن على بداية النشاط المسلح في الجزائر تم تجنيد الآلاف من المقاتلين سواء بالقتل أو الاعتقال أو العفو، وصار قانون الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية اطارا هاما لضبط ما وصف بالمأساة الوطنية، وأتاحت هذه التفاصيل القانونية هامش من القدرة على الإفلات من العقاب لعدد من المتسببين في أحداث تلعشرية الدموية، كما عملت على تغييب ملف المفصولين عن العمل و المفقودين و ضحايا الاعتقال الإداري في الصحراء و مئات المغتصبات، و التعويضات لآلاف الجزائريين خاصة في الأرياف وبالمقابل من

ذلك ساهمت سياسة الحرب على الإرهاب في إغفال بشكل آخر من الإرهاب هو الفساد و الإجرام الاقتصادي، وتصاعد وتيرة الرشوة و المحاباة و المحسوبية و نمو طبقة من الأغنياء الجدد واتساع سوق الجريمة و الاتجار بالمخدرات، وما رافق ذلك من انهيار مجتمعي وقيمي و تغير لأنماط الحياة الثقافية للجزائريين و كسر عدد من الثوابت و تراجع الوازع الديني.

إن الجزائر كسبت إلى حد كبير الحرب على الإرهاب واستطاعت أن تفرض سلطتها على إقليمها، مازالت تقف أمامها جملة من التحديات تتعلق أساسا بمشروعية النظام السياسي الذي يمارس عادة إنتاج نفسه، كما أمامه تحدي خطير بشأن الأمن الاقتصادي في ظل كون البلاد تعتمد بنسبة 98% من مداخيلها وانفاقها على الثروة الطاقوية أمام تغييب كامل للاستثمار و الدخل خارج هذا القطاع وخراب لقطاع السياحي و تدهور مستوى المنظومة التربوية، وارتفاع معدلات البطالة الفعلية و أزمة شديدة في السكن وحدوث فجوة اجتماعية بين الفقراء و الأغنياء، وتشكل تمايز طبقي و فساد منشر في أعلى السلطة السياسية وبالتالي فيجب ضرورة حدوث تغير فعلي في طبيعة النظام السياسي و فتح الفضاء الإعلامي و تكريس دولة القانون.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أ – القرآن الكريم و السنة:

1 – سورة البقرة، الآية 40.

2 – سورة النحل، الآية 50.

3 – سورة القصص، الآية 32.

4 – سورة الأنبياء، الآية90.

5 – صحيح البخاري،الدعوات (5956) ، مسلم الذكر و الدعاء و التوبة و الاستغفار (2710) ، الترمذي الدعوات (3394).

ب – المعاجم:

6 – جبران مسعود، **معجم الرائد**، لبنان: دار العلم للملايين، ط 7 ، 1992.

ج – الكتب باللغة العربية:

7 – أحمد أبو الروس، **الإرهاب و التطرف و العنف في الدول العربية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

8 – أحمد فلاح العموش، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**، الرياض: أكاديمية نايف، ط1، 2006.

9 – أحمد قروية، **بوتفليقة رجل الأقدار و رجل المصالحة الوطنية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

10 – أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، الجزائر: دار الأصالة للنشر و التوزيع، ط2، 2009.

11 – أحمد يوسف التل، **الإرهاب في العالمين العربي و الغربي**، عمان: دائرة المطبوعات للنشر، ط1، 1998.

12 – أدونيس العكرة، **الإرهاب السياسي بحث في أصول الظاهرة و أبعادها الإنسانية**، بيروت دار الطليعة للطباعة و النشر، 1992.

13 – أنور نصر الدين هدام، **المصالحة الوطنية في الجزائر خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية**، معهد الهوقار.

14 – جاد عبد الرحمن واصل، **إرهاب الدولة** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، بدون طبعة، 2008.

15 – جورج الراسي، **الدين و الدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008.

16 – حسنين المحمي بوادي، **العالم بين الإرهاب و الديمقراطية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

17 – حسنين عطا الله إمام، **الإرهاب و البنيان القانوني للجريمة دراسة مقارنة**، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2004.

18 – حسين محيي الدين أسامة، **جرائم الإرهاب على المستوى المحلي و الدولي**، الإسكندرية: المكتبة الغربي الحديث، 2009.

19 – خليل حسين، **ذرائع الإرهاب الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2012.

20 – رضوان أحمد شمسان الشيباني، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006.

21 – زهرة بن عروس و آخرون، **الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية**، ترجمة: غازي البيطار، بيروت: دار الفارابي، 2002.

22 – سامي جاد عبد الرحمان واصل، **إرهاب الدولة** ، دار الجامعة الجديدة ،مصر، 2008.

23 – سامي علي حامد عياد، **استخدام تكنولوجية المعلومات في مكافحة الإرهاب**، دار الفكر الجامعي مصر،2007.

24 – شعيب مختار، **الإرهاب صناعة عالمية**، مصر: نهضة نصر للطباعة و النشر، 2004.

25 – شوقي عماري، الجزائر: الانتفاع من الإرهاب، **في ظل حروب عادلة: العنف و السياسة و العمل الإنساني**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2005.

26 – عبد الإله بلقزيز، **العنف و الديمقراطية**، بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2000.

27 – عبد الباسط دردور معد، **العنف السياسي في الجزائر و أزمة التحول الديمقراطي**، القاهرة: دار الأمين، 1996.

28 – عبد الرحمان أبو بكر ياسين، **الإرهاب باستخدام المتفجرات**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991.

29 – عبد اللطيف بن اشنو، **عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق**، الجزائر، 2004.

30 – عبد الله سليمان، **المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1962.

31 – عبد الناصر جابي، **انتخابات الدولة و المجتمع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998.

32 – عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي**، مكتبة مدبولي، 1997.

33 – عبد الوهاب الكيالي و آخرون: **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

34 – عمر صدوق، **أراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

35 – عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر**، القاهرة: دار الأمين للنشر و مركز البحوث العربية، 1999.

36 – القادر يحياوي و آخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1939–2000**، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، سنة 2001–2002.

37 – قوراية أحمد، **عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة و القيادة رجل الأقدار و المصلحة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.

38 – لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، 2003.

39 – مجدي حماد و آخرون، **الحركات الإسلامية و الديمقراطية، دراسات في الفكر و الممارسة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001.

40 – محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان**، لندن: دار الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2002.

41 – محمد حافظ الزهوان: **التخطيط لمواجهة الأزمات و الكوارث و مكافحة الأزمات**، القاهرة: هلا للنشر و التوزيع، 2006.

42 – محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي**، لبنان دار العلم للملايين، 1992.

43 – محمد عصامي، **في عمق الجحيم: معول الإرهاب لهدم الجزائر**، ترجمة محمد سطوف، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر و التوزيع.

44 – محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، الرياض: أكاديمية نايف للعربية للعلوم الأمنية،1999.

45 – محمد مؤنس محب الدين، **الإرهاب في القانون الجنائي على المستوى الوطني و الدولي**، القاهرة: دار الوزان للطباعة و النشر، ط1، 1987.

46 – محمود مسعود قيراط، **الإرهاب**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

47 – محي الدين عميمور، **الجزائر حلم و كابوس**، دار الهومة، الجزائر، 2003.

48 – محي الدين عوض، **دراسات في القانون الدولي الجنائي**، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ط1، 1996.

49 – مشهور بخيت العريمي، **الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب**، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009.

50 – مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية**، دار بلقيس للنشر، الجزائر.

51 – ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.

52 – نعوم تشو مسكي و آخرون، **العولمة و الإرهاب حرب أمريكا على العالم**، ترجمة حمزة المزيني، القاهرة، ط1، 2009.

53 – هبة الله خميس، **الإرهاب و الصراع و العنف في الدول العربية**، ط2، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011.

54 – هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسس الدولة** ،دار الشروق ،مصر ،1997.

د – المجلات و الدوريات:

55 – أحمد فلاح الهوش، **عن ندوة (مكافحة الإرهاب)**، مجلة الأمن و الحياة، العدد 203، جوان – أوت 1999.

56 – بدر حسن شافعي، **الجزائر ...ماذا بعد مرور أكثر من عقد على الأزمة الجزائرية؟**، السياسة الدولية، ع148، أفريل 2002.

57 – برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، **استكمال الإصلاحات بما يخدم المصالحة و التنمية**، مجلة الفكر البرلماني، العدد السادس، الجزائر، سنة 2005.

58 – خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، **أمام تجمع ريميني (إيطاليا)**، مجلة نائب، عدد خاص، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، سنة 2005.

59 – خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، **بمناسبة الندوة الوطنية للإطارات**، مجلة النائب، عدد خاص بالمجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2005.

60 – خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، **بمناسبة تخريج الدفعة 13 لطلبة القضاة**، مجلة نائب، العدد خاص المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2005.

61 – رحماني أنيس، "الاستفتاء الدستوري في الجزائر"، **قضايا دولية**، ع 360، نوفمبر 1996.

62 – رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 07، يناير 2008.

63 – رياض الصيداوي، " صراعات النخب، دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر"، **رسالة الأطلس**، ع.303، من 24 إلى 30 جويلية 2000.

64 – زياد حافظ، **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة و تداعياته على سياستها الخارجية**، المستقبل العربي، العدد 306، أوت 2004.

65 – سهيل العروسي، **العنف مقدمات و نتائج**، ، مجلة الفكر السياسي، المؤسسة العربية السورية للتوزيع، مطبوعات سوريا، 2001.

66 – **الشروق اليومي**، العدد 4323، 22مارس 2014.

67 – صامويل هانتجتون، **زمن حروب المسلمين**، رسالة الأطلس، العدد 379 من 6إلى 12 جانفي 2002.

68 – عبد الحميد مهري، " **الأزمة الجزائرية: واقع و آفاق الأزمة الجزائرية**"، مجلة المستقبل العربي، ع 226، ديسمبر 1997.

69 – عبد الله نقرش و عبد الله حميد الدين، **السلوك الأمريكي بعد 11 أيلول**، المستقبل العربي، العدد 286، ديسمبر 2002.

70 – عدلان شكيب، "**سياسة السلطة مع الجماعة المسلحة**"، أخبار الأسبوع، ع 28، من 13 إلى 19 أفريل 2002.

71 – عرسان عبد اللطيف، **الإرهاب و سبل المواجهة**، مجلة الأمن و الحياة، العدد 204، مارس–ماي199.

72 – العيد عاشوري، **المصالحة من الأحكام القانونية...إلى ميثاق السلم**، مجلة النائب، الجزائر، 2003.

73 – **مجلة الجيش**، العدد 446، مارس 2002.

74 – **مجلة الجيش**، العدد 451، فيفري 2001.

75 – **مجلة الجيش**، العدد 455، جوان 2001.

76 – **مجلة الجيش**، العدد 459، أكتوبر 2001.

77 – **مجلة الجيش**، العدد 461، ديسمبر 2001.

78 – محمد بخاوي، **البيئة الإستراتيجية وخيارات السياسة الخارجية**، مجلة الجيش، العدد 526، ماي 2007.

79 – محمد سعدي، **الجنوب في التفكير الإستراتيجي الأمريكي: نموذج أطروحة صدام الحضارات**، المستقبل العربي، العدد 191، جانفي 1995.

80 – محمد قيراط، **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق، ع 3و4، 2003.

81– محمد يوسلان، **خمس سنوات من عمر ميثاق السلم و المصالحة الوطنية سلم صمام أمان المستقبل**، جريدة المساء، العدد 3099، 28 سبتمبر 2012.

82 – مصطفى مراح، **سنة بعد 11 سبتمبر الإرهابية: الانعكاسات و التحولات**، مجلة الجيش، العدد 470، سبتمبر 2002.

83 – نبيل عبد الفتاح، "**الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات و الصراعات و المسارات**"، السياسة الدولية، ع. 108، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام ،أفريل 1992.

84 – نذير بولقرون، **الجزائر في ظل حكم بوتفليقة عهد المكاسب و الانجازات**، مجلة الحديث العربي و الدولي، العدد 51، أفريل 2000.

85 – نيفين عبد المنعم مسعد، "**جدلية الاستبعاد و المشاركة، مقارنة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر و جماعة الإخوان المسلمين في الأردن**"، المستقبل العربي، ع. 145، مارس 1991.

هـ – المذكرات و الرسائل:

88 – آدم قبي، **ظاهرة العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1998– 1999**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2002–2003.

89 – ريموش سفيان ،**جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية 2003–2004.

90 – سليم قرحالي، **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بجامعة الجزائر، 2000–2001.

91 – شرقي عبد الغاني، **الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية جامعة الجزائر 2006–2007.

92 – صافا يمينة، **العنف السياسي في الجزائر و مصر 1988–2000**، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة السانيا بوهران: قسم العلوم السياسية و علاقات الدولية، 2006–2007.

93 – عبد العظيم بن صغير، **العنف السياسي و تأثيره على تحول السلطة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2000.

94 – عبد النور منصوري، **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009–2010.

95 – فضيل حسنين، **التعاون الجزائري الأمريكي حول مكافحة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية، جامعة قسنطينة 2012–2013.

96 – محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

97 – نبيلة بن يوسف، إدارة **أزمة العنف السياسي في الجزائر 1992– 2000**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003.

98 – نزهة حانون، **الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية:ميثاق السلم و المصالحة الوطنية نموذجا (دراسة لجريدتي النصر و الخبر)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال بجامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

و – المواقع الإلترونية:

99 – بركان إكرام ،**الإرهاب و أسبابه وملامحه**، من موقع الإلتروني، تاريخ الزيارة: 17 أفريل 2016، على الساعة 10:00: http://ikranika.mak(tooblog.com/10/*07/2008)13h54

100 – برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، **استفتاء المصالحة الوطنية**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 3 مارس 2016، على الساعة 21:09:
arabic/governs…ahtml.http//http//www.pogar.arg

101 – تيسير عبد الجبار الآلوسي، **المصالحة بين حاضر العراق و مستقبله**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 12 ماي 2016، على الساعة: 13:30: www.somerian.slates.com

102 – خير الدين العايب، **الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة، 12 ماي 2016، على الساعة 17:00:
www.azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/01-18/0994556.htm

103 – سيف الإسلام شويه، **الإرهاب في الجزائر: الأسس التاريخية، و الإجتماعية و الإقتصادية**، مأخوذ من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 19 أفريل 2016، على الساعة 15:00 :
https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/PSJhQIZpNuI/iVXCjP1hBpYJ

104 – عبد المجيد أحمد بيوك، **أهم مقومات المصالحة الوطنية**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 16 أفريل 2016، على الساعة 15:00: www.alarabia.com

105 – علي بن محمد، **ثماني سنوات تمر على الاستفتاء المصالحة افتقدت إلى المصارحة**، أخبار و تقارير، 30 سبتمبر 2012، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 22 مارس 2016، الساعة 10:00 :
http//www.algeria channel.net

106 – عمر المستري، **ملاحظات حول الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول 22 مارس 2016، على الساعة 21:30:
http://hem.breadband.net

107 – فاطمة سعد الجوفان، **رسالة الإعلام ضد الأفكار المنحرفة**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة:22 فيفري 2016، الساعة: 13:00:
http://www.al-jazirah.com.

108 – فتيحة بوروينة، " **مساجد الجزائر تنضم إلى الحرب ضد الإرهاب**"، الرياض، ع 14184، 25 أفريل 2007، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 22 مارس 2016، على الساعة 14:15:
http://www.alriyadh.com

109 – قدس برس، "**22.4 مليار دولار خسائر الحرب الأهلية الجزائرية**" صفحة الحدث، 10 فيفري 2007 من الموقع الإلكتروني، تاريخ ازيارة 13 مارس 2016، على الساعة 9:00:
http/ :www.islamonline.net

110 – محمد عمر سعيد، **ما مدى صلاحية مراسيم المصالحة الوطنية لحل الأزمة الجزائرية؟**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 16 أفريل 2016،على الساعة 14:00:

www.chihab.net, p04

111 – محي الدين عبد المبدئ، **مفهوم الإرهاب بين الأصل و التطبيق**، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة: 15 مارس 2016،على الساعة 9:00:
http// :www.islamonline.net/arabic/mafaheem/rut/at-cleshtml

112 – نور الدين زرهوني، **وزير الداخلية الجزائري يدعوا إلى إشراك وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب**، نواكشوط، المؤتمر ال13 لوزراء الداخلية لبلدان غرب المتوسط، 22ماي 2008، من الموقع الإلكتروني، تاريخ الزيارة 14 أفريل 2016، على الساعة: 12:10:
http:/www.saharameddia.net

ز – الكتب باللغة الأجنبية:

113 – Abderrahim Lamchichi, fondamentalisme, i,tégrisme , une menace pour les droits de l homme, France : bayard Edition, 1997.

114 – Alexander younuh , **terrorism, political and legal documents,** dordec htm, 1992.

115 – David Bloonfield, **Teresa Barnes and Luc Huyse, Reconciliation After Violent Conflicts**. Stockholm : Information Unit, 2003.

116 – El Watan 29-12-1997.

117 – Grant ward laws, **political terrorism theory-tectic mea** sues (new york : cambridage university pres, tedition 1999).

118 – Jean-François DAGUSAN, "**Le dernier repart ?**" **forces armées et politique de défense au Maghreb,** édition publisud, paris, 1998.

119 – Jean-François DAGUSAN, **Les états Unis et la méditerranée**, édition publisud, Paris, 2000.

120 – joul lrrieger, (**the exford com paniontо polities**) **worls**, exford-university , newyork.1993.

121 – JuanE.Mendez **national réconciliation : transnational justice and the International criminel court**.

122 – Larousse boards , le petit la rousse, 1998. P 1003.

123 – **Le Jeune Indépendant** 10-10-2002.

124 – **Le Jeune Indépendant**, 12-12-2002.

125 - **Le Quotidien D Oron** 7-9-2003.

126 - Munoz (G.M), **LES ETATS ARABES FACE A LA CONTESTATION**, paris : A.Colin, 1997.

127 - Salgon (j.m), le groupe salafiste pour la prédication et le combat (GSPC), **in Algérie- les nouveaux islamistes**, les cahiers de l orient, n.62.

ملخص:

بعد الحرب الباردة ظهرت بيئة أمنية جديدة، تغيرت فيها أنماط التهديدات الأمنية، هذه الأخيرة تمثلت في ظهور مستويات عالية من العنف و الجريمة المنظمة، ومن بين هذه التهديدات نجد الإرهاب الذي ظهر بوتيرة عالية جدا، ومن بين الدول التي عانت منه نجد الجزائر، حيث على غرار الكثير من الدول العربية، تعد هي الأولى التي عرفته طيلة عشرية كاملة، بحيث ظهر العنف في الجزائر مع نهاية الثمانينات و بالتحديد في أكتوبر 1988، و بداية التسعينات وبالتحديد مع توقيف المسار الانتخابي 1992، عاشت الجزائر من جرائه حالة من الرعب الشديد و العنف و المجازر الدموية من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، و نظرا لتأثير هذه الظاهرة على كافة المجالات خاصة الاقتصادية منها، ارتأت الدولة الجزائرية وضع إستارتيجية شاملة لمحاربتها، شملت المستوى العسكري و السياسي و الاقتصادي وكذا القانوني ومن أبرز المشاريع التي قامت بها الدولة الجزائرية وكانت لها فعالية خاصة في الفترة التي تولى فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم، سياسة المصالحة الوطنية، التي ساعدت كثيرا على تخفيض وتيرة وحدة النشاط المسلح، و لضرورة استكمال مسيرة مكافحة هذه الظاهرة ذهبت الجزائر إلى المستوى الخارجي، الذي شمل البعدين الإقليمي و الدولي، وذلك نظرا لقناعتها بأن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عابرة للأوطان و أن مكافحتها تستلزم التعاون الدولي للقدرة على التصدي لها، حيث تبنت مقاربة مدروسة و محكمة لتطويق هذه الظاهرة، ومن جراء مواصلة الجزائر مسيرتها في مكافحة الظاهرة الإرهابية أصبحت تجربتها بمثابة النموذج الذي يحتذى به دوليا و ذلك على اعتبار أنها نجحت في هذه التجربة، إلا أنه و نظرا و إلى التطورات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي أصبح من الضروري على الجزائر أن تكثف جهودها أكثر من أجل المحافظة على أمنها و تحصين حدودها و السعي إلى عدم ذهاب جهودها في السنوات الماضية سدا في إطار ميسرتها في مكافحة الإرهاب.

Summary:

after the cold war emerged a new security environment have changed patterns of security threats, the latter was the high levels of violence and organized crime, among these we find threats of terrorism that appeared a very high pace, among Algeria, where we suffered like many Arabic countries, is the first known him your whole entire decimal, where violence in Algeria with the end of the 1980s and in particular in October 1988, and the beginning of the 1990s, specifically with apprehending the electoral process 1992, in which Algeria experienced a State of terror and violence and bloody massacres by armed terrorist groups, and given the impact of this phenomenon on all fields especially the economic ones, the Algerian State develop a strategy to combat them, including comprehensive military and political and economic, as well as prominent legal projects carried out by the Algerian State has been particularly effective in the period in which President Abdelaziz Bouteflika took the reins, the policy of national reconciliation, which greatly helped to reduce the frequency and severity of the activity The gunman, and the need to complete the March against this Phenomenon. Algeria went to outer level, including regional and international dimensions, in view of the conviction that the phenomenon of transnational terrorism and to combat it require international cooperation to address them, where deliberate approach adopted and the Court to surround this phenomenon, due to continue her career in Algeria against the phenomenon of terrorism as experience has become a role model and as she succeeded in this experiment, however, due to new security developments in the Sahel is becoming Necessary on Algeria to intensify their efforts to maintain their security and fortify its border and seeking not to go its efforts in years past a dam under her left in the fight against terrorism.